فى نقد المتون — بما لم يبلغه الأوائل ، مما زعمه نقدا والله يعلم أنه تهجم وتطاول ؟ ؟ ! !

بل وكيف غفل المؤلف عما يناقض هذا وهو ما ذكره بعد صحيفة واحدة فى ص (٣١) عن عمر بن ميمون قال : اختلفت الى عبد الله بن مسعود سنة فما سمعته فيها يحدث عن رسول الله ولا يقول : قال رسول الله ، وأنه حدث ذات يوم بحديث فعلاه الكرب حتى رأيت العرق يتحدر عن جبينه !

وهل يليق به — وقد زعم أنه شيخ النقاد — أن يأتى بروايات يناقض أولها آخرها وآخرها أولها من غير أن يعرض لبيان مفصل الحق فيها ؟

السر فى هذا يا أخى القارىء أن المؤلف يأخذ ما يشاء بهواه ، ويدع ما يشاء بهواه ، وأنه خطف هذا الكلام خطفا من كلام بعض المستشرقين(١) الذين يتتبعون شواذ الروايات ومنحو لها ، ونسبه الى ابن حزم كى يضفى عليه شيئا من القبول .

طعنه فى حديث « من كذب على متعمدا » :

وفى ص (٣٧) عرض لحديث « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » وذكر ما قاله الحافظ ابن حجر من ورود الحديث فى بعض رواياته بدون « متعمدا » وفى بعضها بذكرها فى الصحيحين وغيرهما ، ثم قال : ولكن من حقق النظر وأبعد النجعة فى مطارح البحث يجد أن الروايات الصحيحة التى جاءت عن كبار الصحابة ومنهم ثلاثة من الخلفاء الراشدين لم تكن فيه تلك الكلمة « متعمدا » ، وكل ذى لب يستبعد أن يكون النبى قد نطق بها . . ولعل هذه اللفظة قد تسللت الى هذا الحديث من طريق الادراج المعروف عند العلماء ، ليسوغ بها الذين يضعون الحديث على

---

(١) انظر كتاب « نظرة فى تاريخ الفقه الاسلامى » ص ٧١ لترى انه خطف

رسول الله حسبة — من غير عمد — أو يتكىء عليها الرواة فيما يروونه عن غيرهم على سبيل الخطأ أو الوهم أو بسوء الفهم لكى لا يكون عليهم حرج فى ذلك ، لأن المخطىء غير مأثوم .

وهكذا نجده لا يقتنع بما قاله الحافظ الكبير ابن حجر ليطلع علينا بهذه الفروض والتمحلات ! !

واليك بيان مفصل الحق فى هذا :

١ — روى هذا الحديث من طرق متكاثرة عن كثير من الصحابة فى الصحيحين وغيرهما ، حتى قد أوصلها بعض المحدثين الى المائة ما بين صحيح وحسن وضعيف ، والحق أن الحديث روى بهذا اللفظ من طرق تصل به الى درجة المتواتر ، كما حقق ذلك الحافظ فى الفتح(١) ، وأما وصول طرقه الى هذا العدد الضخم فذلك فيما ورد فى مطلق ذم الكذب على النبى صلى الله عليه وسلم لا فى هذا اللفظ بعينه ولا فى خصوص هذا الوعيد ، ثم انه لم يصح عن أحد من الخلفاء الا عن « على » فى الصحيحين وعن « عثمان » فى غير الصحيحين ، لا عن ثلاثة من الخلفاء كما زعم المؤلف (٢) وقد جاءت كلمة (متعمدا) فى أغلب روايات الصحيحين (٣) وغيرهما من الكتب المعتمدة ، وطرق ذكرها أكثر من طرق تركها وأقوى ، فقد وردت فى الصحيحين عن أنس وأبى هريرة والمغيرة بن شعبة وعبد الله بن عمرو ابن العاص ، ولم ترد فى رواية على ولا الزبير بن العوام ، والقاعدة عند نقاد الحديث وغيرهم أنه اذا تعارضت الروايات رجح الأكثر والأقوى ، وهنا ترجح روايات ذكر اللفظ ويحمل المطلق على المقيد ، ومن دواعى

(١) ج ١ ص ١٦٤ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق فقد سرد فيه أسماء من روى عنهم من الصحابة بطريق صحيح أو حسن .

(٣) صحيح البخارى ، كتاب العلم ، باب اثم من كذب على النبى صلى الله عليه وسلم ، صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ١ ص ٦٥ — ٧٠

ترجيح الزيادة أنها جاءت عن الزبير بن العوام فى مستخرج الاسماعيلى وفى سنن ابن ماجه (١) ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ،كما أن الزيادة جاءت فى رواية عبد الله بن عمرو بن العاص وكان قارئا كاتبا — كما فى الصحيح — فروايته أوثق من غيره .

٢ — ما زعمه من أن هذه الكلمة وضعت ليسوغ بها الخ غير معقول ، ولا أدرى — ولا أحد يدرى — كيف يجتمع الوضع حسبة مع عدم التعمد ؟ ان معنى الحسبة أن يقصد الواضع وجه الله وثوابه وخدمة الشريعة — على حسب زعمه — بالترغيب فى فعل الخير والفضائل ، وهم قوم من جهلة الصوفية والكرامية جوزوا الوضع فى الترغيب والترهيب ، فكيف يجامع قصد الوضع عدم التعمد ؟ ! ! وتفسير الحسبة بأنها عن غير عمد غير مقبول ولا مسلم .

وأما تجويزه أنها أدرجت ليتكىء عليها الرواة الخ فمردود ، ذلك أن رفع اثم الخطأ أو السهو ليس بهذه الكلمة ، وانما ثبت بأدلة أخرى ، وقد تقرر فى الشريعة أنه لا اثم على المخطىء والناسى ما لم يكن بتقصير منه ، فذكر الكلمة لا يفيد هؤلاء الرواة شيئا ما دام هذا أمرا مقررا ، والسر فى ذكرها أن الحديث لما رتب وعيدا شديدا على الكذب ، والمخطىء والساهى والناسى لا اثم عليهم ، كان من الدقة والحيطة فى التعبير التقييد بالعمد وذلك لرفع توهم الاثم على المخطىء والغالط والناسى ، قال الامام النووى فى شرحه على مسلم (٢) : « وأما الكذب فهو عند المتكلمين من أصحابنا : الاخبار عن الشىء على خلاف ما هو عليه عمدا كان أو سهوا ، هذا مذهب أهل السنة، وقال المعتزلة : شرطه العمدية ، ودليل خطاب هذه الأحاديث لنا فانه قيده — عليه السلام — بالعمد ، لكونه قد يكون عمدا وقد يكون سهوا ، مع أن الاجماع والنصوص المشهورة فى الكتاب والسنة متظاهرة على أنه لا اثم على الناسى والغالط ، فلو أطلق — عليه السلام — الكذب لتوهم أنه

(١) فتح البارى ، ج ١ ص ١٦٢
(٢) ج ١ ص ٦٩

يأثم الناسى أيضا فقيده ، وأما الروايات المطلقة فمحمولة على المقيـدة بالعمد والله أعلم » .

على أن أئمة الحديث وان قالوا برفـع الاثم عن الخاطىء والناسى والغالط فقد جعلوا ما ألحق بالحديث غلطا أو سهوا أو خطأ من قبيل الشبيه بالموضوع فى كونه كذبا فى نسبته الى الرسول ، ولا تحل روايته الا مقترنا ببيان أمره ، والى هذا ذهب الخليلى وابن الصلاح والعراقى وغيرهم(١)، وقد اعتبره بعض أئمة الجرح — كابن معين وابن أبى حاتم — من قبيـل الموضوع المختلق ، وذهب بعض الأئمة الى أنه من قبيل المدرج ، ومهما يكن من شىء فقد جعلوا هذا النوع من الغلط أو الوهم مما يطعن فى عـدالة الراوى وضبطه .

٣ — من عجيب أمر هذا المؤلف أنه يتبع طريقة « لا تقربوا الصلاة » ويترك « وأنتم سكارى » وقد رأيت آنفا ما صنعه فيما نقله عن ابن حزم من حبس عمر — رضى الله عنه — لثلاثة من كبار الصحابة عن التحدث ، وقد صنع هنا فى حديث (من كذب على متعمدا الخ) مثل ما صنع سابقا ، فقد نقل عن الحافظ ابن حجر أنه لا يرى تواتر حديث « من كذب على الخ» حيث قال — فى ص ٤٢ — : « والأجل كثرة طرقه أطلق عليه (جماعة) أنه (متـواتر) ونازع بعض مشـايخنا فى ذلك ، لأن شرط المتواتر اسـتواء طرفيه وما بينهما فى الكثرة وليست موجودة فى كل طريق منها » . واقتصر على هذا القدر وقد ترك ما ذكره الحافظ عقب هذا وهو ما نصه (٢) بالحرف الواحـد : « وأجيب بأن المراد باطلاق كونه متواترا رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه الى انتهائه فى كل عصر ، وهذا كاف فى افادة العلم، وأيضا فطريق « أنس » وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم، نعم وحديث على رواه عنه ستة من مشـاهير التابعين وثقاتهم ، وكـذا

(١) مقدمة ابن الصلاح بشرح العراقى ص ١١٠
(٢) ج ١ ص ١٦٤ ط الأزهرية

حديث ابن مسعود وأبى هريرة وعبد الله بن عمرو ، فلو قيل فى كل منها : انه متواتر عن صحابيه لكان صحيحا ، فان العدد المعين لا يشترط فى المتواتر ، بل ما أفاد العلم كفى ، والصفات العلية فى الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قررته فى نكت « علوم الحديث » وفى شرح « نخبة الفكر » وبينت هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد الا فى هذا الحديث ، وبينت أن أمثلته كثيرة منها حديث : « من بنى لله مسجدا » والمسح على الخفين ، ورفع اليدين ، والشفاعة ، والحوض ورؤية الله فى الآخرة ، والأئمة من قريش وغير ذلك ، والله المستعان » .

والظاهر أن قوله : « وأيضا الخ ، من كلام الحافظ لا من نقله ، فهل بعد هذا الكلام الصريح الذى تعمد المؤلف تركه يزعم أن الحافظ ابن حجر لا يقول بتواتره كما هو فحوى كلامه ؟!!

أما ما ذكره فى حاشية ص ٣٩ من أن أدعياء السنة وعبيد الأسانيد فى عصرنا لا يزالون يكابرون فى اثبات الزيادة ، وكأنهم أعلم بالحديث من ابن قتيبة والبخارى والنسائى والمنذرى والخطابى وابن حجر وابن القيم والسيوطى وغيرهم » : فهراء لا أرد عليه ، ولكنى أقول له : ألا تستحى من ذكر البخارى وهو الذى خرج الزيادة فى أكثر رواياته ؟ بل ومن ذكر الحافظ ابن حجر الذى أفاض فى بيان ثبوتها ؟ وصدق النبى الحكيم حيث يقول : « ان مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : اذا لم تستح فاصنع ما تشاء » .

الرواية بالمعنى لم تدخل ضررا على الدين :

١ — من دأب هذا المؤلف فى كتابه أنه اذا استولت عليه فكرة أو غلب عليه هوى ، جعل البحث تابعا لما يرى أو يهوى ، وفى سبيل هذا يركب الصعب والذلول ، ولا عليه فى هذا السبيل أن يحرف الكلم عن

مواضعه ، ويحمل الألفاظ ما لم تتحمل ، وأن ينقل نقولا بتراء ، وأن يقع فى أعراض بعض العلماء والأئمة المتبتين .

ومن دأبه أيضا التهويل والمبالغة عند عرض فكرة أو رأى له ، وأنه يجعل الفرع أصلا والأصل فرعا ، وهذا هو ما صنعه عندما عرض لبحث « رواية الحديث » فى ص (٥٤) وما بعدها فقد جعل رواية الأحاديث بالمعنى هى الأصل والقاعدة ، ومجيئها على اللفظ أمرا شاذا نادرا ، بل وأنحى باللائمة والتجهيل للذين يحسبون « أن أحاديث الرسول التى يقرءونها فى الكتب أو يسمعونها ممن يتحدثون بها قد جاءت صحيحة المبنى محكمة التأليف ، وأن ألفاظها قد وصلت الى الرواة مصونة كما نطق بها النبى بلا تحريف ولا تبديل ، وأن الصحابة ومن جاء بعدهم ممن حملوا عنهم الى زمن التدوين قد نقلوا هذه الأحاديث بنصها كما سمعوها، وأدوها على وجهها كما لقنوها ، فلم يبلها تغير ولا اعتراها تبديل ، وأن الرواة للأحاديث كانوا صنفا خاصا فى جودة الحفظ وكمال الضبط وسلامة الذاكرة » ، الى أن قال : « ولقد كان — ولا جرم — لهذا الفهم أثر بالغ فى أفكار شيوخ الدين — الا من عصم ربك — فاعتقدوا أن هذه الأحاديث فى منزلة آيات الكتاب العزيز من وجوب التسليم بها ، وفرض الاذعان لأحكامها ، بحيث يأثم أو يرتد أو يفسق من خالفها ، ويستتاب من أنكرها أو شك فيها » .

والقارىء لهذا الكلام — اذا لم يكن من أهل العلم والمعرفة بالحديث النبوى — يخيل اليه أن السنة لم يأت فيها حديث على محكم لفظه ، وأنها قد دخلها الكثير من التغيير والتحريف ، مع أن الأصل فى الرواية أن تكون باللفظ المسموع من الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، وأما الرواية بالمعنى فهى رخصة يترخص فيها بقدر الحاجة اليها اذا غاب اللفظ عن الذهن أو لم يتأكد منه .

ومما لا ينبغى أن يخفى على باحث فى الحديث النبوى أن يعلم أن بعض العلماء والرواة قد منعوا الرواية بالمعنى مطلقا ، وألزموا أنفسهم وغيرهم بأداء اللفظ كما سمع ، وأن من أجاز من العلماء والرواة الرواية بالمعنى انما أجازها بشروط فيها غاية التحوط والأمن من التزيد والتغيير والتبديل ، فقالوا : لا تجوز الرواية بالمعنى الا لعالم عارف بالألفاظ ومقاصدها ، خبير بما يحيل معانيها ، بصير بمقدار التفاوت بينها ، كما قالوا : ان هذا فيما يروى قبل أن يدون ، أما ما دون فى الكتب فلا يجوز تغييره بمرادفه ولا التصرف فى لفظه بحال من الأحوال (١) .

والعجيب أن المؤلف نقل نحوا من هذا عن كتاب « توجيه النظر » للعلامة الشيخ طاهر الجزائرى ، ولا أدرى كيف ينقل شيئا ولا يقتنع به؟! وكيف غاب عن ذهن المؤلف أن التدوين بدأ بصفة عامة ورسمية فى نهاية القرن الأول ، ولم يكد ينتهى القرن الثالث حتى كانت السنة كلها مدونة فى الكتب من صحاح وسنن ومسانيد ؟ وأن بعض الصحابة والتابعين كانوا يدونون الأحاديث فى القرن الأول ولا سيما بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم (٢) فكيف تتفق هذه الحقائق وما رمى به من أحكام جائرة ظالمة ؟ وهل على أحد من حرج بعد هذا لو وصم هذا المؤلف بخبث الطوية وسوء القصد ومحاولة هدم الأصل الثانى من أصول التشريع ؟؟ .

وماذا يبتغى أعداء الاسلام أكثر مما يقوم به « أبو ريه » وأمثاله من تقويض احدى دعامتى الدين بهذه المحاولات الفاشلة الهازلة ؟ وليعلم أبو ريه أن شيوخ الدين — أعزهم الله — حينما يعرفون للسنة مكانتها من الدين ، ويحلونها من أنفسهم المحل اللائق بها ، ويرون التزامها علما وعملا وسلوكا ، ويذبون عن ساحتها كل دعى زنيم ، ويفسقون أو يؤثمون من يرد ما ثبت من السنة ويحاول جاهدا ابطالها والكيد لها أو الاستهزاء

(١) مقدمة ابن الصلاح بشرحها ص ١١٠ ط الشام
(٢) مفتاح السنة ص ١٨

والاستخفاف بها ، لا يستحقون منه كل هذا الغمز واللمز ، لأنهم يصدرون فى هذا عن دين قويم ورأى مستنير وعلم أصيل .

٢ — ان هذه الأحكام الجائرة انما تصدر عمن غفل عن العوامل الدينية والنفسية والخلقية التى اتصف بها الرواة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم .. من أهل القرون الفاضلة بشهادة المعصوم صلى الله عليه وسلم وشهادة الواقع التاريخى ، فهم ذوو الدين الكامل والخلق العالى والتقوى والمروءة ، وهم يعلمون حق العلم أنهم يروون نصا يعتبر مرجعا فى الدين وأصلا من أصوله وأن أى تزيد فيه أو تحريف أو تبديل يؤدى بهم الى أن يتبوءوا مقاعدهم فى النار ، وهم الى ذلك ذوو حوافظ قوية ، وأذهان سيالة ووجدان حى ، وقلوب عاقلة واعية ، وانكار هذه الخصائص أو بعضها انكار للحق الثابت والواقع الملموس .

٣ — حينما نقل من أدلة المجوزين للرواية بالمعنى حديث عبد الله بن سليمان الليثى قال : قلت يارسول الله انى أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه كما أسمعه منك يزيد حرفا أو ينقص حرفا ، فقال : اذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس ، فذكر هذا للحسن فقال : لولا هذا ما حدثنا ، قال فى الهامش ص ٥٧ : هذا الحديث يناقض ولا ريب حديث : « نضر الله امرءا سمع مقالتى فوعاها » ولكن لابد لكل فئة من أن تؤيد رأيها بحديث ، يرد الطعن فيه بالوضع والاختلاق .

وانى أقول له : ان هذا الحديث رواه ابن منده فى معرفة الصحابة ، والطبرانى فى المعجم الكبير ، والخطيب فى كتبه ، وغيرهم ، ونقله أئمة الحديث وأطباؤه فى كتبهم ، ولم يحكم عليه أحد منهم بالوضع (١) ، وكفت

---

(١) حكم عليه الجوزقانى ، وابن الجوزى بالوضع وهما من المتساهلين فى الحكم بالوضع ولذلك قال السخاوى بعد ذلك : « وفيه نظر » (منح المغيث للسخاوى ج ٢ ص ٢١٧)

أحب من المؤلف لو أراد البحث النزيه المستقيم أن ينقده نقدا صحيحا من جهة سنده أو متنه ، ويبين موضع الدخل فيه ، ولكنه لم يفعل ، أمـا ما تخيله من مناقضة بين الحديثين فغـير صحيح ، فحـديث « نضر الله امرءا ... » للترغيب فى المحافظة على اللفظ المسموع والحث عليه ، وليس من شك فى أن المجوزين للرواية بالمعنى يرون أن الأفضل والأحسن رواية الحديث بلفظه ، وأما الحديث الثانى فهو لبيان جـواز الرواية بالمعنى بشروطها ، ثم ألا يقال لمن روى كلاما بمعناه مع التحوط البالغ انه أداه كما سمعه ؟ بلى .

٤ — ولكى يدلل المؤلف على ما جازف به من آراء فانه ذكر أمثـلة للرواية بالمعنى ، فعرض لمـا ورد فى صيغ التشهد من أحاديث ، ولما ورد فى حديث الاسلام والايمان ، وحديث زوجتكها بما معك من القرآن وحديث الصـلاة فى بنى قريظة ، وقد استغرق ذلك من كتابه عـدة صفحات ، والغرض الذى قصده من وراء هذا أن يخلص الى ضرر الرواية بالمعنى من الناحية الدينية ، وقد شاء الحق سبحانه أن يسقطه بسبب ما عرض لـه سقطات لا لما له منها ، وقد أسفرت عن ضحالة المؤلف فى البحث ، ومبلغ علمه بالحديث ، وسأبين وجه الحق فيما عرض له مع الايجاز .

حديث التشهد لا اضطراب فيه :

عرض المؤلف لمـا روى فى التشهد فى الصلاة من صيغ ، فذكر تشهد ابن مسعود وابن عباس وعمر وغيرهم ، ثم قال : « هذه تشهدات ثمانية وردت عن الصحابة ، وقد اختلفت ألفاظها ، ولو أنها كانت من الأحاديث القولية التى رويت بالمعنى لقلنا عسى ، ولكنها من الأعمال المتواترة التى كان يؤديها كل صحابى مرات كثيرة كل يوم ... » .

وردى عليـه :

من أين لك أن هذه التشهدات قيلت فى قصة واحدة حتى تدلل بهـا

على ضرر الرواية بالمعنى ؟ ان الطالب المبتدىء فى الحديث ليدرك بادىء الرأى أنها وقائع متفرقة ، وأن النبى قال كل ذلك فى أوقات متفاوتة بهـذه الألفاظ المتغايرة ، ليبين للأمة أن التشهد بأى منها جائز ، فابن مسعود وهو من السابقين الى الاسلام سمع أولا ، وابن عباس وهو من مهاجرة الفتح سمع بعد ذلك وهكذا ، قال ابن قدامة الحنبلى (فصل « وبأى تشهد تشهد ممـا صح عن النبى صلى الله عليه وسلم جائز ، نص عليه أحمد فقال : تشهد عبد الله أعجب الى ، وان تشهد بغيره فهو جائز » لأن النبى صلى الله عليه وسلم لمـا علمه الصحابة مختلفا دل على جواز الجمع كالقراءات المختلفة التى اشتمل عليها المصحف (١)» وقد اختلفت أنظار الأئمة فى ترجيح بعضها على بعض من غير طعن فى المرجوح ولا رد له ، فالجمهور ومنهم الحنفية والحنابلة أخـذوا بتشهد ابن مسعود ، وأخذ الشافعية بتشهد ابن عباس ، والمالكية بتشهد عمر ، ولهم فى اختياراتهم مرجحات وأدلة تدل على رحابة الصدر فى البحث وعمق الغور وشفوف النظـر(٢) ، قال الترمذى : « حديث ابن مسعود روى من غير وجه وهو أصح حديث فى التشهد ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم ...»•

ولكى ترى الفرق بين العلماء والأدعياء أذكر لك ما روى عن الامام الشافعى ، وقد سئل عن اختياره تشهد ابن عباس قال : « لما رأيته واسعا وسمعته عن ابن عباس صحيحا كان عندى أجمع وأكثر لفظا من غـيره وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح » ولو سلمنا — جدلا — أن هذه الروايات فى قصة واحدة فالخلاف بينها هين يسير لا يستأهل كل هذا التهويل ، فتشهد ابن مسعود بلفظ : « التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبى الخ » وتشهد ابن عباس بلفظ : « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله » وباقيه كتشهد ابن مسعود وتشهد عمر بلفـظ :

---

(١) المغنى والشرح الـكبير جـ ١ ص ٥٧٩
(٢) لكى تقف على هذا ارجع الى فتـح البارى جـ ٢ ص ٢٥١ — ٢٥٢ ، والمغنى والشرح الـكبير الموضع السابق .

« التحيات لله الزاكيات لله ، الصلوات لله ، الطيبات لله » وسائره كتشهد ابن مسعود وبقية صيغ التشهد الواردة لا تخرج عن هذه الصيغ بزيادة كلمة من صدر التشهد أو نقصان أخرى ، وذكر لفظ « لله » عقب كل كلمة منها ، أو فى أولاها أو أخراها ، وكل ذلك أمر جائز وله وجه فى العربية ، وأما زيادة البسملة قبل التشهد، فلم تصح كما قال الحافظ فى الفتح، فعلام كل هذه الضجة المفتعلة التى لا يقصد من ورائها الا التشويش على السنة والأحاديث ثم من قال أيها المؤلف البحاثة : ان التشهد من قبيل الأفعال المتواترة ، وليس من قبيل الأقوال ؟ ان الطالب المبتدىء يعلم أن الصلاة أقوال وأفعال ، والتشهد من الأقوال لا محالة .

أحاديث الإيمان والاسلام لا اضطراب فيهـا :

أما ما عرض له من حديث (كذا)(١) الاسلام الإيمان ، وزعمه أن الروايات التى ذكرها فى قصة واحدة فمما لا يقضى منـه العجب ، ومن ذا الذى يجهل أن حديث جبريل المشهور هو غير حديث طلحة بن عبيد الله فى قصة الرجل الـذى جاء من أهل نجـد ثائر الرأس يسأل عن شرائـع الاسلام ؟ بل من الذى يشك فى أن حديث جبريل غير حديث أبى أيوب الأنصارى فى قصة الرجل الذى جاء الى النبى فقال : دلنى على عمل يدنينى من الجنة ويباعدنى من النار ؟ وحديث أبى هريرة الذى فيه : « أن أعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله دلنى على عمل اذا عملته دخلت الجنة ـ الحديث » ؟ نعم قد قيل ان حديث أبى أيوب وحديث أبى هريرة فى قصة واحدة ، وقيل انهما قصتان ، وهو الذى مال اليه الحافظ فى الفتح(٢) .

ولعل منشأ الشبهة عنده أنه وجد الامام « مسلما » ذكرها فى صحيحه

---

(١) هكذا سمى المؤلف الأحاديث حديثا بناء على زعمه انها روايات فى قصة واحدة والحق خلاف ذلك .

(٢) فتح البارى ج ٣ ص ٢٠٤

فى مكان واحد فظن أنها قصة واحدة ، أو لعل منشأ الشبهة عنده سوء فهمه لعبارة الإمام النووى التى ساقها فى ص ٦٧ من كتابه ، والإمام النووى أجل من أن يظن أن حديث جبريل وحديث الرجل الثائر الرأس وحديث أبى أيوب وحديث أبى هريرة كلها فى قصة واحدة ، ولو أن المؤلف رجع الى كتاب « فتح البارى » لعمدة المحققين فى هذا الفن وأمير المحدثين الحافظ ابن حجر لوقف على مفصل الحق ، ولما وقع فى هذا الخلط الشنيع .

حديث انكحتكها بما معك من القرآن لا تحريف فيه :

فى ص (٦٨) استشهد على ضرر الرواية بالمعنى فى الدين بحديث المرأة التى جاءت الى النبى صلى الله عليه وسلم وأرادت أن تهب نفسها له فأعرض عنها النبى ، فتقدم رجل فقال : يا رسول الله أنكحنيها — ولم يكن معه من المهر غير بعض القرآن — فقال النبى : « أنكحتكها بما معك من القرآن » وفى رواية : « زوجتكها بما معك ... » وفى رواية ثالثة : « زوجتكها على ما معك ... » وفى رواية رابعة : « قد ملكتكها بما معك .. » وفى رواية خامسة : « قد أملكتكها بما معك ... الخ » الى أن قال : فهذه اختلافات ثمانية فى لفظة واحدة ، ولكى يؤيد ما يريد نقل عن ابن دقيق العيد والعلائى نقلين وبترهما لحاجة فى نفسه كما ستعلم عن كثب .

ومع امكان احتمال أن تكون القصص والوقائع متعددة الا أن الأظهر أنها فى قصة واحدة ، وعليه فنحن لا ننكر أن هذا الحديث وغيره ورد بألفاظ متغايرة الا أنها لا تحيل المعنى ، فهى متقاربة ويفسر بعضها بعضا ، فمثلا فى الحديث الذى ذكره نرى أن « زوجتكها » و « أنكحتكها » بمعنى ، وكذلك لا فرق بين « بما معك » و « على ما معك » فمؤدى العبارتين واحد ، ورواية « أملكتكها » و « ملكتكها » بمعنى أيضا ، وتمليك رقبة حرة غير معقول عقلا ولا شرعا ، فلم يبق الا أن يكون المراد تملك حق الاستمتاع بها وهو معنى الزواج ، فهذه خمس روايات ليس بينها تضاد أو تناقض ،

وبلقى الروايات الثمانية بعضها بلفظ « أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها » وبعضها بلفظ « أمكناكها بما معك الخ » وبعضها بلفظ « خذها بما معك » وهكذا يتبين لك جليا أن الروايات الثمانية ليس بينها كبير فرق يسوغ للمؤلف أن يرمى السنة بمنكر من القول ، فيزعم أنها وصلتنا مغيرة مبدلة!

على أن طريقة العلماء المحققين فى هذا الحديث وأمثاله هو الترجيح وبذل الجهد فى التحرى والبحث عن حقيقة اللفظ الذى صدر من الرسول صلوات الله وسلامة عليه ، ولعلماء الحديث وجهابذته — وراء قواعد النقد الظاهرة — ملكة خاصة وحاسة دقيقة بهما ينفذون الى معرفة اللفظ الذى هو أليق بالصدور عن الرسول ، وهذا هو ما فعله الأئمة تجاه الروايات فى هذا ، قال ابن دقيق العيد : « هذه لفظة واحدة فى قصة واحدة ، واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث ، فالصواب فى مثل هذا النظر الى الترجيح وقد نقل عن الدارقطنى أن الصواب من روى زوجتكها وأنهم أكثر وأحفظ ... » . ولما نقل المؤلف كلام ابن دقيق العيد وقف عند « مخرج الحديث » وترك الباقى ، وغير خفى على القارىء الفطن السر فى تركه لعجز الكلام ، لأنه يهدم ما يريد أن يصل اليه ، وكذلك لما نقل كلام العلائى ترك من آخره قوله : « ولكن القلب الى ترجيح رواية التزويج أميل ، لكونها رواية الأكثرين ، ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجنيها يا رسول الله » فلماذا تركت هذا أيها الأمين ؟!! وقال الحافظ ابن حجر : « نعم ، الذى تحرر مما قدمته أن الذين رووا بلفظ التزويج أكثر عددا ممن رواه بغير لفظ التزويج ولا سيما وفيهم من الحفاظ مثل مالك ، ورواية سفيان بن عيينة « أنكحتكها » مساوية لروايتهم ومثلها رواية زائدة(١) :

وهكذا يتبين لنا أن لاضرر دينيا بسبب الرواية بالمعنى كما يريد أن يصوره المؤلف ما دامت الألفاظ متوافقة أو متقاربة ، وما دام طريق الترجيح بين الروايات يؤدى بالمجتهد الى الوصول الى الحق والصواب .

(١) فتح البارى ج ٩ ص ١٧٦

حديث الصـــلاة فى بنى قريظة :

ذكر حديث البخارى فى صحيحه عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال يوم الأحزاب : « لا يصلين أحـــد العصر الا فى بنى قريظة » الحديث ، ومقالة الحافظ ابن حجر فى شرح الحديث : « كذا وقع فى جميع النسخ عند البخارى ، ووقع فى جميع النسخ عند مسلم « الظهر » مـــع اتفاق البخارى ومسلم على روايته عن شيخ واحد باسناد واحـــد ، وقد وافق مسلما أبو يعلى وآخرون ، وكذلك أخرجه ابن سعد .. وأما أصحاب المغازى فاتفقوا على أنها العصر » والى هنا اقتصر المؤلف من كلام الحافظ، ونتمة كلام ابن حجر « وكذلك وافق البخارى الطبرانى والبيهقى فى الدلائل وهذا كله يؤيد البخارى ، وقد جمع بعض العلماء بين الروايتين باحتمال أن يكون بعضهم قبل الأمر كان صلى الظهر وبعضهم لم يصلها ، فقيـــل لمن لم يصلها « لا يصلين أحد الظهر » ولمن صلاها « لايصلين أحد العصر»، وجمع بعضهم : باحتمال أن تكون طائفة منهم راحت بعد طائفة ، فقيل للطائفة الأولى : الظهر ، وللطائفة الثانية : العصر وكلاهما لا بأس به .. الى أن قال : ثم تأكد عندى أن الاختلاف فى اللفظ من حفظ بعض رواته.. أو أن البخارى كتبه من حفظه ولم يراع اللفظ كما عرف من مذهبه فى تجويز ذلك ، بخلاف مسلم فانه يحافظ على اللفظ كثيرا ... لكن موافقة أبى حفص السلمى له — أى البخارى — تؤيد الاحتمال الأول وهذا كله من حديث ابن عمر ، أما بالنظر الى حديث غيره فالاحتمالان المتقدمان فى كونه قال الظهر لطائفة والعصر لطائفة متجه ... ».

فها نحن أولاء نرى أن الحافظ ابن حجر ردد الوهم فى رواية البخارى بين أن يكون من أحد الرواة ، أو من البخارى نفسه مع ترجيح الاحتمال الأول ، فجاء المؤلف فنقل من كلام الحافظ الاحتمال الثانى مقتضبا عمـــا قبله وعما بعده ، وترك من كلام الحافظ ما قاله العلمـــاء فى التوفيق بين

الروايتين ، ولا يخفى على القارىء الفطن ما يريده المؤلف من هذا الاقتضاب المخل والذى يبغى من ورائه اظهـار أئمة الحديث — ولا سيما أميرهم البخارى — بمظهر غير الضابطين المثبتين .

ولو سلمنا أن احدى الروايتين من قبيل الوهم فهل يؤدى هذا الى تغيير الحكم المستفاد من الحديث ؟ اللهم لا .

وبعد أن سرد ما زعم أنه يؤيده خلص الى هذه النتيجة الخاطئة : فقال فى ص ٧٠ : لمـا كانت أحاديثه صلى الله عليه وسلم قد جاء نقلها بالمعنى — كما بينا من قبل — وأنهم قد أباحوا لرواتها أن يزيدوا فيهـا ويختصروا منها وأن يقدموا ويؤخروا فى ألفاظها — بله ما سوغه من قبول الملحون منها — لمـا كان الأمر قد جرى على ذلك ، فقد نشأ من أثر ذلك كله — ولا جرم وبخاصة بسبب نقل الحديث بالمعنى — ضرر عظيـم » وبحسبنا ما قدمت فى رد هذا التجنى على المحدثين .

تهـكم أبى رية بالمحدثين وتجهيله لهم :

من ص ٧٥ — ٧٩ عرض للحن والخطأ فى الحديث ، والتقديم والتأخير فيه ، والزيادة والنقص منه ، ورواية بعض الحديث واختصاره بأسلوب تهكمى ، وطريقته فى سرد الأقوال تظهر المحدثين بمظهر المتساهلين ، ثم ذكر عنوانا بالخط العريض فقال : « تساهلهم — أى المحدثين — فيما يروى فى الفضائل وضرر ذلك » .

وهو يوهم من لا يعلم أن المحدثين جميعا على هذا ، مع أن كثيرا من الأئمة كالبخارى ومسلم وابن خزيمة قد جردوا كتبهم للصحاح ، وتحروا غاية التحرى فى ذكر أحاديث الفضائل ، وأيضا فالمحدثون لم يأخـذوا بالأحاديث الضعيفة فى باب الفضائل الا بشروط فصلها أهل الفن والتحقيق فارسال القول على عواهنه — كما صنع المؤلف — ليس من الأمانة العلمية فى عرض الآراء ، وهو الى التدليس والتلبيس أقرب منه الى التوضيح

واليك ما ذكره الحافظ الكبير ابن حجر فى الفتح (١) عند شرح الحديث الذى رواه البخارى عن أبى هريرة ، قال : « كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الاسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا آمنا بالله وما أنزل الينا وما أنزل اليكم والهنا والهكم واحد » قال : « أى اذا كان ما يخبرونكم به محتملا ، لئلا يكون فى نفس الأمر صدقا فتكذبوه أو كذبا فتصدقوه فتقعوا فى الحرج ، ولم يرد النهى عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه ، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه ، نبه على ذلك الشافعى رحمه الله »وهكذا يتبين لنا أن الحكم على كل ما رووه بالصحة فيه تساهل وبعد عن الحق والصواب ، وأن الحكم على كل ما رووه بالكذب والبطلان فيه اسراف وتجن •

وقد تمخضت هذه الطريقة التى أخذ بها المؤلف عن جملة من الأخطاء والأغلاط ، فحكم على كثير من الأحاديث الصحيحة التى لا يتعلق بها الريب بأنها اسرائيليات وخرافات من خرافات أهل الكتاب ، ولا حجة له فى هذا الا الظن والحدس ، وقد بلغ به الشطط أنه زيف بعض الروايات التى نرى مصداقها فى كتاب الله ، وهو القرآن الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، بل وزيف بعض أحاديث ليس فى روايتها أحد من مسلمة أهل الكتاب ، ولا يحتمل أن تكون أخذت عنهم ، وسأعرض لهذه الأحاديث لترى طرائق للبحث عجيبة •

طعن أبى رية فى حديث صحيح يشهد له القرآن الكريم :

فى ص ١١٣ ، ١١٤ بعد أن ذكر ما روى عن كعب وابن سلام عن البشارة بالنبى ، وذكر أوصافه فى التوراة قال : وقد امتدت هذه الخرافة — يعنى البشارة بالنبى وذكر أوصافه — الى أحد تلاميذ كعب : عبد الله بن

(١) جـ ٨ ص ١٣٨

عمرو بن العاص ، فقد روى البخارى عن عبد الله بن يسار قال : « لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص فقلت أخبرنى عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التوراة قال : أجل ، والله انـــه لموصوف فى التوراة ببعض صفته فى القرآن ! « يا أيها النبى انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا » ، وحرزا للأميين ، أنت عبدى ورسولى ، سميتك المتوكل ليس بفظ ولا غليظ ، ولا صخاب فى الأسواق ولا يدفع السيئة بالسيئة ، بل يعفو ويغفـــر ولا يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء ، بأن يقولوا : لا اله الا الله ، ويفتح به أعينا عميا وآذانا صما وقلوبا غلفا » وزاد ابن كثـــير قال ابن يسار : ثم لقيت كعبا الحبر فسألتـــه فما اختلفا فى حـــرف وكيف ؟ وكعب هـــو الذى علمه » .

وانها لحماقة حمقاء أن يطلق هذا المؤلف على البشارة بالنبى الأمى العربى فى الكتب السابقة : أنها خرافة ، ولا أدرى أفقد المؤلف صوابه ؟ أم غاب عنه قول الحق تبارك وتعالى : « ورحمتى وسعت كل شىء فسأكتبها للـــذين يتقون ويؤتون الزكاة والـــذين هم بآياتنا يؤمنون ، الـــذين يتبعون الرسول النبى الأمى الـــذى يجدونه مكتوبا عندهـــم فى التوراة والانجيل ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ، ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم اصرهم والأغلال التى كانت عليهم ، فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الـــذى أنزل معه أولئك هـــم المفلحون »(١) ؟ وهل هذا الحديث الا مصداق لهذا القرآن الذى لا يتطرق اليه الشك ؟ وسواء أكان هذا الحديث قد حمله عبد الله بن عمرو عن كعب، أو هو ممـــا علمه من كتبهم ، لأنه كان قارئا كاتبا وعنده علم بكتب أهل الكتاب فقد صدقه القرآن المهيمن والشاهد على الكتب فهو حق وصدق ، والتصديق به واجب ، وانى لأعجب للمؤلف كيف سولت له نفسه وسمح له ضميره أن يقول عن البشارة بالنبى وذكر أوصافه فى التوراة والانجيل :

---

(١) الأعراف الآية ١٥٦ ، ١٥٧

انها خرافة . ألا فلتهللوا أيها المبشرون فقد وجـد ممن يتسمى بأسماء المسلمين من يخدمكم ويشيع مقالتكم باسم البحث والمعرفة !!! .

طعنه فى حديث الاستسقاء بالعباس رضى الله عنه :

فى ص ١١٨ عرض لحديث الاستسقاء وذكر أن كعبا انتهز الفرصة ليفسد على المسلمين عقائدهم ، وأنه هو الذى أوقع عمر رضى الله عنـه فى الاستسقاء بالعباس عم النبى صلى الله عليه وسلم وبعد أن ذكر أن عمر استسقى بالعباس لم يلبث أن قال : ان عمر تنبه الى المكيدة وفطن لهـا فلم يستسق بأحد حتى النبى صلى الله عليه وسلم واقتصر على الاستغفار ، ولكى يؤيد زعمه هذا ذكر عن كتاب المغنى والشرح الكبير : « أن عمر خرج يستسقى فلم يزد على الاستغفار ... » .

وللرد على ذلك أقـــول :

١ — ان حديث الاستسقاء بالعباس رضى الله عنه رواه البخارى فى صحيحه عن أنس : « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان اذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال : « اللهم انا كنا نتوسل اليك بنبينا فتسقينا وانا نتوسل اليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون » ولأجل أن يدلل على ما ذهب اليه من أن الاستسقاء بالعباس دسيسة من كعب طعن فى حديث أنس واعتده مخالفا للروايات القوية التى جاءت بخلافها ، ثم أتدرى أيها القارىء ما هى الروايات القوية التى رجحها على رواية البخارى ؟ .

هى رواية ذكرت فى كتاب المطر لابن أبى الدنيا ، وكتاب المغنى والشرح الكبير ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ! ! ثم ما هى المخالفة بين حديـث أنس وما ذكره أن الاستسقاء له حالات : فمرة يكون بالصلاة والخطبـة ومرة يكون فى خطبة الجمعة أو عقب صلاة مفروضة ، ومرة أخرى يكون بدعاء من غير صلاة ، وحينا كان على المنبر فى المسجد ، وحينا آخـر كان

خارج المسجد ، وكلها حالات ثابتة فى السنة الصحيحة(١) ، وعمر رضى الله عنه مرة استسقى بالعباس ، ومرة أخرى اقتصر على الدعاء بطلب السقيا ، ومرة ثالثة اكتفى بالاستغفار ، لأنه مجلبة للغيث ، وعلى هذا فلا تعارض قط بين الروايات ولاسيما والرواية التى رجحها لا حصر فيها ، وكتاب المغنى والشرح الكبير الذى نقل عنه الرواية الثانية ، قال مؤلفاه بعد ذلك بصفحات ما نصه(٢) « ويستحب أن يستسقى بمن ظهر صلاحه لأنه أقرب الى اجابة الدعاء فان عمر رضى الله عنه استسقى بالعباس عم النبى صلى الله عليه وسلم عام الرمادة » ثم ذكر استسقاء معاوية بيزيد ابن الأسود ، والضحاك بن قيس به أيضا وهكذا يتبين لنا أن المؤلف « يدع ما يشاء ويأخذ ما يشاء » بحسب هواه وما يتراءى له ، كى يصل الى ما يريد ، من أن الاستسقاء بالعباس دسيسة من كعب (٣) كى يفسد عقائد المسلمين .

٢ — ثم أى فساد فى العقيدة بالاستسقاء بالعباس رضى الله عنه ؟ ان المسلمين قاطبة مجمعون على التوسل بالأحياء ، ولم يقل أحد ان التوسل بالأحياء يفسد العقيدة ، وكيف خفى على المهاجرين والأنصار وفهيم عمر مخالفة الاستسقاء بالعباس للعقيدة حتى وقعوا فيما وقعوا فيه ؟ وكيف خفى على فقهاء الأمة ومحدثيها أن حديث أنس مدسوس فحكموا عليه بالصحة واستدلوا به ؟ ان هذا مما لا يقضى منه العجب !!! .

طعنه فى حديث الاسراء والمعراج :

فى ص (١٢٣) جعل مراجعة موسى لنبينا محمد عليهما الصلاة والسلام

---

(١) انظر شرح النووى على مسلم جـ ٦ ص ١٨٨ ، وزاد المعاد جـ ١ ص ١٢٦ ، ١٢٧

(٢) المغنى والشرح الكبير جـ ٢ ص ٢٩٥

(٣) لو أن كعبا كان أحد رواة حديث أنس ، أو كان أنس معروفا بالأخذ عن أهل الكتاب لجاز عقلا ما ذهب اليه المؤلف ، أما والحديث لا يمت الى كعب من قرب أو من بعد فقد انسدت مسالك الاحتمال .

فى حديث الاسراء والمعراج من الاسرائيليات ، وجهل الذين يعتقدون صحة ذلك ، واعتبرهم من حشوية آخر الزمان الى آخر ما نضح به قلمه من نبز وسباب .

وللرد على هذا أقول لهذا المؤلف :

ان الرمى بالقول على عواهنه من غير حجة وبرهان لا يليق بالباحث المنصف المتثبت ، وهل يقتضى ذكر موسى عليه السلام ومراجعته للنبى عليه السلام ليلة المعراج كى يخفف الله سبحانه على أمته الصلوات أن يكون من الاسرائيليات ؟ وعلى منطق المؤلف تكون كل الأحاديث التى ذكرت فضيلة لموسى أو لنبى من أنبياء بنى اسرائيل من الاسرائيليات ، واعتقد أن هذا لا يقوله عاقل فضلا عن باحث ، وبحسب القارىء ما ذكرته فى المقال السابق من موقف علماء الاسلام من أخبار بنى اسرائيل ، ولو أن حديث الاسراء والمعراج كان مرويا عن كعب الأحبار أو غيره من علماء بنى اسرائيل لجاز فى العقل أن يكون ذكر موسى عليه السلام من دسهم، أما والحديث مروى عن بضع وعشرين صحابيا ليس فيهم ولا فيمن أخذ عنهم أحد من مسلمة أهل الكتاب فقد أصبح الاحتمال بعيدا كل البعد ان لم يكن غير ممكن فى منطق البحث الصحيح ، وقد ذكر الحافظ أبو الخطاب بن دحية فى كتابه « التنوير فى مولد السراج المنير » الصحابة الذين روى عنهم حديث الاسراء والمعراج فوصل بهم الى خمسة وعشرين صحابيا ، واعتبر الروايات الواردة فيه متواترة ونقل كلامه الحافظ الناقد ابن كثير فى تفسيره ووصفه بالافادة والجودة(١) فهل يجوز عند العقلاء أن يكون للدس مجال فى هذا ؟ وقد خرج حديث المعراج البخارى ومسلم وغيرهما من أصحاب الكتب المعتمدة من طرق متعددة ، وقد استعرض هذه الروايات الامام ابن كثير فى تفسيره فليرجع اليه من يريد زيادة اليقين ، ولم أر — فيما أعلم — عن أحد من أهل العلم الموثوق بهم أنه ذكر

---

(١) انظر تفسير ابن كثير والبغوى ج ٥ ص ١٤٣

أن مراجعة موسى لنبينا عليهما السلام دسيسة اسرائيلية ، فهل خفى على علماء الأمة جميعهم ما تخيله هذا المؤلف ؟ ! وكان الأولى به أن يبحث عن السر فى المراجعة وحكمتها بدل التشكيك فيها ، ومحاولة بيان استلزامها لنفى علم الله جل شأنه ، وعلم رسوله مبلغ احتمال الأمة وقدرتها على أدائها قبل التخفيف • وأى ضير فى أن يعلم موسى عليه السلام بما سبق اليه من تجربة الناس ، ومعالجة بنى اسرائيل أشد المعالجة ما خفى على نبينا عليه الصلاة والسلام حتى أشار عليه بالرجوع الى ربه وطلب التخفيف ، حتى يرتب عليه المؤلف ما زعم ثم من قال ان فرض الصلوات خمسين وتخفيفها الى خمس بسبب المراجعة تستلزم أن يكون الله سبحانه لا يعلم مبلغ قوة احتمال عباده على أدائها حتى رتب عليه ما رتب ؟ ان الله سبحانه يعلم كل ما كان وما يكون ويعلم أن نبيه محمدا صلوات الله وسلامه عليه سيسأله التخفيف على العباد وبسبب هذا السؤال سيخفف الصلوات من خمسين الى خمس ، ولذلك سر وحكمة، وهى اظهار رحمة الله سبحانه وتعالى بهذه الأمة ومنته عليها بالتخفيف عليها ، بدليل قول الرب تعالى : « أمضيت فريضتى وخففت عن عبادى » كما أن فيها اظهار منزلة النبى عند ربه بقبول شفاعته فى التخفيف عن أمته ، وبيان رأفته ورحمته بأمته باستماعه الى مشورة أخيه موسى ، ولا تسل عما فى المراجعة من تكرار المناجاة بين العبد والمعبود والمحب والمحبوب •

زعمه أن حديث « لا تشد الرحال ••• » من الاسرائيليات :

فى ص (١٢٨) قال : « الاسرائيليات فى فضل بيت المقدس » وذكر بعضا منها •

وفى ص (١٢٩) ذكر أن الأحاديث الصحيحة كانت فى أول الأمر فى فضل المسجد الحرام ومسجد الرسول ، ولكن بعد بناء قبة الصخرة ظهرت أحاديث فى فضلها وفضل المسجد الأقصى ، واعتبر ذكر المسجد الأقصى فى

حديث : « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد : مسجدى هذا ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى » من الاسرائيليات الموضوعة ، واستند فى دعواه الى ما روى عن ابن عباس أن امرأة اشتكت شكوى فقالت : ان شفانى الله لأخرجن فلأصلين فى بيت المقدس ، فبرئت ثم تجهزت تريد الخروج فجاءت ميمونة زوج النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرتها بذلك فقالت : اجلسى فكلى ما صنعت وصلى فى مسجد رسول الله ، فانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا مسجد الكعبة » قال : ولو أن المسجد الأقصى كان قد ورد فيه تلك الأحاديث لما منعت ميمونة هذه المرأة من أن توفى بنذرها ! ! .

وللجواب على هذه المزاعم نقول :

١ — اننا لا ننكر أنه وضع فى فضل بيت المقدس والصخرة أحاديث وآثار كثيرة ، ولكن الذى ننكره حقا أن يكون ذكر بيت المقدس فى حديث « لا تشد الرحال » من قبيل الوضع والدس ، وأعتقد أنه من الاسراف فى الحكم والشطط فى البحث أن يجرد باحث بيت المقدس من الفضيلة ، ويعتبر كل ما ورد فيه من صنع بنى اسرائيل ، وكيف وفضل بيت المقدس لم يثبت بالأحاديث الصحيحة فحسب ؟ ولكنه ثبت ثبوتا قطعيا بالقرآن المتواتر الذى لا يتطرق اليه الشك قال تعالى : « سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله لنريه من آياتنا انه هو السميع البصير » ، فلم يعد ثمة مجال للحدس والظن الذى لم يقم على أساس ولا يستند الى دليل وبيت المقدس قبلة الأنبياء السابقين ومهاجرهم ، وثانى المساجد التى وضعت فى الأرض وشرفت بناه حفيد الخليل يعقوب عليهما الصلاة والسلام وجدده نبى الله سليمان عليه السلام واليه توجه المسلمون فى صلاتهم بعد الهجرة بضعة عشر شهرا ، فكيف يستبعد المؤلف أن يذكر هو ومسجد مكة والمدينة فى حديث وان كان دونهما فى الفضل ؟ والمساجد الثلاثة يجمعها أنها آثار ،

وتحمل ذكريات مجيدة لبعض أنبياء الله ورسله الكرام ، ولو أن المؤلف كان باحثا حقا لنقده من جهة سنده ومتنه نقدا علميا صحيحا بدل أن يلقى بالقول جزافا .

٢ — هذا الحديث رواه الامامان الجليلان : البخارى ومسلم فى صحيحيهما ، وهما من هما فى علو كعبهما فى التصحيح ، ومعرفتهما التامة بالرجال والعلل ، ونظرهما الثاقب فى الكشف عن خفايا الأحاديث وعللها ، ورواه غيرهما كابن حبان فى صحيحه ، وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى سننهم ، ورواه أحمد والبزار فى مسنديهما ، والطبرانى فى المعجم الكبير والأوسط ، وروى عن جمع من الصحابة كعمر وأبى سعيد الخدرى وأبى هريرة وأبى بصرة الغفارى وأبيه وأبى الجعد(١) وقد تلقت الأمة هذا الحديث بالقبول ، واحتج به أئمة فطاحل لا يحصيهم العد ولا يشق لهم غبار فى النقد والبصر بالأحاديث من عصر السلف الى وقتنا هذا ، فهل كل هؤلاء خفى عليهم ما لاح وظهر لهذا المؤلف ؟ !!! .

٣ — أما ما ذكره من قصة المرأة التى نذرت أن تصلى فى بيت المقدس ان شفاها الله الخ . فمما يضحك الثكلى ! ومن قال — يا من زعمت أنك طوفت فى عشرات الكتب والمراجع — ان الفتوى على خلاف ما يدل عليه حديث أو العمل على خلافه يكون دليلا على كذبه ؟ لو كان الأمر كذلك لحكمنا على كثير من الأحاديث بالوضع والاختلاق .

قال العلامة ابن الصلاح « وهكذا نقول : ان عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكما منه بصحة ذلك الحديث ، وكذلك مخالفته للحديث ليس قدحا منه فى صحته ولا فى راويه والله أعلم »(٢) والسيدة ميمونة استندت فى فتواها الى هذا الحديث الذى يثبت أن الصلاة فى

---

(١) انظر عمدة القارى على البخارى ج ٧ ص ٢٥٢ ط منير .
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢١ ط حلب .

المسجدين أفضل من الصلاة فى المسجد الأقصى ، فيكون أداء النـذر فى الأفضل أولى ، ولاسيما أن فيه راحة من مشقة السفر وهى امرأة .

قال الامام العينى (واستدل قوم بهذا الحديث — حـديث لا تشد الرحال — على أن من نذر اتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك وبه قال مالك وأحمد والشافعى فى البويطى ، وقال أبو حنيفـة لا يجب مطلقا ، وقال الشافعى فى الأم : يجب فى المسجد الحرام لتعلق النسك به بخلاف المسجدين الآخرين وقال ابن المنذر : يجب الى الحرمين وأما الأقصى فلا ، واستأنس بحديث جابر أن رجلا قال للنبى صلى الله عليه وسلم : « انى نذرت ان فتح الله عليك مكة أن أصلى فى بيت المقدس قال صل ههنا »(١) فمـدار الفتوى فى حديث جابر والسيدة ميمونة على أن من نذر الصلاة فى مفضول أجزأه الصلاة فى الأفضل ولا عكس (٢) . وها نحن أولاء نرى أن الشافعى رحمه الله فى الأم أوجب أداء النذر فى المسجـد الحـرام دون المسجدين الآخرين المشرفين ، مع أن الشافعى ممن يرى صحة حـديث (لا تشد الرحال) ، وعلى منطق المؤلف فى البحث كان يلزم أن نقول استنادا الى رأى الشافعى فى الأم : ان فضيلة المسجدين : مسجد المدينة ، والأقصى غير ثابتة ، وان ذكرها فى الحديث اختلاق ، وهو منهج فى البحث سقيم، لم نر له مثيلا فى القديم ولا فى الحديث .

طعن أبى رية فى حديث فى الصحيحين :

فى ص (١٣١) ذكر تحت عنوان « اليد اليهودية فى تفضيل الشام » حديث الصحيحين المرفوع ولفظه : « لا تزال طـائفة من أمتى ظـاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتى أمر الله وهـم كذلك » قال : روى البخارى : « هم بالشام » .

---

(١) عمدة القارى ج ٧ ص ٢٥٣

(٢) المغنى والشرح الكبير ج ١١ ص ٣٥٢

ونحن لا ننكر أن بلاد الشام وغيرها من بلاد الاسلام قد وضعت فيها أحاديث كثيرة بداعي العصبية الوطنية ، وقد سبق أئمة الحديث وصيارفته الى بيان ذلك منذ مئات السنين ، ولكن الذى ننكره على المؤلف الطعن فى الأحاديث الصحيحة بالظن من غير تثبت ، أو اعتمادا على تأويل مؤول للحديث .

وليس أدل على هذا من ذكره هذا الحديث واعتباره من صنع اليد اليهودية ، وأى فائدة تعود على اليهود من هذا ، وبلاد الشام ليست بلادهم وانما هى بلاد العرب قبل أن تكون بلادا لهم ؟ وهل يعقل من اليهود فى سبيل التزلف الى بنى أمية أن يضعوا هذا الحديث الذى يدل على بقاء الاسلام وبقاء سلطانه ، وبقاء هذه الطائفة الثابتة على الحق من الأمة المحمدية الى يوم القيامة ؟ وكيف وهم يدعون أنهم شعب الله المختار — كذبا وزورا — وأنهم أحق الشعوب بالبقاء ، لقد وصفهم المؤلف بالدهاء والمكر ، فكيف يضعون أحاديث تعلى بنيان أعدائهم وتقوض بيتهم من أساسه ؟ الحق أن المؤلف يريد منا أن نلغى عقولنا .

وهذا الحديث رواه الشيخان فى صحيحيهما ، رواه البخارى فى (كتاب الاعتصام) عن المغيرة بن شعبة عن النبى صلى الله عليه وسلم بلفظ (لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون) والرواية التى أشار اليها المؤلف رواها البخارى فى باب بعد علامات النبوة ببابين ، عن عمير بن هانىء أنه سمع معاوية يقول : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : (لا يزال من أمتى أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتى أمر الله وهم ظاهرون) قال عمير : فقال مالك بن يخامر : قال معاذ : وهم بالشام ، فقال معاوية : هذا مالك يزعم أنه سمع معاذا يقول : وهم بالشام .

ورواه مسلم فى صحيحه عن ثوبان وعن المغيرة بن شعبة وعن معاوية

وعن جابر بن عبد الله ، وليس فى رواية مسلم عن معاوية « قال : معاذ وهم بالشام » ورواه غير البخارى ومسلم .

ومما ينبغى أن يتنبه اليه أن قول معاذ ليس من الحديث المرفوع كما يوهم صنيع المؤلف ، وانما هو تأويل لمعاذ فى الحديث ، أما المرفوع فليس فيه هذه الزيادة ، قال البدر العينى فى شرحه على البخارى : « وحديث مالك هذا — يعنى مالك بن يخامر عن معاذ — غير مرفوع » وقد فسر البخارى هذه الطائفة فقال بعد ايراد الترجمة للحديث : « وهم أهل العلم » ، وعن على بن المدينى أنه قال : هم أصحاب الحديث ، وهكذا روى الإمام أحمد، وقيل غير ذلك ، وهكذا نرى أن الأئمة من لدن الصحابة اختلفوا فى تعيين المراد من هذه الطائفة فتخريج الإمام البخارى لهذه الرواية عن معاذ فى فهم الحديث لا ينهض دليلا للطعن فى الحديث الصحيح واعتباره من دسائس اليهـود .

وكذلك قول بعض العلماء فى الحديث الذى رواه الإمام مسلم فى صحيحه عن سعد بن أبى وقاص مرفوعا : « لا يزال أهل المغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة » : ان المراد بهم أهل الشام ، لا ينهض للطعن فى الحديث وذكر مع أحاديث نبه العلماء على وضعها فى قرن واحد .

ومن عجيب أمر هذا المؤلف أنه يعتمد فى نقل بعض الأحاديث التى توافق هواه على كتب الأدب كنهاية الأرب ، وكتب التاريخ « كالمعجب فى تلخيص أخبار المغرب » على حين يطعن فى أحاديث فى الصحيحين بالوضع ما دامت على غير هواه . ولا أدرى كيف غاب عنه أن كتب الأدب والتواريخ ونحوها تجمع الغث والسمين والمقبول والمردود ، فكيف يعتمد عليها فيما ينقل ؟ ألا ان المعول عليه فى السنة هى كتب الحديث المعتمدة التى تبرز الأسانيد أو تعزو الأحاديث وتميز بين الصحـيح والضعيف والمقـبول والمردود .

زعم أبى رية أن فى الاسلام مسيحيات وطعنه فى تميم الدارى :

فى ص (١٤٠) ذكر عنوان المسيحيات فى الاسلام وقال : اذا كانت الاسرائيليات قد لوثت الدين الاسلامى بمفترياتها ، فان المسيحيات كان لها كذلك نصيب مما أصاب هذا الدين ، وأول من تولى كبر هذه المسيحيات هو تميم بن أوس الدارى ، ثم عرض الأحاديث زعم أنها من المسيحيات.

فمن ذلك ما ذكره فى ص (١٤١) حيث قال : مما بثه تميم الدارى من مسيحياته ما ذكره للنبى صلى الله عليه وسلم من قصة الجساسة والدجال ونزول عيسى وغير ذلك الخ ما قال .

حديث الجساسة ليس بموضوع :

أما حديث الجساسة فقد رواه الامام مسلم فى صحيحه (١) عن فاطمة بنت قيس وذلك « أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر منادينا ينادى : الصلاة جامعة ، فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليلزم كل انسان مصلاه ، ثم قال : أتدرون لم جمعتكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال انى ما جمعتكم لرغبة ولا لرهبة ، ولكن جمعتكم لأن تميما الدارى كان رجلا نصرانيا فجاء فبايع وأسلم » وحدثنى حديثا وافق الذى كنت أحدثكم عن مسيح الدجال ، ثم ذكر لهم قصة تميم وخروجه مع جماعة من قومه راكبين سفينة فضلوا شهرا فى البحر حتى وصلوا الى جزيرة فى البحر فنزلوها فوجدوا دابة عظيمة فكلمتهم ثم دلتهم على شخص بمكان بالجزيرة فذهبوا اليه فحدثهم بحديث طويل وأنه المسيح الدجال .

وليس للمؤلف سلف فى التشكيك فى هذا الحديث الا ما كان من المرحوم السيد محمد رشيد رضا الذى نقل المؤلف كلامه فى كتابه ، وكلام السيد رشيد ليس فيه التصريح بكذب القصة ، ولا بتكذيب تميم ، وكل ما فيه محاولة اثبات أن سكوت النبى صلى الله عليه وسلم لا يدل على صدق

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٦ ص ٧٨ — ٨٤

القصة ، وأن مثل هذا لا يدخل تحت التقرير ، وأن تصديق الكاذب فيما لا يخل بأمر الدين ولا يترتب عليه حكم شرعى أمر جائز على الأنبياء

وللرد على ذلك نقول :

(أ) أن حديث الجساسة رواه الامام مسلم فى صحيحه ورجاله ثقات عدول لا مطعن فى واحد منهم ، وقد رواه غير مسلم : الامام أحمد وأبو يعلى وأبو داود وابن ماجه ، ورواه غير فاطمة بنت قيس من الصحابة أبو هريرة وعائشة وجابر — رضوان الله عليهم — فالحديث لم ينفرد به مسلم ، ولا انفردت بروايته فاطمة بنت قيس .

وقد حدث به النبى صلى الله عليه وسلم على المنبر فى جمع من الصحابة واعتبروه موافقا لما كان يحدثهم به عن المسيح الدجال وغيره من أشراط الساعة الكبرى ، فالقول بأنه لا يدخل تحت التقرير غير مسلم، وقد اعتبر الأئمة رواية النبى صلى الله عليه وسلم ذلك عنه من مناقبه ، قال الحافظ الكبير ابن حجر فى الاصابة (١) فى ترجمة تميم رضى الله عنه : « مشهور فى الصحابة كان نصرانيا وقدم المدينة فأسلم وذكر للنبى صلى الله عليه وسلم قصة الجساسة والدجال فحدث النبى صلى الله عليه وسلم عنه بذلك وعد ذلك من مناقبه » ثم نقل عن أبى نعيم أنه قال : كان راهب أهل عصره وعابد فلسطين وكان كثير التهجد بالليل ، قام ليلة بآية حتى أصبح وهى قوله تعالى « أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم »(٢) ومن مناقبه ماذكره فى الاصابة أيضا (٣) قال : أخرج البغوى من طريق الجريرى عن أبى العلاء عن معاوية بن حرمل قال : قدمت على عمر فقلت : يا أمير المؤمنين ، تائب من قبل أن تقدر عليه فقال : من أنت ؟ فقلت معاوية بن حرمل

---

(١) ج ١ ص ١٨٣
(٢) ٢١ الجاثية
(٣) ج ٣ ص ٤٩٧

ختن مسيلمة — أى صهره — قال : اذهب فانزل على خير أهل المدينة قال: فنزلت على تميم الدارى فبينا نحن نتحدث اذ خرجت نار بالحرة فجاء عمر الى تميم فقال : ياتميم أخرج فقال : وما أنا ؟ وما تخشى أن يبلغ مـن أمرى ؟ فصغر نفسه ثم قام فحاشها (١) حتى أدخلها الباب الذى خرجت منه ثم اقتحم فى أثرها ثم خرج فلم تضره » .

وعمر رضى الله تعالى عنه وهو العبقرى الملهم المحدث ما كان ليخفى عليه حال تميم ومنزلته من الصلاح والاستقامة والاخلاص وهو القائل : « لست بخب والخب لا يخدعنى » فكيف يجوز فى العقول أن يرمى مثل هذا بالكذب والدس والافساد فى الدين ؟ !! .

(ب) ما زعمه السيد رشيد من أن هذا لا يدخل تحت التقرير ممنوع قال الحافظ فى الفتح (٢) : « وقد اتفقوا على أن تقرير النبى صلى الله عليه وسلم لما يفعل بحضرته أو يقال ويطلع عليه بغير انكار دال على الجواز ، لأن العصمة تنفى عنه ما يحتمل فى حق غيره مما يترتب على الانكار فلا يقر على باطل » وما زعمه أيضا من أن هذا ليس من أمور الدين التى يعصم الأنبياء عن تصديق الكاذب فيها أشد منه منعا ، ولا أدرى أنا ولا غيرى كيف لا يعتبر الاخبار بأشراط الساعة من أمور الدين ؟ ولو كان ما حدث به تميم كذبا لما سكت الوحى عن بيان الحق فيما أخبر به كما حـدث فى كثير من الأحيان حينما كان المنافقون وأضرابهم يقولون خلاف ما يبطنون فينزل الوحى فاضحا لهم ومبينا كذبهم .

أحاديث الدجال ونزول المسيح فى آخر الزمان صحيحة :

على أن النبى صلوات الله وسلامه عليه قد أخبر فى غير مـا حديث بالدجال ونزول المسيح عيسى بن مريم عليه السلام فى آخر الزمان حكما

---

(١) فى القاموس « حاش الصيد جاءه من حواليه ليصرفه الى الحبالة كاحاشه واحوشه والابل جمعها وساقها » .
(٢) ج ١٣ ص ٢٧٥

عدلا بشريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فيكسر الصليب ويقتل الخنزير وعلى يديه يكون قتل الدجال ، وكل هذا مروى من طرق متكاثرة فى الصحيحين (١) وغيرهما من كتب السنن المعتمدة ، فاخبار النبى بهذه الأشراط لم يكن متوقفا على اخبار تميم رضى الله عنه وانما انتهز النبى فرصة تحديث تميم لما حدث به ليبين لهم أن ما حدثهم به حق وواقع لاشك فيه ، ثم ما رأى المؤلف وأضرابه فى قول الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه « واذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون» وهذه الدابة عند كثير من المفسرين هى الجساسة التى ورد ذكرها فى حديث مسلم ، أليست الآية فيها تصديق لهذا الحديث ؟ ولا سيما والآية لا تنفى وجودها قبل يوم القيامة ، اذا المعلق على وقوع القول الخروج لا الوجود بل التعبير القرآنى يشعر بوجودها قبل هذا .

(ج) ما تهكم به المؤلف من تعليقه فى الهامش على قصة تميم حيث قال : « لعل علماء الجغرافيا يبحثون عن هذه الجزيرة ويعرفون أين مكانها من الأرض ثم يخبروننا حتى نرى ما فيها من الغرائب التى حدثنا بها (سيدنا تميم) رضى الله عنه .

انما يدل على ضيق العطن وقصور التفكير ، وهل علماء الجغرافيا يا (سيدنا المؤلف) اكتشفوا كل بقعة فى الأرض ؟ ان كثيرا من أقطار البر والبحر لا تزال بكرا الى الآن لم تطرقها قدم مستكشف ، بل فى القارات المعروفة أماكن ما زالت مجهولة الى اليوم ، وأظن أنه لا يعزب عنك مجاهيل أفريقيا وغير أفريقيا ، بل فى بعض الجهات المرتادة مغارات وكهوف لاتزال غير معروفة ، فاذا كان هذا فى البر فما بالك بالبحر ؟ وثلاثة أرباع هذه الأرض التى يسكنها النوع الانسانى بحار ، وعلى تسليم أنها كانت فى

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٦ من ص ٥٨ — ٧٨ ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١٣ من ص ٧٦ — ٩٠ .

جزيرة من الجزر المعروفة للناس اليوم ، فهل يلزم من اطلاع الله سبحانه تميما وصحبه على الدابة والدجال اطلاع غيرهم عليها ؟ ألا يجوز بعد مـا رآها تميم وصحبه أن تكون اختفت عن الأنظار وذهبت الى حيث علم الله سـبحانه ؟ .

ثم ما موضع العجب ألأن دابة تتكلم ؟ وأى غرابة وهذه الببغاء تحكى ما يقوله الانسان ؟ واذا كان العقل البشرى توصل الى استنطاق الجماد فكيف نستبعد على قدرة الله — عز شأنه — انطاق الحيوان ؟ .

طعنـــه فى حديث فى الصحيحين :

فى ص (١٤٤) قال : ومن المسيحيات فى الحديث ما رواه البخارى عن أبى هريرة : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « كل ابن آدم يطعن الشيطان فى جنبه حين يولد غير عيسى بن مريم ، ذهب يطعن فطعن فى الحجاب » وفى رواية سمعت رسول الله يقول : « ما من بنى آدم مولود الا يمسه الشيطان حين يولد فيستهل صـارخا من مس الشيـطان غير مريم وابنها ... » ثم قال فى الحاشية : وحديث طعن الشيطان الذى رواه البخارى قال ابن حجر فى شرحه : « وقد طعن صاحب الكشاف فى معنى هذا الحديث وتوقف فى صحته ، وكذلك طعن فيه الرازى وقال : ان الحديث خبر واحد ورد على خلاف الدليل ... » .

وللـرد على ذلـك نقول :

(أ) ان هذا الحديث صحيح رواه البخارى ومسلم وغيرهما من أئمة الحديث ، وما دل عليه هو استجابة لدعاء أم السيدة مريم حيث قالت كما قال الله تعالى : « وانى سميتها مريم وانى أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم » ولا أدرى أى ضير فى أن يصدع النبى الذى لا ينطق عن الهوى بخصيصة من الخصائص ، أو اظهار فضيلة من الفضائل لأحد من اخوانه الأنبياء أو غيرهم ، ان هذا ان دل على شىء فانما يدل على غاية السمو

المحمدى وعلى الأمانة الفائقة فى التبليغ ، وعلى أن الاسلام دين الهى وليس من عند بشر ، اذ لو كان من عند بشر لما حرص على أن يظهر الأنبياء بهذا المظهر الكريم وبهذه المنازل العالية ، وليس فى اسناد خصوصية لعيسى أو لغيره ما يعود بالنقص على اخوانه الأنبياء ولا ما يثبت تفضيله عليهم ، اذ من المسلم أنه قد يكون فى المفضول من الخصائص ما ليس للأفضل ولا يؤثر هذا فى أفضليته ، لأن له من الخصائص الأخرى ما يؤهله لاستحقاق الأفضلية ، هذا الى أن المتكلم غير داخل فى عموم كلامه كما قال جمع من العلماء ، فيكون نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه ممن لم يمسه الشيطان أيضا كما روى ذلك فى حديث ، وأيا ما كان الأمر فليس فى الحديث ما يدل على أفضلية عيسى عليه السلام على نبينا عليه الصلاة والسلام أما كون بعض القسس المسيحيين « اتكأوا على هذاالحديث فى اثبات عقيدة من عقائدهم الزائفة » كما قال المؤلف ، فلا يعود على الحديث بالبطلان أو الرد كما زعم ، والتبعة انما هى على من حرف الحديث عن مواضعه وحمله على غير محامله الصحيحة .

(ب) هذا الحديث صحيح رواية ودراية وليس فى معناه ما يدعو الى رده عند المحققين لأنه لا يخالف عقلا ولا نقلا ؛ وكل ما هنالك أن بعض الناس تخيل ذلك فرد الحديث أو توقف فيه ، فمن هؤلاء القاضى عبد الجبار المعتزلى والزمخشرى ، وان كان الثانى تردد فى صحة الحديث وقال : ان صح فالمراد ، أن كل مولود يطمع الشيطان فى اغوائه الا مريم وابنها فانهما كانا معصومين وكذلك كل من كان فى صفتهما كقوله تعالى : « لأغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين » واستهلاله صارخا من مسه تخييل وتصوير لطمعه فيه كأنه يمسه ويضرب بيده عليه ، وأما حقيقة النخس والمس كما توهم أهل الحشو فكلا ، ولو سلط ابليس على الناس بنخسهم لامتلأت الدنيا صراخا وعياطا ، فها أنت ذا ترى أن الزمخشرى لم يقطع بعدم صحة الحديث ، والأكثرون من العلماء على أن الحديث على ظاهره

وأن المس حقيقة وأن الشيطان حاول ذلك مع مريم وابنها فلم يمكن منه استجابة لدعاء أمها لها ، اذ لا يلزم من وقوع المس وقوع الاغواء ، وذلك بالنسبة الى الأنبياء ومن على شاكلتهم من المخلصين الأصفياء وعلى هذا فلا يكون الحديث كما توهم من توهم مخالفا لقوله تعالى : « ان عبادى ليس لك عليهم سلطان » وقوله : « الا عبادك منهم المخلصين » ولا يلزم أن تمتلىء الدنيا صراخا وعياطا كما توهم الزمخشرى ، لأن الحديث انما جعل ذلك عند الولادة فحسب ، أما بعدها فلا ، ولو حكمنا المشاهدة فما من مولود يولد الا ويستهل صارخا أو باكيا ، وانكار ذلك مكابرة .

الزمخشرى لا يعول على كلامه فى الطعن فى الأحاديث :

ومما ينبغى أن يعلم أن الزمخشرى — مع كونه اماما فى التفسير — لا يرجع اليه فى معرفة الصحيح من غيره ، اذ هو ليس من رجال الحديث العارفين لعلله ، البصيرين برجاله ، وكم ذكر فى كشافه من موضوعات فى قصص الأنبياء وغير القصص .

ولو أن المؤلف كان أمينا فى البحث لما عرض الأمر من جهة واحدة ، وكان عليه أن يعرض لرأى المصححين للحديث ووجهة نظرهم ويناقشهم وهو بعد ذلك حر فى أن يختار ما يشاء ، ولكن مسلك المؤلف مسلك المتحيز غير المنصف الذى ينظر الى الشىء بعين واحدة فمن ثم كثرت هفواته وسقطاته .

واليك ما قاله العلماء المحققون :

قال الحافظ ابن حجر فى الفتح (١) بعد أن ذكر اعتراض الزمخشرى وبين أنه غير مسلم : « والذى يقتضيه لفظ الحديث لا اشكال فى معناه ،ولا مخالفة لما ثبت من عصمة الأنبياء ، بل ظاهر الخبر أن إبليس ممكن من مس كل مولود عند ولادته ، ولكن من كان من عباد الله المخلصين لم

(١) فتح البارى : ج ٨ ص ١٧٠

يضره ذلك المس أيضا ، واستثنى من المخلصين مريم وابنها ، فانه ذهب يمس على عادته فحيل بينه وبين ذلك ، فهذا وجه الاختصاص ، ولا يلزم منه تسلطه على غيرهما من المخلصين » الخ ما قال (١) .

وقال القرطبى فى تفسيره(٢) : « قال قتادة : كل مولود يطعن الشيطان فى جنبه حين يولد غير عيسى وأمه جعل بينهما حجاب فأصابت الطعنة الحجاب ولم ينفذ منها شىء ، قال علماؤنا : وان لم يكن كذلك بطلت الخصوصية بهما ولا يلزم من هذا أن نخس الشيطان يلزم منه اضلال الممسوس واغواؤه فان ذلك ظن فاسد ، فكم تعرض الشيطان للأنبياء والأولياء بأنواع الافساد والاغواء ، ومع ذلك عصمهم الله مما يرومه الشيطان كما قال : « ان عبادى ليس لك عليهم سلطان » .

وقال الفخر الرازى (٣) بعد ذكر كلام القاضى عبد الجبار ورده للحديث « واعلم أن هذه الوجوه محتملة وبأمثالها لا يجوز دفع الخبر والله أعلم » ثم قال : « والعجب من بعض أهل السنة كيف يتبع المعتزلة فى تأويل مثل هذه الأحاديث الصحيحة لمجرد الميل الى ترهات الفلاسفة ، مع أن ابقاءها على ظاهرها لا يرنق لهم شربا ولا ضيق عليهم سربا » فهل من الأمانة فى النقل أن يفترى على الإمام الرازى ويقوله ما لم يقل وينسب اليه ما ليس من كلامه ؟ وهل يتفق ما نقلته عن الرازى بنصه هو وما زعمه من أن الرازى طعن فى الحديث ؟ والحق أن الرازى نقل كلام القاضى عبد الجبار فى الطعن فى الحديث ورده كما سمعت ، ولكن المؤلف كثيرا ما يخطف الأمور بسرعة فمن ثم يقع فى الغلط وكثيرا ما يتعمد بتر النصوص لحاجة فى نفسه ، وقال الإمام الألوسى فى تفسيره بعد أن عرض لرأى

---

(١) مما يزيدك يقينا على ان المؤلف يأخذ ما يشاء ويدع ما يشاء أنه اقتصر من كلام الحافظ على ذكر طعن الزمخشرى وكلام الرازى ، ولم يذكر توجيه الحافظ لمعنى الحديث ، وهو الذى نقلته لك هنا ، وذلك لحاجة فى نفسه لا تخفى عليك .

(٢) ج ٤ ص ٦٨

(٣) تفسير الرازى ج ٢ ص ٦٥٨ ط بولاق .

الزمخشرى : « ولا يخفى أن الأخبار فى هذا الباب كثيرة وأكثرها مدون فى الصحاح والأمر لا امتناع فيه ، وقد أخبر به الصادق عليه السلام ، فليتلق بالقبول ، ثم شرع يفند ما ذهب اليه الزمخشرى ومن قبله القاضى عبـــد الجبار •

تكـــذيبه لأحاديث شق صدر النبى صلى الله عليه وسلم :

فى ص (١٤٦) شكك فى أحاديث شق الصدر ، واستعمل فى ذلك أسلوبا ساخرا تهكميا ، وقارن بين عملية شق الصدر للنبى صلى الله عليه وسلم وعملية الصلب للمسيح عند المسيحيين ـــ وشتان ما بينهما ـــ بل نصب من نفسه مدافعا عن عقيدة الصلب •• الخ ما شاء له هواه أن يقول ، وهو فى هذا لا يخلو من أحد أمرين :

(١) اما أن يكون منافقا كشف لنا عن حقيقة ايمانـــه ودخيلة نفسه وخبث طويته •

(٢) واما أن يكون مداهنا متملقا يتملق جمهور المسيحيين ولاسيمـــا سادته المبشرون والمستشرقون وكلا الأمرين ضلال وشر •

أحاديث شق الصدر صحيحة ثابتـــة :

وقصة شق الصدر ثابتة بالأحاديث الصحيحة ، وقد وقع ذلك مرة فى صغره وهو عند مرضعته السيدة حليمة السعدية ، ومرة أخرى عنـــد الاسراء والمعراج وهى ثابتة فى الصحيحين ، بل قيـــل بحصول الشق فى غير هاتين المرتين وتكرره انما كان لتجديد استعداده صلى الله عليه وسلم لمـــا يلقى اليه من الوحى الفينة بعد الفينة ، قال الحافظ ابن حجـــر فى الفتح(١) : « وقد استنكر بعضهم وقوع شق الصدر ليلة الاسراء وقال : انما كان ذلك وهو صغير فى بنى سعد ولا انكار فى ذلك ، وقـــد تواردت الروايات وثبت شق الصدر أيضا عند البعثة ، كما أخرجه أبو نعيـــم فى

(١) ج ٧ ص ١٦١

الدلائل ، ولكل منها حكمة ، فالأول وقع فيه من الزيادة — كما عند مسلم فى حديث أنس — فأخرج علقة فقال هذا حظ الشيطان منك ، وكان هـذا فى زمن الطفولية فنشأ على أكمل الأحوال من العصمة من الشيطان ، ثـم وقع الشق عند البعث زيادة فى اكرامه ليتلقى ما يوحى اليه بقلب قـوى فى أكمل الأحوال من التطهير ، ثم وقع شق الصدر عند ارادة العروج الى السماء ليتأهب للمناجاة » .

ولا أدرى ما وجه المقارنة بين الشق والصلب ؟ فالشق أمر حق وممكن وثابت بالأسانيد الصحيحة ، والصلب أمر باطل وفيه مخالفة للعقل والنقل ، وقد نفاه « القرآن » الصادق نفيا باتا قال تعالى : « وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وان الذين اختلفوا فيه لفى شك منه ، ما لهم به من علـم الا اتباع الظن وما قتلوه يقينا ، بل رفعه الله اليه وكان الله عزيزا حكيما » ولئن جاز استبعاد شق الصدر فى العصور السابقة لا يجوز أن يسـتبعد فى عصورنا هذه التى تقدم فيها الطب تقدما عجيبا ، حتى أصبحت العمليات تجرى فى القلب وفى المخ وغيرهما من الأعضاء التى هى بسبب وثيق مـن حياة الانسان .

وهذا ممـا يقرب الى النفوس التى دأبت على الجحود هذه المعجزة النبوية التى جرت بغير جراحة وبغير مبضع .

وبعد كل هذا التهجم والطعن بغير حق احالنا فى الاستزادة من معرفة الاسرائيليات والمسيحيات الى كتب التفسير والحديث والتاريخ ، والى كتب المستشرقين أمثال جولد زهير وفون كريمر وغيرهما ، وبهذا استعلن المؤلف وكشف لنا عن حقيقة نفسه ، وفى الحق أنه ما أوقعه فى كل هـذا الزلل وتلك العثرات المتلاحقة الا متابعته لأساتذته من المستشرقين والمبشرين الذين اتخذهم له أئمة .

وغبى عليه ما يضمره هؤلاء اليهود المعاصرون السبئيون من حقـد وضغينة على الاسلام والمسلمين ، ولم يجـدوا ثغرة ينفذون منهـا الى

أحمد من رواية مجاهد عنه مرفوعا: « يعظم أهل النار فى النار حتى أن بين شحمه أذن أحدهم الى عاتقه مسيرة سبعمائة عام » وللبيهقى فى البعث من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس : « مسيرة سبعين خريفا » ولابن المبارك فى الزهد عن أبى هريرة قال : « ضرس الكافر يوم القيامة أعظم من أحد يعظمون لتمتلىء منهم وليذوقوا العذاب » وسنده صحيح ولم يصرح برفعه لكن له حكم الرفع لأنه لا مجال للرأى فيه (١) .

وأما الحكمة فى تعظيم خلق الكافر فقد أشار اليها الحديث السابق وزاده القرطبى توضيحا فقال فى المفهم : « انما عظم خلق الكافر فى النار ليعظم عذابه ويضاعف ألمه ... ولا شك فى أن الكفار متفاوتون فى العذاب كما علم من الكتاب والسنة ، ولأنا نعلم أن عذاب من قتل الأنبياء وفتك فى المسلمين وأفسد فى الأرض ليس مساويا لعذاب من كفر فقط وأحسن معاملة المسلمين مثلا » وفى قوله صلوات الله وسلامه عليه : « وغلظ جلده مسيرة ثلاثة أيام » سر عظيم قد كشف عنه الطب الحديث ، ذلك أن أعصاب الإحساس انما تكون فى الجلد فكلما عظم الجلد واتسع زاد الإيلام ، وفى هذا شاهد من شواهد النبوة « وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحى يوحى » والا فمن أعلم بأسرار هذا ، وهو أمى لا يقرأ ولا يكتب ، ولم يكن ممن يتعاطى صنعة الطب ، ولا كان أحد من معاصريه الأطباء يدرك هذه الأسرار ؟

حديث الذباب وبيان أنه معجزة نبوية :

قال : وروى البخارى وابن ماجه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن فى أحد جناحيه داء والآخر شفاء » وقد علق فى الحاشية بما سماه « معركة الذباب » بين مجلة لواء الإسلام ومجلة الدكتور وانتصر فيها لمجلة الدكتور وأنحى باللائمة والتثريب على المصححين لهذا الحديث ونبزهم بالألقاب .

واليك مفصل الحق فى هذا الحديث الذى ثارت حوله المجاجة

(١) فتح البارى ج ١١ ص ٣٥٤

والخصومات بين المثبتين والنافين ، وقد كنت عنيت بالكتابة فى هذا الحديث وردالشبه الواردة عليه فى كتابى الذى نلت به درجة الأستاذية (١) وهو « الوضع فى الحديث ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين » وقد وجهتالى « الإذاعة السعودية » فى أول عهدها سؤالا عن هذا الحديث ورد اليها من أحد المستمعين وكنت ابانها مبعوث الأزهر الشريف للتدريس بالبلد الحرام « مكة » واصلاح مناهج التعليم ، وهاك خلاصة ما كتبته فى كتابى وأذعته .

قلت بعد أن بينت منزلة السنة من الكتاب وعناية الأمة الإسلامية بها عناية فائقة ، وأن المحدثين بلغوا الغاية فى نقد السند ، وعنوا بنقد المتن ولكن لم يبالغوا فى نقد المتن مبالغتهم فى نقد السند ، لاعتبارات شريفة أفضت فى الكلام عنها فى هذا الكتاب :

هذا الحديث رواه البخارى وأبو داود والنسائى وابن ماجه ، ولم أجد لأحد من نقاد الحديث طعنا فى سنده فهو فى درجة عالية من الصحة وكل ما وقع من الطعن فيه من بعض المتساهلين إنما هو من جهة متنه ومدلوله ، فقد قالوا : كيف يكون الذباب الذى هو مباءة الجراثيم فيه دواء ؟ وكيف يجمع الله الداء والدواء فى شىء واحد ؟ وهل الذباب يعقل فيقدم أحد الجناحين على الآخر ؟

وقد بذل علماؤنا الأوائل — أثابهم الله — الجهد فى رد هذه الشبه فقالوا : لا مانع عقلا أن يجمع الله الداء والدواء فى شىء واحد ، بل هو أمر مشاهد معروف ، فالنحلة تلقى السم من أسفلها وتخرج عسلا فيه شفاء للناس من فيها ، والحية القاتل سمها يدخل لحمها فى الترياق الذى يعالج به السم ، وإن الله الذى هدى النحلة الى أن تبنى بيتها على أعظم نظام هندسى ، وهدى النملة أن تدخر قوتها لأوان حاجتها ، وأن تفلق الحبة نصفين لئلا تنبت ، لقادر على أن يلهم الذبابة أن تقدم جناحا وتؤخر

(١) كان ذلك عام ١٣٦٥ هـ وعام ١٩٤٦ م .

آخر ، وحاول بعضهم أن يجيب فقال : إن الحديث من قبيل المجاز ، وأن المراد بالداء داء الكبر ، وبالدواء حمل النفس على التواضع بتناول ما سقط فيه الذباب .

وقد شاء ربك العالم بما كان وما يكون أن يظهر سر هذا الحديث، وأن يتوصل بعض نطس الأطباء الى أن فى الذباب مادة قاتلة للميكروب فبغمسه فى الإناء تكون هذه المادة سببا فى ابادة ما يحمله الذباب من الجراثيم التى ربما تكون عالقة به ، وبذلك أصبح ما قال العلماء الأقدمون — تجويزا — حقيقة مقررة ، واليك ما ذكره أحد الأطباء العصريين فى محاضرة بجمعية الهداية الإسلامية بمصر قال :

يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التى تنشأ منها الأمراض المختلفة ، فينقل بعضها بأطرافه ، ويأكل بعضا آخر فتتكون فى جسمه مادة سامة يسميها علماء الطب « مبعد البكتريا » وهى تقتل كثيرا من جراثيم الأمراض ، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير فى جسم الإنسان فى حال وجود مبعد البكتريا هذا ، وان هناك خاصة فى أحد الجناحين هى أنه يحول مبعد البكتريا الى ناحيته ، وعلى هذا اذا سقط الذباب فى شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه، فان أقرب مبعد لتلك مبيد الجراثيم وأول واق منها هو مبعد البكتريا الذى يحمله الذباب فى جوفه قريبا من أحد جناحيه ، فاذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه ، وفى مجلة التجارب الطبية الانجليزية عدد ١٣٠٧ سنة ١٩٢٧ ما ترجمته : « لقد أطعم الذباب من زرع ميكروبات بعض الأمراض ، وبعد حين من الزمن ماتت تلك الجراثيم واختفى أثرها ، وتكون فى الذبابة مادة سامة تسمى « بكتريوفاج » ولو عملت خلاصة من الذباب لمحلول ملحى لاحتوت على « بكتريوفاج » التى يمكنها ابادة أربعة أنواع من الجراثيم المولدة للأمراض ، وقد كتب بعض الأطباء المغربيين نحو ذلك »

وبذلك ظهر ان هذا الحديث الذى عده بعض المتساهلين كذبا من أقوى المعجزات العلمية على صدق الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

وقد كتب طبيبان فاضلان بحثا قيما حول حديث الذباب ، مدعما بالأدلة وذكر المراجع العلمية التى رجعا إليها فى إثبات صحة هذا الحديث بما لا يدع مجالا للشك فيه ، واليك هذا الحديث بنصه (١) :

كلمة الطب فى حديث الذباب :

البحوث والمراجع العلمية تؤيد الحديث الشريف : « اذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله ، فان فى أحد جناحيه داء وفى الآخر دواء » .

تحقيق علمى للدكتور محمود كمال ، والدكتور محمد عبد المنعم حسين :

كثر التعرض لهذا الحديث وخصوصا من جانب أطباء مكذبين للحديث لعلمهم بأن الذباب ينقل العدوى والجراثيم الحاملة للمرض ، ونحن نعلم أن من بين الأحاديث التى رويت عن النبى صلى الله عليه وسلم ما هو صحيح وما هو مكذوب ، وكان على فقهاء الحديث أن يبينوا الصحيح ويستبعدوا المكذوب ، وتمسك رجال الحديث والفقهاء الأعلام بصحة الحديث لاستناده لثقة من الرواة ، وتمسك بعض الأطباء بالناحية الصحية وكذبوا الحديث ، وكنا نود أن نفهم الحديث على أسس ثلاثة :

١ — عدم التعرض لصحة الحديث فهذا من اختصاص فقهاء الحديث والعلماء الذين درسوا العلم والحديث ، وهم أعلم كيف يستبعدون الأحاديث المكذوبة .

٢ — محاولة البحث العلمى بافتراض صحة الحديث للوصول الى حقائق أنبأنا عنها النبى صلى الله عليه وسلم : « وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى » قرآن كريم (النجم الآية ٣ ، ٤) .

---

(١) نشر هذا البحث القيم فى مجلة الأزهر عدد رجب لسنة ١٣٧٨ هـ

٣ — عدم الخوض فى موضوع مادة الحديث قبل الرجوع الى المراجع العلمية الكافية عن الحشرات وعن طفيليات الحشرات ، لهذا رأينا بعد قراءة الموضوع والمجادلات المتبادلة بين الفريقين فى الصحف والمجلات منذ مدة طويلة أن نحاول أن نرد الحق الى نصابه،ذلك أن بعضنا — بعد قراءة آراء فقهاء الحديث عن صحة الحديث — لم يتردد فى تصديقه ، وحاول أن يرجع الى المراجع العلمية التى تؤيد صحة الحديث .

وقد جاء فى المراجع العلمية أن الأستاذ الألمانى « بريفيلد » من جامعة هال بألمانيا وجد فى عام ١٨٧١ أن الذبابة المنزلية مصابة بطفيلى من جنس الفطريات سماها « أمبوزا موسكى » من عائلة « انتوموفترالى » من فصيلة « سيجومايسيس » من فصيلة « فيكومايسيس » ويقضى هذا الفطر حياته فى الطبقة الدهنية داخل بطن الذبابة ، على شكل خلايا خميرة مستديرة ثم يستطيل ويخرج على نطاق البطن بواسطة للنفخات التنفسية أو بين المفاصل البطنية ، وفى هذه الحالة يصبح خارج جسم الذبابة ، وهذا الشكل يمثل الدور التناسلى لهذا الفطر وتتجمع بذور الفطر فى داخل الخلية الى قوة معينة تمكن الخلية من الانفجار واطلاق البذور خارجها ، وهذا سيكون بقوة دفع شديدة لدرجة تطلق البذور الى مسافة حوالى ٢سم من الخلية بواسطة انفجار الخلية واندفاع السائل على هيئة رشاش.

ويوجد دائما حول الذبابة الميتة والمتروكة على الزجاج مجال من البذور لهذا الفطر ، ورؤوس الخلية المستطيلة التى تخرج منها البذور موجودة حول القسم الثالث والأخير من الذبابة على بطنها وظهرها ، وهذا القسم الثالث أو الأخير دائما يكون مرتفعا عندما تقف الذبابة على أى مسند لتحفظ توازنها واستعدادها للطيران ، والانفجار كما ذكرنا يحدث بعد ارتفاع ضغط السائل داخل الخلية المستطيلة الى قوة معينة ، وهذا قد يكون مسببا من وجود نقطة زائدة فى السائل حول الخلية المستطيلة ، وفى وقت الانفجار يخرج من السائل والبذور جزء من « السيتوبلازم » من

الفطر ،كما ذكر الأستاذ «لانجيرون » — أكبر الأساتذة فى علم الفطريات — فى عام ١٩٤٥ ، أن هذه الفطريات كما ذكرنا تعيش فى شكل خميرة مستديرة داخل أنسجة الذبابة وهى تفرز أنزيمات قوية تحلل وتذيب أجزاء الحشرة الحاملة للمرض •

ومن جهة أخرى تم فى سنة ١٩٤٧ عزل مادة مضادة للحيوية (بواسطة « آرنشتين » و « كوك » من انجلترا و « روليوس » من سويسرا فى سنة ١٩٥٠ تسمى « جافاسين » من فطر من نفس الفصيلة التى ذكرناها والتى تعيش فى الذبابة وهذه المادة المضادة للحيوية تقتل جراثيم مختلفة من بينها جراثيم السالبة والموجبة لصبغة جرام ، وجراثيم الدوسنتاريا والتيفود ، وفى سنة ١٩٤٨ عزل (بريان) و (كورتيس) و (هيمنج) و (جيفيريس) و (ماكجوان) من بريطانيا مادة مضادة للحيوية تسمى « كلوتينيزين » من فطريات من نفس فصيلة الفطر الذى يعيش فى الذبابة ، وتؤثر على جراثيم السالبة لصبغة جرام من بينها جراثيم الدوسنتاريا والتيفويد ، وفى سنة ١٩٤٩ عزل (كوكس) و (فارمر) من انجلترا و (جرمـــان) و (روث) و (اتلنجر) و (بلاتنر) من سويسرا مادة مضادة للحيوية تسمى « انياتين » من فطريات من نفس صنف الفطر الذى يعيش فى الذبابة تؤثر بقوة شديدة على جراثيم جرام موجب وجرام سالب وعلى بعض فطريات أخرى ، ومن بينها جراثيم الدوسنتاريا والتيفويـــد والكوليرا ، ولم تدخل هذه المواد المضادة للحيوية بعد الاستعمال الطبى ، ولكنها فقط من العجائب العلمية لسبب واحد وهو أنها بدخولها بكميات كبيرة فى الجسم قد تؤدى الى حدوث بعض المضـــاعفات ، بينما قوتها شـــديدة جـــدا وتفوق جميع مضادات الحيوية المســـتعملة فى عـــلاج الأمراض المختلفـــة وتكفى كمية قليلة جدا لمنع معيشة أو نمو جراثيم التيفويد والدوسنتاريا والكوليرا وما يشبهها •

وفى سنة ١٩٤٧ عزل « موفتيش » مواد مضادة للحيوية من مزرعة

الفطريات الموجودة على جسم الذبابة ، ووجد أنهـا ذات مفعول قـوى فى بعض الجراثيم السالبة لصبغة جرام مثل جراثيم التيفويد والدوسنتاريا وما يشبهها ، وبالبحث عن فائدة الفطريات لمقاومة الجراثيم التى تسبب أمراض الحميات التى يلزمها وقت قصير للحضانة وجد أن واحد جرام من هذه المواد المضادة للحيوية يمكن أن يحفظ أكثر من ١٠٠٠ لتر لبن مـن التلوث من الجراثيم المرضية المزمنة .

وهذا أكبر دليل على القوة الشديدة لمفعول هذه المواد .

أما بخصوص تلوث الذباب بالجراثيم المرضية كجراثيم الكوليرا والتيفويد والدوسنتاريا وغيرها التى ينقلها الذباب بكثرة ، فمكان هـذه الجراثيم يكون على أطراف أرجل الذبابة أو فى برازها ، وهذا ثابت فى جميع المراجع البكتريولوجية ، وليس من الضرورى ذكر أسماء المؤلفين أو المراجع لهذه الحقيقة المعلومة .

ويستدل من كل هذا على أنه اذا وقعت الذبابة على الأكل فستلمس الغذاء بأرجلها الحاملة للمكروبات المرضيـة ، التيفويـد أو الكوليرا أو الدوسنتاريا أو غيرها ، واذا تبرزت على الغذاء سيلوث الغذاء أيضا كما ذكرنا بأرجلها ، أما الفطريات التى تفرز المواد المضادة للحيوية والتى تنقل الجراثيم المرضية الموجودة فى براز الذبابة وفى أرجلها ، فتوجد على بطن الذبابة ولا تنطلق مع سائل الخلية المستطيلة من الفطريات والمحتوى على المواد المضادة للحيوية الا بعد أن يلمسها السـائل الذى يزيـد الضـغط الداخلى لسائل الخلية ويسبب انفجار الخلية المستطيلة واندفاع البذور والسـائل .

وبذلك يحقق العلماء بأبحاثهم تفسير الحديث النبـوى الذى يؤكد ضرورة غمس الذبابة كلها فى السائل أو الغذاء اذا وقعت عليه لإفساد أثر الجراثيم المرضية التى تنقلها بأرجلها أو ببرازها ، وكذلك يؤكد الحقيقة التى أشار اليها الحديث ، وهى أن فى أحد جناحيها داء (أى فى أحد أجزاء

جسمها الأمراض المنقولة بالجراثيم المرضية التى حملتها) وفى الآخر شفاء، وهو المواد المضادة للحيوية التى تفرزها الفطريات الموجودة على بطنها ، والتى تخرج وتنطلق بوجود سائل حول الخلايا المستطيلة للفطريات .

وبعد : فلعلك — أيها القارىء — ازددت يقينا بصحة هذا الحديث، واطمأننت الى أن الإذعان والقبول لما صح عن الرسول أحرى بالمؤمن المتثبت وأولى ، وفى كل يوم تتقدم فيه العلوم والمعارف البشرية يظهر الله سبحانه من الآيات ما يدل على صدق النبى صلوات الله وسلامه عليه وصدق معجزته الكبرى وهى القرآن وصدق الله حيث يقول : « سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شىء شهيد » .

استشهاده لمزاعمه بحديث منكر :

قال : وروى الطبرانى فى الأوسط عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم: « أتانى ملك برسالة من الله عز وجل ، ثم رفع رجله فوضعها فوق السماء والأخرى فى الأرض لم يرفعها » .

وهذا الحديث منكر ، وما دام حاله كذلك فلا يصح الاحتجاج به ، ولا يصح أن يترتب عليه ما يهدف اليه المؤلف من الطعن فى أبى هريرة من أنه يروى الروايات الخرافية .

وأما حديث الترمذى عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « العجوة من الجنة وفيها شفاء من السم » فسيأتى الكلام عنه قريبا إن شاء الله .

طعنه فى حديث يعتبر من محاسن الإسلام :

قال فى ص (٢٠٠) : وروى الحاكم وابن ماجه من حديثه بسند صحيح: « خمروا الآنية وأوكئوا الأسقية ، وأجيفوا الأبواب ، واكفتوا صبيانكم عن النساء (كذا نقله ، والصواب : عند العشاء) فان للجن انتشارا وخطفة»

وأطفئوا المصابيح عند الرقاد فان الفويسقة (أى الفأرة) ربما اجترت الفتيلة فأحرقت البيت » .

والجـــواب :

ان هذا الحديث بهذا اللفظ رواه البخارى فى صحيحه (١) ولكنه عن جابر بن عبد الله لا عن أبى هريرة ، ورواه من طرق أخرى عن جابر بنحو هذا فى مواضع من كتابه (٢) ورواه مسلم فى صحيحه عن جابر من طرق عدة بنحو ما رواه البخارى ، وهكذا يتبين لنا أن الحديث ثابت من غير طريق أبى هريرة ، ولو أن الحديث كان من روايته وحده لما جاز له أن يتخذ منه تكأة للطعن فيه ، فما بالك وقد ثبت عن غيره ؟ ! ان هذا الحديث يعتبر من مفاخر الإسلام وتوجيهاته الرشيدة السديدة الصحية والاجتماعية ، واليك كلمة موجزة فى شرح هذا الحديث كى تزداد يقينا بسمو الارشاد النبوى وأن أبا هريرة كان يستحق التـــكريم — لا التأنيب — لو أنه نقـــل هذه الآداب الإسلامية الحكيمة .

« خمروا الآنية » أى غطوها ، ومن ذا الذى لا يدعو الى تغطية آنية الطعام والشراب ؟ أليس فى تغطيتها صيانة لها عن القـــاذورات وسقوط الهوام والحشرات ، وفى هذا ما فيه من حفظ الصحة والابقاء على النفوس؟ واذا كان المؤلف قد ران الحقد على قلبه حتى عد المحاسن مساوىء فليسأل رجال الطب وسيعلم علم اليقين سمو هذا التوجيه الصحى النبوى !

« وأوكئوا الأسقية » الأسقية : القرب ، أى اربطوها وشدوها بالوكاء وهو ما يربط به فم القربة ، وهذه الفقرة لا تقل فى التوجيه الصحى عن سابقتها .

« وأجيفوا الأبواب » أى أغلقوها ، ومن ذا الذى ينكر مافى اغلاق

---

(١) كتاب بدء الخلق باب « خمس من الدواب فواسق يقتلن فى الحرم »
(٢) كتاب بدء الخلق باب « صفة ابليس » كتاب الأشربة باب تغطية الإناء، كتاب الاستئذان باب « لا تترك النار فى البيت عند النوم » وباب « غلق الأبواب فى الليل »

الأبواب من الفوائد والمصالح وحراسة الأنفس والأهل والولد والمال من أهل العبث والفساد والحيوانات الكاسرة والكلاب العقورة ولا سيما فى البلاد الصحراوية والبدوية والقرى والدساكر ؟ .

واكفتوا (١) صبيانكم عند العشاء » أى ضموهم اليكم ، والمعنى امنعوهم من الحركة والخروج من البيوت فى هذا الوقت ، وقد علل ذلك بقوله : « فان للجن انتشارا وخطفة » وقد روى من طريقين آخرين بلفظ « فان الشياطين » وهم المرادون من لفظ الجن فى الرواية الأولى ، ومما ينبغى أن يعلم أن الشيطان فى لغة العرب يطلق على المتمرد من الجن والإنس والحيوان ، بل والهوام والطيور .

وشواهد ذلك كثيرة فى لغة العرب ، ومن ذا الذى يجهل ما عسى أن يلحق الأولاد عند المساء من مردة الجن والانس والحيوانات والهوام ؟ وهذا أمر مشاهد محسوس ، وفى الرواية الأخرى « اذا استجنح الليل أو كان جنح الليل فكفوا صبيانكم فان الشياطين تنتشر حينئذ فاذا ذهب ساعة من العشاء فخلوهم » أليس فى هذا تنبيها الى ما هو مشاهد من أن الحيوانات الكاسرة والهوام المؤذية التى من شأنها الاستتار نهارا لا تلبث وقد شاهدت إقبال الظلمة أن تسرح وتخرج من مسار بها وفى نفسها عرامة وشراسة فلا تصادف انسانا الا آذته ، والحديث لم يعين المراد من الشياطين أهم شياطين الجن أم شياطين الانس أم شياطين الحيوان؟ فالحديث أيا كان محمله صحيح فى معناه وسام فى مغزاه .

« وأطفئوا المصابيح عند الرقاد » وقد قال أئمة الحديث وشراحه : إن هذا الارشاد النبوى ليس خاصا بالمصابيح بل يشمل اطفاء أى نار كنار الكانون والتنور، فانظر الى مرونتهم فى الفهم وعدم جمودهم ووقوفهم عند ظاهر النص .

---

(١) بهمزة وصل وكسر الفاء ويجوز ضمها

وكان على المؤلف أن يذهب الى الباحثين الاجتماعين — ان كان لا يقتنع بكلام شراح الحديث — ليدلوه على سمو هذا الإرشاد النبوى ، بل ليذهب الى وزارة الداخلية وسيخبرونه بما تجره الفتيلة ، والكانون ، والتنور من حرائق وأضرار لا حصر لها .

ولعلك أيها القارىء المنصف ازددت يقينا الى يقين بأن هذا المؤلف بلغ من حقده على الصحابى أبى هريرة أنه وصل الى حد حمله على أن جعل المحاسن مساوىء ، والفضائل رذائل ، وأن هذا الحديث الذى عرض له المؤلف بالطعن من مفاخر النبى صلى الله عليه وسلم وتوجيهاته السديدة .

حديث الشجرة العظيمة التى فى الجنة

قال فى ص (٢٠١) : وروى مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن فى الجنة لشجرة يسير الراكب فى ظلها مائة سنة» وروايات أبى هريرة من هذا القبيل وأدهى منه ، تفهق الكتب بها ، ولا نستطيع ايرادها هنا لأن ذلك يحتاج الى مجلدات برأسها .

«ردنا عليه » أما الحديث المذكور فبحسبك ردنا عليه فيما سبق ، وقد ألقمناه حجرا ، أما تنديده بروايات أبى هريرة فقد بينا لك وجه الحق فيما اعترض عليه منها ، وأن الكثير منها أحاديث موضوعة ، رسول الله وأبو هريرة بريئان منها ، والموضوع مكذوب مختلق لا يصح لباحث أن يرتب عليه نتائج ، ولا أن يحتج به .؟

والبعض أحاديث رويت عن غير أبى هريرة من الصحابة ، والبعض شارك أبا هريرة فى روايتها غيره من الصحابة ، والبعض أحاديث صحيحة طعن فيها لضيق تفكيره وقلة بضاعته فى فهم الأحاديث ومعرفتها ، ومتابعته المستشرقين والمبشرين وأضرابهم ، مع أن تقدم العلم أظهر بعض ما فيها

من أسرار ما كانت تجول بخاطر انسان ما فى هذا الوقت الا أن يكون نبيا يوحى اليه •

المؤلف امعة فيما يقول :

ومما ينبغى أن يعلم أن المؤلف امعة يتبع كل ناعق من أعداء الاسلام من المستشرقين والمبشرين وأضرابهم ، وأغلب الأحاديث التى ذكرها فى طعونه فى أبى هريرة ، وفى تهجمه على السنة قد تابع فيها الأستاذ أحمد أمين فى فجر الاسلام وضحاه ، وأحمد أمين قد تابع فيها « جولد تسيهر » وأضرابه من المستشرقين ، وهكذا يتبين لنا أن المؤلف لم يزد عن كونه ذيلا ، ولا يليق بالباحث أن يكون امعة وذيلا فى كل ما يكتب ، ولكن كيف يتأتى له أن يكون غير هذا وهو قليل العلم بالحديث ورجاله ، وبضاعته فيه بضاعة مزجاة ، فلا تعجب اذا كانت آراؤه فيه فجة مبتسرة •

خمسون صفحة كلها سباب واتهام :

وقد استغرقت ترجمته لأبى هريرة رضى الله عنه ما يربو على خمسين صفحة كلها سفاه وشتائم ، وتظنن واتهامات ، وافتراءات ليس لها ما يؤيدها من عقل أو نقل ، وانها تكشف عن سوء طويته ، وبالغ حقده ثم يختمها بقوله : هذا هو تاريخ أبى هريرة الذى لم يصاحب النبى الا حوالى ثلاث سنين ثم ترك هذه الألوف الكثيرة من الأحاديث التى ضاقت بها صدور الكتب وقد أطلنا فيها لأن أمر أبى هريرة يباين أمر الصحابة جميعا •

جهل أبى رية باللغة :

وقد جهل أبو رية أن الألوف من جموع الكثرة وهى لما فوق العشرة، مع أنه نقل عن الإمام ابن حزم ص (١٦٢) من كتابه أن مسند بقى ابن مخلد وهو أوسع المصنفات وأشملها قد احتوى من حديث أبى هريرة

على (٥٣٧٤) ، فها نحن نرى أنها لم تبلغ الستة الآلاف فضلا عن أن تزيد عن العشرة .

وفى الحق أن صدور الكتب لم تضق بأحاديث أبى هريرة وإنما تضيق بها صدور أمثاله من أعداء السنن والأحاديث ، والجهلاء بأقدار الصحابة ومنزلتهم فى العلم والرواية ، وقد قدمنا لك السبب فى اكثاره من الرواية ، كما قدمنا رأى الصحابة فيه ، والتابعين وأئمة العلم والدين، واذا كان أمره يباين أمر الصحابة جميعا فكيف خفى هذا على قرن التابعين وهو من خير القرون بشهادة الرسول ، حتى روى عنه نحو ثمانمائة من أهل العلم والرواية كما قال الإمام الكبير البخارى ؟ !! .

ألا ان الهدى هدى الله ، ومن يضلل الله فما له من هاد .

السبب فى قلة رواية الخلفاء الأربعة :

فى ص (٢٠٣) عرض لرواية كبار الصحابة كالخلفاء الأربعة وأمثالهم وقلة الرواية عنهم ، وقد بينت فيما سبق قلة الرواية — نسبيا — عن الخلفاء الأربعة ولا سيما الشيخان أبو بكر وعمر ، وأن ذلك كان لاشتغالهم بمهام الخلافة ونشر الإسلام ، ولم يكن ذلك لقلة ما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا لنسيانهم ما حفظوه ، ولا للشك والريبة فى الصحابة الذين تفرغوا لسماع الحديث وحفظه ونشره ، كما ردد أبو رية فى غير موضع من كتابه ، وقد أفضت فيما سبق فى بيان أن كثرة الرواية يرجع الى عوامل منها : التفرغ ، وقوة الحفظ ، وقلة الشواغل الدنيوية ، وتأخر الوفاة ، والتصدى للعلم والفتيا ، فكن على ذكر منه .

اتهامه للصديق رضى الله عنه :

ومن تظنناته التى لا يشهد لها عقل ولا نقل قوله فى الصديق : وإن مما يلفت (١) (كذا) النظر حقا أن تجد مثل أبى بكر على ما أوتى من قوة

(١) فى القاموس : لفته يلفته : « لواه وصرفه عن رأيه » واستعمالها بمعنى وجه وجذب عامى .

الحفظ ورجاحة العقل ومتانة الدين ينصرف عنحفظ أحاديث رسول الله وما حفظ منها لا يرويه ، وما جمعه يعود فيحرقه ....

ونحن لا نقره على ما قال من انصراف الصديق عن حفظ أحاديث رسول الله وقد كان يحبه أكثر من حبه لنفسه ، وكان أعز عليه من سمعه وبصره ، فانظر يا أخى القارىء كيف يرمى الصديق بهذه الفرية ، لأجل أن ينال من أبى هريرة ؟ ! !

كما لا نقره على أن ما حفظ منها لا يرويه ، وكيف ؟ وقد رويت عنه أحاديث — غير قليلة — فى الصحيحين وغيرهما !! وأما ما نقله عن الحاكم من أن الصديق جمع خمسمائة حديث ثم عاد فحرقها فروايات الحاكم ليست كلها صحيحة ، وهو معروف بالتساهل فى الصحيح ، وعلى فرض صحتها فاحراقه لما جمع مبالغة فى التحرى والتثبت ، وزيادة فى الرجوع والتحوط لجواز الغلط والنسيان على الراوى العدل الثقة وليس ذلك للشك فى الصحابة وتهمتهم كما يريد المؤلف أن يصل اليه .

ما رواه سيدنا على رضى الله عنه :

وأما ما ذكره تحت عنوان ما رواه على من أنه ابن عم النبى ، وتربى فى حجره وهو صغير .. الخ ما ذكره فنحن نقر به ، ولكن الفضل شىء ، والرواية شىء آخر ، ولا ارتباط بينهما قط وقد يروى المفضول أكثر بكثير ممن هو أفضل منه ، ومرويات سيدنا على أكثر مما روى عن الشيخين ولا ريب ، الا أنه لم يتفرغ للرواية كتفرغ أبى هريرة والعبادلة وغيرهم من المكثرين فمن ثم قلت روايته عنهم ، وغير خفى على من درس التاريخ ما اشتغل به أبو الحسن من مداومة الجهاد والغزو فى حياة النبى وبعد وفاته ، وما لا قاه من متاعب وحروب أثناء خلافته ، وتقدم وفاته عن أبى هريرة وغيره من المكثرين ، وكل هذه العوامل من أسباب قلة الرواية .

من أمثلة الفهم السىء والتجنى الآثم :

فى هامش (ص ٢٠٣) نقل كلام الامام ابن تيمية فى سيدنا عمر

فى كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم » حيث قال : « وكان وقافا عند كتاب الله ممتثلا لسنة رسوله ، محتذيا حذو صاحبيه ، مشاورا فى أموره للسابقين الأولين مثل عثمان ، وعلى وطلحة ، والزبير ... وغيرهم ممن له علم ، وفقه ، أو رأى أو نصيحة للإسلام وأهله » .

فتأبى عليه نفسه المتجنية على أبى هريرة الا أن يتخذ من كلام الإمام سبيلا للطعن فى أبى هريرة فيقول : انظر الى دقة فهم ابن تيمية ، وواسع اطلاعه ، فانه لم يذكر أبا هريرة فى الذين يستشيرهم عمر لأنه لم يكن له علم ولا فقه ، ولا رأى ، ولا نصيحة !!!

وأقول : ياعجبا لهذه العقول التى لا تدرى كيف تفهم !! ان الإمام ابن تيمية حينما ذكر استشارة الفاروق للسابقين الأولين وذكر بعضهم على سبيل التمثيل ما كان يذور بخلده قط تنقص أبى هريرة ولا النيل منه كما افترى المؤلف ، وأبو هريرة لم يكن قطعا من السابقين لأنه أسلم سنة سبع ، ولكن كونه ليس من السابقين لا يعود عليه بالطعن ، ولا بالازراء فالآلاف من الصحابة ليسوا من السابقين الأولين ، فلو كان الأمر كما فهم أبو رية صاحب المنطق المعكوس ، والفهم السقيم لعاد ذلك بالتنقيص على هؤلاء جميعا ، ثم من قال : ان كل من لم يستشرهم الفاروق ليسوا من أهل العلم والفقه ، والرأى والنصيحة ؟ ! ان هذا الاستنتاج الخاطىء لو صح لعاد ذلك بالطعن على جمهور الصحابة ، ثم لأجل أن ينال من أبى هريرة يركب هذا المركب الصعب ، ويسلك هذا المسلك الملتوى فى الفهم والاستنتاج ؟ ! أغيثونا يا أهل الانصاف من هذا الغثاء والهراء.

نكره بعض الأحاديث المشكلة :

فى ص (٢٠٧) ذكر بعنوان « أحاديث مشكلة » وقد ذكر أحاديث بعضها مرفوع ، وبعضها موقوف ، وبعضها صحيح لا شك فيه ولكنه استشكلها ، وبعضها غير صحيح والأقرب أن تكون من الاسرائيليات أو الموضوعات .

وقبل أن أجيب عن هذه الأحاديث أقول :

من عجيب أمر هذا المؤلف أنه يتلقف الإشكالات ويزيدها إستشكالا، ويأبى عليه سوء مقصده أن يذكر ولو بعض ما ذكره العلماء الاثبات فى رد هذه الإستشكالا ت ولا سيما ما يتعلق منهـا بالأحاديث الصحيحه المروية فى الصحيحين أو أحدهما .

وأمره لا يخلو من أمرين أحلاهما مر : لأنه اما أن يكون لم يطلع على ما كتبه الأئمة الشراح للأحاديث فى هذا وهو تقصير وجهل ! واما أن يكون اطلع عليها ورأى أنها لا تسعفه بل وترد عليه فيما يهدف اليـه من تقليل الثقة بالسنة ورجالها فآثر طيها ، وهذا خيانة وتلبيس ! وهذا وذاك مما ينأى به عن أن يكون باحثا ومنصفا.

وقد دأب المؤلف على تلقف المشاكل والطعون ، والعمل جادا على النفخ فيها حتى يصير من الحبة قبة ولكنها لا تلبث أمام البحث العلمى الأصيل أن تزول كما تزول الفقاقيع من وجه الماء، ولم يخطر بباله أن يشذ ولو مرة فيذكر بعض المحاسن — وما أكثرها — للحديث ورجاله ، وفى السنة ألوف الأحاديث التعليمية ، والخلقية ، والتوجيهية ممـا يعتبر من مفاخر الاسلام ومحاسنه ، وكان على المؤلف أن يشير الى هذه الألوف ولو بكلمة قصيرة ، ولكنه لم يفعل ، وذلك لحاجة فى نفسه .

عرض الأحاديث التى استشكلها والجواب عنها :

واليك ما عرض له من الأحاديث المشكلة وبيان وجه الحق فيها .

حديث اللوح المحفوظ :

قال : عن ابن عباس قال : « إن الله خلق لوحا محفوظا من درة بيضاء دفتاه من ياقوتة حمراء ، قلمه نور ، وكتابه نور ، عرضه ما بين السماوات والأرض ينظر فيه كل يوم نظرة ويحيى ويميت ، ويعز ويذل ويفعل ما يشاء » .

والجـــواب :

أنه لم يصح عن النبى صلىّ الله عليـــه وســـلم فى تفصيـــل ذلك حديث مرفوع ، وانما هى آثار عن بعض الصحـــابة والتابعين ، والواجب أن نؤمن بوجود اللوح المحفوظ ، وأن الله دون فيه كل ما كان وما يكون أما ما وراء ذلك مما ورد فى وصفه وكيفيته والقلم الذى كتب به فلا، والأقرب فيما ورد عن ابن عباس وغيره فى هذا أنه من الإسرائيليات التى أخذت عن أهل الكتاب ، ورويت لغرابتها ، ولا سيما وأنه ليس فى القرآن ما يصدقها ولا ما يكذبها فبقيت روايتها على أصل الإباحة ، وقد فصلت فيما سبق موقف الإسلام مما ذكر عن بنى إسرائيل فارجع إليه ، على أنه ليس فى الحديث على فرض ثبوته ما يستشكل ، وقدرة الله صالحة لكل شىء.

حديث سجود الشمس :

قال : وروى الشيخان وبعض السنن والمسانيد ، والتفسير المأثور عن أبى ذر قال : قال رسول الله لأبى ذر حين غربت الشمس أتدرى أين تذهب ؟ قلت : الله ورسوله أعـــلم قال : فإنها تذهب حتى تســـجد تحت العرش ... الخ الحديث .

والجـــواب :

هو ما قدمته فى هذا الكتاب (١) من أنه لا اشكال فى الحديث ، وأنه من قبيل المجاز والتمثيل ، ومثل هذا المجاز قريب ، ومستساغ ومستفيض فى لغة العرب ، وإنما يستشكل مثل هذا من لم يتذوق لغـــة العرب وما لهم من الافتنان فى الأساليب وطرق البيان .

حديث الشياطين المسجونة :

قال : وروى مســـلم عن عبد الله بن عمرو بن العـــاص . صاحب

---

(١) ص ٤٩ وقد سقت هناك الحديث بتمامه .

الزاملتين (١) قال : « إن فى البحر شياطين أوثقها سليمان بن داود يوشك أن تخرج فتقرأ على الناس قرآنا » .

وهو موقوف عليه وليس بمرفوع الى النبى فلا يضيرنا ،على أن الحديث ليس فيه ما يستشكل لمن يؤمن بعالم الجن ، وليس فيه ما يحيله العقل ، وان كنت أميل الى أنه يجوز أن يكون مما حمله عن الكتب التى أصابها فى موقعة «اليرموك» من كتب أهل الكتاب ، ولا يقولن قائل : ان هذا مما له حكم الرفع ، لأنا نقول : ان أئمة الحديث نصوا على أن كلام الصحابى فيما لا مجال للرأى فيه له حكم المرفوع اذا لم يكن الصحابى معروفا بالأخذ عن الاسرائيليات كعبد الله بن عمرو بن العاص مثلا ، فهذا ليس له حكم المرفوع قطعا .

حديث العجوة وكونها دواء :

قال : وروى البخارى فى باب الدواء بالعجوة للسحر عن عامر بن سعد عن أبيه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم « من اصطبح كل يوم تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم الى الليل » وفى رواية « سبع تمرات » وكذا لمسلم عن سعد بن أبى وقاص ، وعند النسائى من حديث « العجوة من الجنة وهى شفاء من السم » .

ومعنى اصطبح : تناوله فى الصباح على الريق .

وأحب أن أنبه الى أن المؤلف تابع فى هذا الأستاذ أحمد أمين فى « ضحى الإسلام » وهو تابع المستشرقين فى هذا .

واليك الجواب عن هذا :

١ — ان العلماء القدامى أثابهم الله قالوا : المراد نوع من التمر وهو

---

(١) تثنية زاملة وهى البعير الذى يحمل عليه ، وكان عثر على حمل بعيرين من كتب أهل الكتاب فى « اليرموك » فكان يحدث ببعض ما فيها من غير أن يرفعه الى النبى صلى الله عليه وسلم ، فمن ثم تحاشى بعض الرواة الرواية عنه احتياطا .

تمر المدينة ، وأن العدد قد يراد به التكثير ولا سيما أن لفظ السبعة يستعمل فى هذا ، كما قالوا : ان بعض الفواكه والثمار والنباتات قد يكون لها من الخصائص والآثار فى تربة ما لا يكون لها فى تربة أخرى وهذا الذى سبقوا اليه هو ما أيده العلم اليوم ، فما المانع عقلا أن يكون لهذا النوع من تمر المدينة خصائص فى ازالة السموم ، وتقوية النفس والجسم ضد أثر السم والسحر ؟ وليس لقائل أن يقول : فلنجرب بأن نعطى تمرا لانسان ثم نعطيه سما لنرى ماذا تكون النتيجة ، لأن الحديث الشريف لم يحدد أى أنواع السموم هو المراد ؟ فلنبحث حتى نصل الى المراد ، كما أحب أن أنبه الى الطب النبوى من الناحية الروحية والنفسية ، فمن أكل تمرا أو عجوة بهذه النية فسيحل له من قوة الروح والبدن ما يزيل كل أثر لما يحتمل من سحر ، ولايخفى علينا أثر الايحاء الى النفس بالصحة أو المرض ، وان بعض الأشخاص ينجيهم من بعض أمراضهم قوة أرواحهم ويقينهم ، وبعض الأصحاء قد يجنى عليهم الوهم والخوف ، والحديث من الأمور الغيبية التى يجب أن نذعن لها ما دمنا نعتقد أن الرسول حق وما جاء به حق ، وما دام ثبت وصح بطرق الاثبات العلمى السليم ، ومن أراد زيادة فى هذا فليرجع الى ما كتبه الامام ابن القيم فى « زاد المعاد » والحافظ ابن حجر فى فتح البارى » (١) .

٢ — إن الحديث يعتبر من المعجزات النبوية فقد اطلعت على بحث قيم للدكتور الكيمائى محمود سلامة عن فائدة العجوة فى مجلة « الدكتور » وأنها عامل قوى فى دفع السموم من الجسم والتخلص منها كما كتب غيره فى هذا مؤيدا للحديث فقلت : يا سبحان الله ، لقد قال الرسول الكريم هذا ولم يكن طبيبا ولا متطببا ، وفى وقت لم تكن تقدمت فيه المباحث الطبية الى ادراك هذا ، ألا فاعتبروا يا أولى الأبصار !! فما رأى المعترضين على هذا الحديث فيما قاله العلم اليوم فى خواص العجوة ؟ !

---

(١) فتح البارى جزء ١٠ ص ١٩٦ ، ١٩٧ ، زاد المعاد — باب خواص العجوة

ولو أن بعض الأطباء المسلمين العباقرة اتجه الى الطب النبوى كما ثبت فى الصحاح ، وبحث فيه بايمان وصبر وجلد فأنا كفيل أنه سيخلص للبشرية من ذلك بخير كثير ، وسيظهر لنا الكثير من أسرار الإعجاز فى هذه الأحاديث ، فهل من مستجيب ؟ نعم ان بعض الأطباء المؤمنين اتجه الى هذا ونشروا فيه مقالات ، ولكنى أريد بحثا مستفيضا فى سفر كبير يكون مرجعا فى هذا الموضوع الجليل .

حديث إدبار الشيطان عنـــد سماع الأذان :

قال : وأخرج الشيخان عن أبى هريرة : « اذا نودى للصـــلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين ، فاذا قضى التأذين أقبل حتى اذا ثوب — أقيم للصلاة — بالصلاة أدبر حتى اذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه » وقال العلماء المحققون فى شرح هذا الحديث: لئلا يسمع فيضطر أن يشهد له بذلك يوم القيامة ، يقصد بذلك التهكم بهم .

ولا أدرى وجه استشكاله لهذا الحديث ؟ وهو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو من الغيبيات ، وانما ينكر هذا الحديث وأمثاله من لا يؤمن بعالم الجن ، وحكم من لا يؤمن بهم معروف وهو الكفر لإنكاره ما ثبت بالقرآن ، والحديث سيق مساق التمثيل والمجاز فهو تصوير لشدة نفوره واجفاله كراهة سماع الأذان ، ومثل هذا التمثيل معهود فى كلام العرب ، ولو حمل الحديث على حقيقته فلا استحالة أيضا ، فطبائع الجن وأنهم يأكلون ويشربون لا تأبى ذلك ، وابليس وأعوانه يروننا ولا نراهم كما قال الله تعالى : « إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم » (١) ، وقد يطلع الله بعض أنبيائه على بعض أحوالهم وتصرفاتهم لحكم بالغة ، وهذا من الأمور الغيبية التى اذا ثبتت عن معصوم وجب التصديق بها ، ولا أدرى كيف غاب عن أبى رية حكم من يتهكم بأحاديث رسول الله ؟ !.

(١) الأعراف ٢٧

حديث أبى سفيان رضى الله عنـــه :

قال : وروى مسلم عن أبى سفيان أنه قال للنبى صلى الله عليه وسلم: « يا رسول الله ، أعطنى ثلاثا : تزوج ابنتى أم حبيبة ، وابنى معـــاوية اجعله كاتبا ، وأمرنى أن أقاتل الكفار كما قاتلت المســـلمين ... » وقد تصرف المؤلف فى الحديث ولم يورده بلفظه كما فى الصحيح .

وهذا الحديث قد استشكله الأئمة المحدثون من قديم وعدوه من أوهام عكرمة بن عمار لأنه كان يغلط ويهم ، لأن الثابت القطعى أن النبى تزوجها سنة ست أو سبع وذلك قطعا قبل اسلام أبى سفـــيان سنة ثمان ، ومن العلماء من تكلف الاجابة عن هذا الحديث فقال : ان المقصـــود أقرك على زواج ابنتى ، أو المراد تجديد عقد النـــكاح ، والحق أن هذا تكلف وأن الحديث من قبيل الوهم والغلط ، لا من قبيل الوضع لأنا لم نر أحدا من أئمة الجرح والتعديل نسب عكرمة بن عمار الى الوضع ، وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين وكفى بهما إمامين (١) وممن قال بأن الحديث وقع فيه الوهم الإمام ابن تيمية فى منهاج السنة ، فأبو رية لم يأت بجديد وكل ما هنالك أنه حاول تجسيم هذا الغلط اليسير ليغض من شأن صحيح الإمام مســـلم .

تصديق النبى لأميـــة بن أبى الصلت فى بعض ما قال :

قال : وفى مسند أحمد عن عكرمة عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم صدق أمية بن أبى الصلت الشاعر المشهور فى قوله :

والشمس تطلع كل آخـــر ليـــلة
حمـــراء يصـــبح لونها يتـــورد
تأبى فمـــا تطلع لنـــا فى رسلها
الا معـــــذبة والا تجـــــلد.

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٦ ص ٦٣

والجـــواب :

أنه لا مانع عقلا ولا شرعا فى تصديق النبى لأمية أو غيره فى بعض ما يقول ما دام حقا ، وقد ثبت فى الصحيح أن النبى قال : « أصدق كلمة قالها شاعر : ألا كل شىء ما خلا الله باطل » فان كان كذبا أو باطلا نبـه اليه ، ولذلك قال فى قول هذا الشاعر وهو لبيد : وكل نعيم لا محالة زائل « كذب ، ان نعيم الجنة غير زائل » كما قال لما سمع شعر أمية هذا « آمن لسـانه وكفر قلبه » .

استشكاله حديث : متى تقـوم الساعة :

قال : وروى مسلم عن أنس بن مالك أن رجلا سأل النبى قال : متى تقوم الساعة ؟ قال : فسكت رسول الله هنيهة ثم نظـر الى غلام بين يديه من أزد شنوءه فقال : ان عمر هذا لم يدركه الهرم حتى تقوم الساعة » قال أنس : ذاك الغلام من أترابى يومئذ... ثم قال متهكما : فما قول عبـاد الأسانيد ؟ لعل بعضهم يقول : لعل هذا الغلام لم يدركه الهرم حتى الآن.

والجـــواب :

أن استشكال هذا الحديث انما يكون ممن قصر نظره ، وضاق عقله عن ادراك المراد منه، وهذا الحديث ـــ وأمثاله ـــ ليس المراد به قيام القيامة، وانما المراد الساعة الخاصة ، وهى انتهاء الجيل وأهل القرن الواحد . والساعة كما تطلق على الساعة العامة للدنيا كلها وهى القيامة تطلق أيضا على الساعة الخاصة ، وهذا الثانى هو المراد هنا ، ويؤيد ذلك ما فى صحيح مسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى حديث آخر: «أرأيتكم ليلتكم هذه، فان على رأس مائة سنة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد » قال الراوى : فوهل ـــ أى غلط ـــ الناس فى مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانما أراد انخرام الجيل أى انتهاءه ، وفى الحديث الصحيح أيضا أن رجلا سأل النبى : متى الساعة ؟ وكان النبى مشتغلا بحديثه ، فلما

فرغ منه قال : « أين السائل عن الساعة » ؟ قال الرجل : أنا ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « اذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة » فقال الرجل: وكيف اضاعتها ؟ فقال : « اذا وسد الأمر الى غير أهله فانتظر الساعة » فالمراد بالساعة هنا ساعة الأمم وهى ساعة هلاكها حينما لا تأخذ بأسباب القوة والعزة والبقاء ، وقد عرض هذا الحديث لنظرية من أهم نظريات علم الاجتمـــاع .

وهكذا يتبين لنا أن من رماهم بأنهم عبـــاد الأسانيد ـــ يريد أئمـــة الحديث ـــ هم أرحب عقلا ، وأوسع أفقا منه ومن أمثاله عباد الشياطين ، وأسراء الأهواء ، والدرهم والدينار ، وصنائع أعداء الله ورسوله .

ثم قال : نكتفى بما أوردناه ، وهناك أحاديث أكثر شناعة ، تركناها خشية الإطالة ، وللإمام الطحاوى كتاب كبير فى أربعة مجلدات فى مشكل الحديث فليرجع اليه من أراده .

أقول : نعـــم ليرجع من يشاء الى كـــتاب الطحـــاوى ليرى كيـــف يكون مسلك العلماء الراسخين فى فهم الأحاديث التى ظاهرها مشكل ، وكيفية فهمهم لها ، وتوقيرهم للحديث وأهله ، وتأدبهم مع السلف الصالح وليرى أيضا فرق ما بين العلماء وأدعياء العلم ، وطلاب الحقيقة ، وطلاب الجاه الـــكاذب ، والسراب الخادع .

أحاديث المهـــدى المنتظر :

قال فى (ص ٢٠٩) : ومن المشكلات تلك الأحاديث التى جـــاءت فى المهدى وهو عند أهل السنة محمد بن عبد الله ، وفى رواية : أحمـــد ابن عبد الله، والشيعة الامامية متفقون على أنه محمد بن الحسن العسكرى من الأئمة المعصومين ويلقبونه بالحجة ، والقائم المنتظر .

والجواب :

إن أحاديث المهدى المنتظر اختلفت فيها أنظار العلمـــاء من قـــديم الزمـــان ، فمنهم من ضعـــفها وردها كابن خـــلدون فى مقدمته ، ومنهم

من صححها كالحافظ السيوطى ، وابن حجر الهيثمى ، بل ذهب بعض أئمة الحديث الى تواترها ومن هؤلاء القاضى المجتهد المحدث الشوكانى ، فان لـــه فى ذلك رسالة ، ونحن نعلم أن الشوكانى كان حر الرأى والتفكير ويقول ما يقتنع به عن دليل ولو جر ذلك عليه صنوف البلاء ، وما دامت المسألة محل اختلاف وتتجاذبها الأدلة ، فما كان ينبغى للمؤلف أن يهول من شأنها ، وأن يتخذ منها وسيلة للطعن فى السنة ، والإزراء برجالها ، ولو أنه كان من أهل الاجتهاد والعلم بالرجال والنقد لقلنا : رأى له رآه، أما وهو متابع لغيره ، وامعة فى رأيه ، فما كان الأمر يستحق كل هذه الطنطنة وكل هذا التهويل .

ومما ينبغى أن يعلم أن الأحاديث التى تعرضت للمهدى منها الثابت ومنها غير الثابت ، ومنها الضعيف ومنها الموضوع .

أحاديث الخلفـــاء الإثنى عشر :

فى ص (٢١٠) عرض لأحاديث الخلفاء الإثنى عشر وذكر فى ذلك ما رواه الشيخان وغيرهما من أهل الحديث وقد اعتمد فى سرد الأحاديث التى ذكرها على فتح البارى للحافظ ابن حجر ، وذكر فيما ذكر حـــديث الطبرانى عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وحديثا موقوفا على كعب ، ثم قال : وعلى أن هذه الأحاديث قد جعلت الخلفاء اثنى عشر فقد رووا حديثا يعارض هذه الأحاديث جميعا ، وهو حديث سفينة الـــذى خرجـــه أصحاب السنن ، وصححه ابن حبان وغيره « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ، ثم يكون ملكـــا » ثم أراد أن يوهـــم القـــارىء أن العلماء الكبـــار على أن الحديثين متعارضان تعارضا يذهب الثقة بهما وبرواتهما فذكر كلاما للإمام القاضى عياض ، وللإمام أبى الفرج بن الجوزى .

والجواب عن ذلك نقول :

(١) ان المؤلف اعتمد فيما نقله على فتح البارى الا أنه ـــ كما هو

شأنه ينقل من غير تحقيق وترو فقد نقل رواية كعب مع أن الحافظ قال فيها : انها واهية ، والواهى لا يحتج به قطعا .

(٢) إن المؤلف لما نقل استشكال القاضى عياض للحديثين ذكر السؤال ولم يذكر الجواب ، وهى خيانة علمية تقذف بصاحبها فى عداد المدلسين ، واليك ما قاله القاضى بتمامه ، قال الحافظ فى الفتح(١) : « وقد لخص القاضى عياض ذلك فقال : توجه على هذا العدد — الإثنى عشر — سؤالان : أحدهما : أنه يعارضه ظاهر قوله فى حديث سفينة يعنى الذى أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ، ثم تكون ملكا » لأن الثلاثين سنة لم يكن فيها الا الخلفاء الأربعة ، وأيام الحسن بن على ، والثانى : أنه ولى الخلافة أكثر من هذا العدد » والى هنا وقف المؤلف ، واليك التتمة « قال : — أى القاضى عياض — والجواب عن الأول أنه أراد فى حديث سفينة خلافة النبوة ، ولم يقيده فى حديث جابر بن سمره — يعنى الذى روى فى الصحيحين — بذلك ، وعن الثانى : أنه لم يقل لا يلى الا اثنا عشر انما قال : سيكون اثنا عشر ، وقد ولى هذا العدد ، ولا يمنع ذلك الزيادة عليهم ، وقد مضى منهم الخلفاء الأربعة ، ولابد من تمام العدة قبل قيام الساعة ... » الى آخر ما نقل الحافظ عن القاضى عياض .

وكذلك صنع أبو رية مع ابن الجوزى فقد نقل بعضه ، وترك جله ، وقد استغرق نقل كلام ابن الجوزى صحيفة بطولها من فتح البارى (٢)، وقد أطال الحافظ ابن حجر فى تحقيق الروايات فى هذا الموضوع واستغرق ذلك بضع صفحات من الفتح بحيث يخرج منه القارىء المتثبت الطالب للحقيقة بزيادة اليقين بصحة ما روى فى الصحيحين فى هذا الباب والحافظ الكبير ابن حجر باتفاقنا جميعا من أكابر أئمة هذا العلم ، بل هو كما قال المؤلف : أمير المؤمنين فى الحديث ، فاذا كان ذلك فلم لم ينهج نهجه فى فهم الأحاديث والتوفيق بينها ؟! .

---

(١) ج ١٣ ص ١٨٠ (٢) ج ١٣ ص ١٨١

ولا أدرى اذا كان المؤلف خطف خطفا من الفتح من غير تحقيق وتثبت ، أم أنه تعمد ذلك لحاجة فى نفسه قد أصبحت معلومة لكل من اطلع على ردنا على صاحب هذا الكتاب الظالم ، فان كانت الأولى فهى جهالة ، وان كانت الثانية فهى خيانة وتغرير وتدليس •

أحاديث الدجال عند أبى رية خرافة :

فى ص (٢١٣) عرض لأحاديث الدجال ، وطعن فيها ، واعتبر ظهور الدجال فى آخر الزمان خرافة •

والعجب أنه ذكر فى هذه الصحيفة بعض الأحاديث الغير الثابتة كحديث كعب الأحبار ، بينما أعرض عن الأحاديث الصحيحة الثابتة المروية من طرق عدة عن كثير من الصحابة فى الصحيحين وغيرهما •

ونحن لا ننكر أنه وضعت أحاديث فى الدجال ، وصفته ، ومتى يخرج ، ومن أى مكان يخرج ، ولكنه مع هذا قد صحت فيه أحاديث كثيرة فى الصحيحين وغيرهما •

وقد روى أحاديث الدجال البخارى ومسلم (١) وأفاضا فى ذلك ، كما روى أحاديثه غيرهما من أصحاب كتب الأحاديث المعتمدة الموثوق بها ، حتى حدا هذا ببعض العلماء الى القول بتواتر أحاديث الدجال ، ونزول عيسى عليه السلام ، فان كانت أحاديث خروج الدجال متواترة فهى قطعية الثبوت ، ولا مجال لانكارها ، وان كانت صحيحة مشهورة ولم تصل الى حد التواتر فالأحاديث الصحيحة التى تلقتها الأمة بالقبول كأحاديث الصحيحين تفيد القطع فى ثبوتها عند كثير من أئمة علم الحديث كابن الصلاح وابن حجر ، وابن تيمية وغيرهم من جماهير العلماء سلفا وخلفا (٢) •

بل ذهب بعض أجلة العلماء الى أن الحديث الصحيح يفيد العلم

---

(١) صحيح البخارى — كتاب الفتن — باب ذكر الدجال ، صحيح مسلم — كتاب الفتن •

(٢) الباعث الحثيث الى علوم الحديث ص ٢٣

اليقيني ، وهو مذهب داود الظاهري والحسين بن على الكرابيسى ، والحارث ابن أسد المحاسبى ، وحكاه ابن خويز منداد عن مالك وهو الذى اختاره الإمام ابن حزم قال فى الاحكام : « ان خبر الواحد العدل عن مثله الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل جميعا » وقد انتصر الى هذا من المتأخرين العلامة المحدث الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله فقال : « والحق الذى ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب اليه ابن حزم ، ومن قال بقوله من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعى سواء أكان فى أحد الصحيحين ، أم فى غيرهما ، وهذا العلم اليقينى علم نظرى برهانى ، لا يحصل الا للعالم المتبحر فى الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل ... وهذا العلم اليقينى النظرى يبدو ظاهرا لكل من تبحر فى علم من العلوم ، وتيقنت نفسه بنظرياته واطمأن قلبه اليها ... (١)».

فأيا ما كانت أحاديث الدجال ، فلا يجوز لمسلم أن ينكرها ولا مجال للتشكيك فيها ، وكون النبى صلى الله عليه وسلم كان يخبر أنه من المحتمل ظهوره فى عصره ، ثم اخباره بأن ظهوره فى آخر الزمان لا يكفى فى الطعن فى الروايات وتكذيبها لجواز أن يكون أوحى اليه بخبره وشأنه من غير تعيين لزمانه ففهم النبى جواز أن يكون فى عصره ، ثم بعد ذلك أعلمه الله سبحانه أن ذلك سيكون فى آخر الزمان قبيل الساعة .

واذا كانت أحاديث الدجال لا مطعن فيها من جهة الرواية ، وأنها وردت من طرق عدة تبعد عنها الشك والريبة ، فانها كذلك لامطعن فيها من جهة المعنى والدراية ، فقد بين النبى فى حديث آخر أنه سيكون هناك دجالون قريب من ثلاثين ، وأن آخرهم الدجال الأكبر ففى صحيح البخارى « لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان دعوتهما واحدة ، وحتى يبعث دجالون قريبون من ثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله ... » والأحمد والطبرانى « لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابا آخرهم الأعور الدجال » وقد جاء الواقع مؤيدا لهذا الحديث كل التأييد فمن هؤلاء

---

(١) المرجع السابق ص ٢٥

الدجالين من ظهر كمسيلمة والأسود العنسى فى القديم ، وغلام أحمد القاديانى الذى ظهر ببلاد الهند فى العصر الأخير ، ومنهم من سيظهر حتى يكون آخرهم الدجال الأكبر وهو الذى سيقتله عيسى عليه السلام .

وما دامت هذه الأمور الغيبية ممكنة وأخبر بها الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم وجب الايمان بها والتصديق ، وليس لنا تحكيم العقل فيها لأنها من الغيوب التى هى فوق ادراك العقول .

أحاديث تحديد عمر الدنيا اسرائيليات باطلة :

فى ص (٢١٤) ذكر عمر الدنيا وقال : ان فى تفسير الآلوسى أن السيوطى أخرج عدة أحاديث فى أن عمر الدنيا سبعة آلاف سنة وذكر أن مدة هذه الأمة تزيد على الألف ولا تبلغ الزيادة خمسمائة سنة .

وتقريرا للحقيقة أقول :

ان الإخبار عن عمر الدنيا وتحديد ذلك بسبعة آلاف سنة وأن النبى بعث فى آخر السادسة ورد فيها حديث مرفوع ، وقد حكم عليه جهابذة الحديث وصيارفته كابن الجوزى وغيره بالوضع ، وما دامت كذلك فلا يقام لها وزن ولا نتخذ منه سبيلا للطعن فى الأحاديث وقد جاءت بعض الأخبار موقوفة على الصحابة والتابعين ، وهى على تسليم ثبوتها عمن رويت عنهم فهى من الإسرائيليات الباطلة التى حملها هؤلاء عن مسلمة أهل الكتاب بحسن نية ومعاذ الله أن يكون لها حكم الرفع ، وتحديد عمر الدنيا بسبعة آلاف سنة من جهالات اليهود الذين افتروا على الله وعلى الخلق وعلى العلم .

وأحب أن أقول للمؤلف ان الامام السيوطى ، وان كان أداه اجتهاده الى اعتماد بعض تلك الأخبار الاسرائيلية فقد أخطأه الصواب لا محالة وأى انسان غير معصوم من الخطأ ؟ والعصمة انما هى لله ولرسله واذا كان السيوطى اعتمدها فهناك غيره من أئمة المحدثين نقدوها وزيفوها وبينوا بطلانها ، وقد ثبت بالأدلة القاطعة التى لا يرقى اليها الشك أن عمر الدنيا أضعاف أضعاف ذلك مما يؤكد زيف هذه الروايات وبطلانها .

تحريف فى معنى حـــديث :

قال فى ص (٢١٤) : وفى حديث لمسلم أن الساعة تقوم قبل انتهاء القرن الأول الهجرى أقول : ولعل مراده بحديث مسلم هو أن النبى قال قبل أن يموت بشهر «أرأيتكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة لايبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد » فوهل الناس فى مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة ، وإنما قال النبى لا يبقى من هو اليوم على ظهر الأرض يريد بذلك أنها تخرم القرن .

والحديث ظاهر فى أن المراد انقراض أهل ذلك القرن ، وأنه ليس المراد قيام الساعة الكبرى ، وقد غلط المؤلف فى فهمه كما غلط أناس من قبل ولو تأمل المؤلف فى هذه الرواية لمـــا وقع فى هذا الزعم الكاذب .

أحاديث الفتن وأشراط الساعـــة :

ثم قال : « وقد أعرضنا كذلك عن ايراد أخبار الفتن وأشراط الساعة ونزول عيسى التى ذخرت بها كتب السنة المعتمدة بين المسلمين والمقدسة من الشيوخ الحشويين ، وكذلك أهملنا ذكر الأحاديث الواردة فى خروج النيل والفرات وسيحون وجيحون من أصل ســـدرة المنتهى فوق الســـماء السابعة وهى فى البخارى وغيره » .

أقول :

أما أخبار الفتن وأشراط الساعة ونزول عيسى فقـــد روى فى ذلك أحاديث صحاح وحسان بل منها ما وصل الى حد التواتر كأحاديث نزول عيسى فى آخر الزمان كما قال الإمام الشوكانى ، ومن الأحاديث المرويـــة فى هذا ما هو ضعيف أو موضوع ، وقد نقد المحدثون كل ذلك وميزوا بين الصحيح والمعلول والمقبول والمردود .

وأما الأحاديث الواردة فى النيل والفرات ... فقد بينت فيما سبق

المراد منها وأن لها محملا صحيحا مقبولا ، وأن المراد منها المجاز لا الحقيقة، وهو مجاز مستساغ لغة وشرعا •

استشهاد أبى رية بكلام السيد محمد رشيد رضا فى تفسيره :

قال فى ص (٢١٥) انتهى العلامة السيد رشيد رضا فى تفسيره بعد أن طعن فى أحاديث أشراط الساعة وأمارتها مثل الفتن والدجال والجساسة وظهور المهدى وغير ذلك الى هذه النتائج القيمة •

١ — أن النبى لم يكن يعلم الغيب وإنما أعلمه الله ببعض الغيوب بما أنزل عليه فى كتابه وهو قسمان صريح ومستنبط •

٢ — لاشك أن أكثر الأحاديث قد روى بالمعنى ••• فعلى هذا كان يروى كل أحد ما فهمه وربما وقع فى فهمه الخطأ لأن هذه أمور غيبية وربما فسر بعض ما فهمه بألفاظ يزيدها الخ ما قال •

الرد على ما ورد فى كلام السيد محمد رشيد وأستاذه الإمام :

١ — أما أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلم الغيب وانما أعلمه الله ببعض الغيوب ••• فهذا مالا نخالف فيه ولا ننكره ولكنا نقول: ان ما أخبر به من أشراط الساعة وأخبار الفتن هو مما أعلمه الله اياه وصدق الله حيث يقول « فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول » •

٢ — ما يتعلق بالرواية بالمعنى فقد حققت القول فيها فيما سبق وبينت أن احتمال الخطأ أو التغيير فى الأحكام والدلالات هو احتمال عقلى وأن من اطلع على شروط الأئمة فى تجويز الرواية بالمعنى وشدة تحرى الرواة للحق والصواب وتحرزهم من الخطأ يقطع بأن احتمال الغلط أو التغيير بعيد غاية البعد •

٣ — وأما ما وضعه أصحاب العصبيات المذهبية والسياسية والمتظاهرين بالصلاح والتقوى، فقد نقده العلماء نقدا علميا نزيها وبينوا

٤ — وأما أن بعض الأحاديث الموضوعة لم تعرف الا باعتراف واضعها فزعم غير صحيح من كل وجه فالاعتراف انما هو أمارة وقرينة ، والمعول عليه عند الأئمة نقد السند والمتن ، ولو لم يعترف هؤلاء لوصل العلماء بملكاتهم التي اكتسبوها من مزاولة النقد وبقواعدهم الدقيقة التي وضعوها الى تمييز الحق من الباطل والخطأ من الصواب ، وليس أدل على ذلك من أنهم لم يعتبروا الإقرار قطعيا فى الدلالة على الوضع لجواز أن يكذب فى هذا الاقرار نفسه كما قرروا ذلك فى كتبهم .

٥ — وأما ما نقله عن الأستاذ الإمام محمد عبده من أن بعض الصحابة والتابعين كانوا يرون عن كل مسلم وما كل مسلم مؤمن صادق وما كانوا يفرقون فى الأداء بين ما سمعوه من النبى صلى الله عليه وسلم أو من غيره ، فعلى تسليم ثبوته عنه فهو — على اطلاقه — غير صحيح ، والمؤلف حريص على أن يحمل الكلام مالا يتحمل .

ومما نحب أن نسجله بهذه المناسبة أن الأستاذ الإمام لم يتضلع من السنة وعلومها تضلعا يجعله فى عداد أئمتها فمن ثم وقع فى بعض الأخطاء حينما يعرض لبعض الأحاديث ، كما أحب أن أذكر المؤلف ومن على شاكلته بأن الحق لا يعرف بالرجال وانما يعرف الرجال بالحق ، وبكلمة امام دار الهجرة مالك بن أنس « كل أحد يؤخذ منه ويرد عليه الا صاحب هذا المقام» يريد النبى صلى الله عليه وسلم .

وأنا مع اكبارى للأستاذ الإمام وتلميذه السيد محمد رشيد رضا الا أنى أرى — ويرى كل باحث منصف — أنه ليس كل ما يقولانه حق وحجة فهما بشر وكل بشر عرضة للصواب والخطأ والسيد رشيد مع كونه عالما بالسنة وبالأحاديث الا أن له مواضع زلت قدمه فيها والعصمة لله ولرسله.

٦ — وأما ما عرض له من أن الصحابة كلهم عدول قاعدة أغلبية فقد قدمت ما فيه الكفاية فى هذا فيما سبق وأما أن بعض المنافقين كان يتظاهر بالاسلام وأحكموا النفاق ومرنوا عليه حتى خفى أمرهم على النبى وأصحابه

استدلالا بقوله تعالى « وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون الى عذاب عظيم » فليس فى الآية استمرار عدم العلم بحالهم بل فيها ما يشعر بأن الله سيفضحهم ويكشف أمرهم لنبيه والمؤمنين المرة بعد المرة فالمراد بالمرتين التكثير كقوله سبحانه « ثم ارجع البصر كرتين » والآية تشعر باطلاع الله سبحانه نبيه على أحوالهم ولا سيما وقد ورد فى الرواية ما يؤيد ذلك أخرج ابن أبى حاتم والطبرانى فى الأوسط وغيرهما عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم جمعة خطيبا فقال : قم يافلان فاخرج فانك منافق اخرج يا فلان فانك منافق فأخرجهم بأسمائهم ففضحهم ولم يك عمر بن الخطاب شهد تلك الجمعة لحاجة كانت له فلقيهم وهم يخرجون من المسجد فاختبأ منهم استحياء أنه لم يشهد الجمعة وظن أن الناس قد انصرفوا ، واختبأوا هم منه وظنوا أنه قد علم بأمرهم فدخل المسجد فاذا الناس لم ينصرفوا فقال له رجل : أبشر يا عمر فقد فضح الله تعالى المنافقين اليوم فهذا العذاب الأول والعذاب الثانى القبر » وفى رواية ابن مردوية عن أبى مسعود الأنصارى أنه صلى الله عليه وسلم أقام فى ذلك اليوم وهو على المنبر ستة وثلاثين رجلا .

٧ — وأما قوله فيما نقل عنه « فكل حديث مشكل المتن أو مضطرب الرواية أو مخالف لسنن الله تعالى فى الخلق أو الأصول الدين أو نصوصه القطعية أو للحسيات وأمثالها من القضايا اليقينية فهو مظنة لما ذكرنا فمن صدق رواية مما ذكر ولم يجد فيها اشكالا فالأصل فيها الصدق ومن ارتاب فى شىء منها أو أورد عليه بعض المرتابين أو المشككين اشكالا فى متونها فليحمله على ما ذكرنا من عدم الثقة بالرواية لا حتمال كونها من دسائس الاسرائيليات أو خطأ الرواية بالمعنى أو غير ذلك مما أشرنا اليه .

فهو كلام حق فى ذاته وقد قاله المحققون فى الأمارات التى تعرف بها الأحاديث الموضوعة ولكن الخطأ انما يعرض فى التطبيق فما يكون مشكلا عنده لايكون مشكلا عند آخر ، وما يتراءى لبعض الناس أنه مخالف للسنن

الكونية قد لا يكون مخالفا عند التحقيق والتدقيق ، ومـــا يعتبره البعض مخالفا للقطعى أو للحس قد لا يعتبره الآخر كذلك ، فمن ثم دخلت المغالط الكثيرة على المؤلف وغيره ممن عرضوا لنقد الحديث ، وذلك لأنهم جعلوا جل غايتهم التزييف والهدم ، فمن ثم تلمسوا أوهى الأسباب ، وركبوا كل صعب فى سبيل اظهار بعض الأحاديث بمظهر المخالف لمـــا ذكر ، أمـــا العلماء المحققون المتثبتون فقد احتاطوا غاية الاحتياط فى التطبيق وتأنوا فى الحكم بالمخالفة فمن ثم جاءت أحكامهم على الأحاديث وروايتها صائبة •

وفيما قدمته فى بيان عناية أئمة الحديث بنقد السند والمتن وتحكيمهم القواعد الصحيحة وعدم مسارعتهم لرد ما ظاهره مخالفة العقل أوالحس أو السنن الكونية وغيرها ما فيه الكفاية فكن على ذكر منه •

افتراؤه على الصحابة بعدم عنايتهم بجمع الأحاديث :

فى هامش ص (٢١٩) قال تحت عنوان « تدوين القرآن » :

« مما يستلفت النظر البعيد ويسترعى العقل الرشيد أن عمر لما راعه تهاوى الصحابة فى حرب اليمامة ، وفزع الى أبى بكر لكى يسارع الىجمع القرآن وكتابته ، لم يقل عنهم انهم حملة الحديث بل قال: انهم حملة القرآن ولم يطلب جمع الحديث وكتـــابته عندما فزع الى أبى بكر بل جعل همـــه فى جمع القرآن وحده وكتابته ، بل اننا لم نجدهم وهم يجمعون القرآن ويدونونه ـــ وكان ذلك على مشهد من الصحابة جميعا ـــ قد اقترح واحد منهم أن يجمعوا الحديث ويكتبوه بل انحصرت عنايتهم فى جمع القـــرآن فحسب ، وفى ذلك أقوى الأدلة وأصدق البراهين على أنهم لم يكونوا يعنون بأمر جمع الحديث ، ولا أن يكون لهم فيه كتاب محفوظ يبقى على وجه الدهر كالقرآن » •

أليس ذلك من أقوى الأدلة على سوء نية المؤلف وأن قصده التهوين من شأن السنة حتى فى نفوس الرعيل الأول من المسلمين وأنه فى سبيل ذلك يحمل الكلام والحوادث ما لا تتحمل ؟ ! !

ان الحكمة كانت تقتضى فى ذلك الوقت المسارعة الى جمع القرآن فى مصحف واحد خشية أن يضيع شىء منه ، أو من أصله المكتوب بموت جمهور القراء . أما الأحاديث فلم تكن الحاجة ماسة الى جمعها حينئذ ولا سيما أن الأمة لم تكلف بحفظ ألفاظها والتعبد بها كما كلفت بالقرآن ، وأن المعول عليه فيها المعنى لا اللفظ وأنهم نهوا عن كتابتها حتى لا تختلط بالقرآن ، فالصحابة لم يفعلوا الا أنهم قدموا الأهم على المهم والأصل على الفرع فلما دعت الحاجة الى جمع الأحاديث والمحافظة عليها من الضياع والتباس الحق بالباطل أمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز بجمعها بصفة رسمية عامة فكان ذلك بدأ التدوين العام ، أما التدوين الخاص فقد تحقق فعلا من قبل فقد كان يكتب السنة بعض الصحابة والتابعين ، ولعل مما يلقم المؤلف حجرا ، ويجعله يغص بريقه ، ويرد عليه فريته من أن الصحابة لم يهتموا بالأحاديث اهتمامهم بالقرآن ، ولم يدونوها كما دونوا القرآن ما رواه البيهقى فى المدخل عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار فى ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشاروا عليه فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا ثم أصبح وقد عزم الله له فقال انى كنت أردت أن أكتب السنن وانى ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتبا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وانى والله لا ألبس كتاب الله بشىء أبدا » (١) .

فهل بعد هذا النص الصريح يزعم زاعم أن الصحابة لم يكونوا يعنون بأمر جمع الحديث ولا أن يكون لهم فيه كتاب محفوظ ؟ !!!

زعمه أن التدوين يلزم منه التواتر :

مما لا يقضى منه العجب قوله فى ص (٢١٧) : « ولو أن النبى صلى الله عليه وسلم وصحابته كانوا قد عنوا بتدوين الحديث كما عنوا بتدوين القرآن لجاءت أحاديث الرسول كلها متواترة فى لفظها ومعناها ليس شىء

(١) انظر « أعلام المحدثين » للمؤلف بحث تدوين السنة

فيها اسمه صحيح ، ولا شيء اسمه حسن ، ولا شيء اسمه ضعيف ، مما لميكن معروفا زمن النبى صلى الله عليه وسلم وصحابته ، وبذلك كان يذهب الخلاف فى حقيقته ، وينحط عن كاهـل العلماء عبء البحث عن صحتـه ووضع المؤلفات الكثيرة التى وضعت فى علوم الحديث وبيان أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط والجرح والتعديل وغير ذلك ، وكان فقهاء الدين يسيرون على نهج واحد لا اختلاف بينهم فيه ولا تباين ، اذ تكون الأحاديث كلها متواترة فلا يأخذون بما سموه الظن الغالب الذى فتح أبواب الخلاف ومزق الصفوف وجعلها مذاهب وفرقا بله ما نجم من التفرق بين أهـل الحديث وأهل الرأى مما لا يزال أمره بينهم الى اليوم وما بعد اليوم قائما ثم كانت الأحاديث تصبح من أهم المصادر لعلماء النحو ورجال اللغـة والبـلاغة .

الرد عليـه فى هـذه المزاعم :

وهو كلام خطابى لا يلبث أن ينماع أمام البحث العـلمى الصحيح ولا ينم عن علم ، واليك الحق فى هذا :

١ — ان هذا الكلام ينبىء عن جهل فاحش بالقرآن والتواتر فهو يفهم أن تواتر القرآن جاء من كتابته ، لا ياعلامة آخر الزمان !! ان تواتر القرآن جاء من كونه كان — ولا يزال — يحفظه الألوف المؤلفة من المسلمين فى كل عصر ولم يزل ينقله الألوف عن الألوف حتى وصل الينا متواترا ، لا تزيد فيه ولا نقص ، ولا تغيير ولا تبديل ، ولو أن المعول عليه فى التواتر التدوين والكتابة لتواترت آلاف الكتب التى دونت فى القديم والحديث فى أنواع العلوم والمعارف مع أن أى كتاب منها لم يحظ بالتواتر بمعناه العلمى الصحيح ، ان المعول عليه فى التواتر الأخذ والتلقى شفاها عن جمع كثير يحيل العقل تواطأهم على الكذب وهؤلاء عن جمع كثير غيرهم وهكذا حتى نصل الى المصدر الأصلى الذى نقل عنه الكتاب ، ولو فرضـنا أن

السنة دونت فى عهد النبى ومن جاء بعده من الصحابة من غير أن يحفظها بلفظها هذا الجمع الكثير عن مثله لما ثبت لها التواتر ، وهذا من البدهيات التى نربأ بطالب مبتدىء أن يجهلها ، ومع تأخر تدوين السنة تدوينا عاما عن جمع القرآن فى مصحف واحد فقد وردت فيها أحاديث متواترة ولكنها قليلـــة .

والخلاصة أن التدوين والتواتر غير متلازمين .

٢ — وكذا قوله : وكان فقهاء الدين .... جهـــل آخر بمســـالك الاختلاف بين الأئمة ، وليس أدل على بطلان زعمه من أن القرآن — وهو المتواتر قطعا — لم يمنع تواتره الفقهاء والعلماء من عهد الصحابة الى يومنا هذا من الاختلاف فى فهمه واستنباط الأحكام منه ، فالتواتر لا يمنع من الاختلاف فى المدلول ، لأن كثيرا من دلالات القرآن ظنية مع كونه قطعى الثبـــوت .

وأما أن اتباع الظن الغالب هو الذى فتح أبواب الخـــلاف وفرق صفوف الأمة وجعلها فرقا فكلام خطابى ، واتباع الظن فى الأحكام الفرعية لم يفرق الأمة كما زعم ، وانما الذى فرق الأمة حقا هم أمثال المؤلف الذين استرقتهم الأهواء والنزوات ، وباعوا دينهم بدنياهم ، واتخذ منهم أعداء الإسلام وسائل لتقويض دعائم الإسلام واذهاب ريح الأمة الإسلامية ولكن هيهات هيهات فالحق لا بد أن يظهر وينتصر والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، وستستمر الأحاديث النبوية مصدر تشريع وهداية ومبعث اشعاع ونور وستبقى مرجعا مهما لعلماء الفقه والتشريع والآداب والأخلاق وعلماء النحو واللغة والبلاغة .

زعمه أن ابن أبى سرح أول كـــتاب الوحى :

فى ص (٢١٨) قال : وكان أول من كتب للنبى بمكة من قريش عبد الله ابن سعد بن أبى سرح الذى ارتد ثم عاد الى الإسلام يوم الفتح .

ولا أدرى على أى مصدر اعتمد عليه فى هذا اللهم الا أن تكون كتب

سادته المستشرقين ، وقد رجعت الى الاستيعاب والإصابة فما زادا عن أنه كان ممن يكتب الوحى لرسول الله ثم ارتد ثم عاد مسلما يوم الفتح وحسن إسلامه ، ولا أدرى ما السر فى أنه جعله أول من كتب مع وجود أبى بكر وعلى وهما أول من أسلم من الرجال والصبيان ومكانهما من النبى معروف ومع وجود عثمان وهو من السابقين الأولين وذو النورين ولـكنه الخلط الذى مرن عليه المؤلف وصار له ديدنا .

تخرصات لأبى رية فى مسألة تدوين الحديث :

فى ص (٢٢٣) تحت عنـوان « تدوين السنـة » ذكـر أن تدوين الحديث ـ على ما قالوا ـ كان فى آخر عهد التابعين ، ثم يأتى فى الهامش فيقول : آخر عصر التابعين هو حدود الخمسين ومائة ثم ساق فى صلب الكتاب كلام الهروى نقلا عن القسطلانى من أمر عمر بن عبـد العزيز أبا بكر بن محمد بن حزم بتدوين الحديث على رأس المائة الأولى قال : ويبدو أنه لما عاجلت المنية عمر بن عبد العزيز انصرف ابن حزم عن كتابة الحديث وبخاصة لما عزله يزيد بن عبد الملك عندما تولى بعد عمر بن عبد العزيز سنة ١٠١ هـ وكذلك انصرف كل من كانوا يكتبون مع أبى بكر وفترت حركة التدوين الى أن تولى هشام بن عبد الملك سنة ١٠٥ هـ فجد فى هذا الأمر وحث ابن شهاب الزهرى بل قالوا : انه أكرهه على تدوين الحديث لأنهم كانوا يكرهون كتابته ... الخ .

رد هـذه التخرصات وبيان منشئهـا :

أقول أن الذى يبدو لى ولـكل منصف أنه يحاول ما وسعه الجهـد أن يبين أن التدوين العام تأخر عن رأس المائة كى يصل الى غرضـه من الطعن فى الأحاديث بسبب تأخر التدوين ولا أدرى كيف يتفق ما ذكره فى الهامش وما نقله عن العلماء من أن التدوين كان فى عهدعمر بن عبد العزيز على رأس المائة الأولى فقد تولى سنة ٩٩ هـ ومات سنة ١٠١ هـ .

ثم من أين بدا لأبى رية (١) أن عمر بن عبد العزيز لما عاجلته المنية انصرف ابن حزم عن كتابة الحديث وكذا انصرف كل من كانوا يكتبون معه ؟ ولم لا يكون الأمر على خلاف هذا وأنهم سارعوا الى جمع الأحاديث وتدوينها — وهذا هو الواقع — ولاسيما وهم يعلمون أن السنة هى الأصل الثانى من أصول التشريع وأنهم حينما يقومون بجمعها وتدوينها وتنقيتها مما علق بها انما يقومون بواجب دينى كريم فهذا هو الظن الذى يليق بهؤلاء السادة الذين هم من خير القرون بشهادة الرسول عليه الصلاة والسلام •

ومما ينبغى أن يعلم أن التدوين وان بدأ بصفة عامة على رأس المائة الأولى الا أنه بدأ بصفة خاصة من عهد الرسول وفى حياته فقد كان بعض الصحابة والتابعين يقيدون الأحاديث والسنن وفى الروايات الصحيحة الموثوق بها ما يدل على ما أقول •

كتابة بعض الصحابة والتابعين للاحاديث:

ففى صحيح البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه « لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثا منى الا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فانه كان يكتب وأنا لا أكتب » •

وروى البخارى ومسلم أن أبا شاه اليمنى التمس من النبى صلى الله

(١) وقد تبين لى أن المؤلف ذيل لأحمد أمين وأن الذى حمل أحمد أمين على هذا هو تشكيك بعض المستشرقين فى خبر الأمر بجمع الحديث واليك ما قاله أحمد أمين (ضحى الاسلام ج ٢ ص ١٠٦) بعد أن ذكر أمر عمر ابن عبد العزيز لأبى بكر بن حزم بجمع الأحاديث قال : « ولكن هل نفذ هذا الأمر كل ما نعلمه أنه لم تصل الينا هذه المجموعة ولم يشر اليها جامعو الحديث بعد ومن أجل هذا شك بعض الباحثين المستشرقين فى هذا الخبر اذ لو جمع من هذا القبيل لكان من أهم المراجع لجامعى الحديث ولكن لا داعى الى هذا الشك ، فالخبر يروى لنا أن عمر أمر ولم يرو لنا أن الجمع تم فلعل موت عمر سريعا عدل بأبى بكر أن ينفذ ما أمر به » أقول : ولعله نفذ ما أمر به — وهو الأقرب — ولكنه اندثر فيما اندثر من آثار السلف الصالح وما كل ما الف وصل الينا فان كتب الطبقة التى تلت هذه الطبقة لم يصل الينا منها شىء الا موطأ الإمام الجليل مالك وهكذا يتبين لنا أن المؤلف يريد أن يظهر بمظهر الباحث المستقل فى البحث وهو امعة امعة !!

عليه وسلم أن يكتب له شيئا سمعه من خطبته عام الفتح فقال : « اكتبوا لأبى شاه » وروى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « قلت يا رسول الله انى أسمع منك الشيء فأكتبه ؟ قال نعم قلت فى الغضب والرضا ؟ قال نعم ، فانى لا أقول فيهما الا حقا » وروى الترمذى عن أبى هريرة قال : كان رجل من الأنصار يجلس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه فشكا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « استعن بيمينك » وأومأ بيده الى الخط ؛ وفى صحيح البخارى أن عليا كرم الله وجهه كانت عنده صحيفة فيها بعض السنن (العقل — أى الديات — وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر) كما صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره الى غير ذلك من النصوص الدالة على وجود التدوين للأحاديث فى العهد النبوى .

وأما حديث النهى عن الكتابة فقد كان ذلك فى مبدأ الأمر حين خيف اشتغالهم بغير القرآن ، أو اختلاط القرآن بغيره ، ثم لما أمن ذلك نسخ النهى بالاذن فى الكتابة .

فلما جاور الرسول الرفيق الأعلى كثر من يكتب من الصحابة ومن التابعين،عن سعيد بن جبير أنه كان يكون مع ابن عباس فيسمع منه الحديث فيكتبه فى واسطة الرحل فاذا نزل نسخه، وعن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه قال : كنا نكتب الحلال والحرام وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع فلما احتيج اليه علمت أنه أعلم الناس ، وعن هشام بن عروة أنه احترقت كتبه يوم الحرة فى خلافة يزيد بن معاوية وكان يقول : لو أن عندى كتبى بأهلى ومالى .

ومما ينبغى أن يعلم أيضا أن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز كتب الى جميع أهل الآفاق بكتابة الأحاديث ، فقد أخرج أبو نعيم فى تاريخ أصبهان عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب الى أهل الآفاق : انظروا الى حديث رسول الله فاجمعوه ، وممن كتب اليه أيضا الامام محمد بن

مسلم بن شهاب الزهرى المتوفى سنة ١٢٤ هـ بل قال السيوطى : انه أول من جمع الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز وقد قام هؤلاء جميعا بما أمرهم به الخليفة العادل خير قيام .

استنتاجات لأبى رية بغير مقدمات :

فى ص (٢٢٧) والذى يخلص من ذلك أن أول تدوين الحديث قد نشأ فى أواخر عهد بنى أمية ، وكان على طريقة غير مرتبة من صحف متفرقة تلف وتدرج بغير أن تقسم على أبواب وفصول ، ولعل هذا التدوين كان يجرى على نمط ما كان يدرس فى مجالس العلم فى زمنهم ، اذ كانت غير مخصصة لعلم من العلوم ، وانما كان المجلس الواحد يشتمل على علوم متعددة قال عطاء : ما رأيت مجلسا أكرم من مجلس ابن عباس أكثر فقها ولا أعظم هيبة ، أصحاب القرآن يسألونه وأصحاب العربية يسألونه وأصحاب الشعر يسألونه فكلهم يصدر من واد فسيح ... الخ .

الرد على ذلك :

أما ما ذكره عطاء عن مجلس ابن عباس فانما هو فى مجالس العلم لا فى مجالس التحديث ، اذ لها منهج آخر وهو ذكر الأحاديث بأسانيدها وشرح ما يحتاج الى شرح منها فما استظهره المؤلف فى غير محله ، واليك ما قاله الحافظ الكبير ابن حجر فى مقدمة الفتح (١) .

« اعلم — علمنى الله واياك — أن آثار النبى صلى الله عليه وسلم لم تكن فى عصر اصحابه وكبار تبعهم مدونة فى الجوامع ولا مرتبة ، لأمرين :

أحدهما : أنهم كانوا فى ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت فى صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم .

وثانيهما : لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم ، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ، ثم حدث فى أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب

(١) ج ١ ص ٤ .

الأخبار لما انتشر العلماء فى الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد ابن أبى عروبة وغيرهما ، وكانوا يصنفون كل باب على حدة الى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام ... » .

افتراض لم يقم عليه أثارة من دليل :

فى ص (٢٣١) تحت عنوان « الأطوار التى تقلب فيها التدوين » قال : فكان فى أول أمره جمعا من رواية العلماء بما وعت الذاكرة من أحاديث رسول الله ، وكان ذلك فى صحف لا يضمها مصنف جامع مبوب ، وكانت هذه الصحف تضم مع الحديث فقها ونحوا ولغة وشعرا وما الى ذلك مما تقضى به طفولة التدوين .

أقول :

ولا أدرى علام اعتمد المؤلف فيما قال ، واذا جاز أن تشمل تلك الصحف فقها ولغة ونحوا فكيف جاز أن تشمل شعرا وان ما نقله عن الأستاذ أحمد أمين لا يدل على ذلك واليك ما نقله : « ان العلم فى العهد الأموى كان رواية العلماء من حفظهم أو من صحف جمعت حيثما اتفق فالصحيفة قد يكون فيها حديث ومسألة فقهية ومسألة نحوية ومسألة لغوية ومجالس العلماء كذلك » وظاهر أن الأستاذ أحمد أمين انما يتكلم عن تدوين العلم بصفة عامة لا عن تدوين الحديث بخاصة فقد ساق هذا فى معرض المقارنة بين العلم فى العصر الأموى والعباسى ولذلك لما عرض لتدوين الحديث فى فجر الإسلام(١) وضحاه لم يذكر شيئا من هذا وانما ذكر ما ذكره العلماء الأثبات من قبل وقد نقلنا لك عن كثب كلام الحافظ فى الفتح فى صفة التدوين فى أول الأمر وليس فيه شىء مما زعم المؤلف .

استنتاج آخر وبيان خطئه :

فى ص (٢٣٣) قال بعد أن ذكر الأطوار التى مر بها تدوين الحديث :

(١) فجر الاسلام ص ٢٧٢

« وبهذا يخلص لك أن التدوين الصحيح لم يكن الا بعد منتصف القرن الثالث الى القرن الرابع »

وفى الحق انى وقفت طويلا عند هذه العبارة كى أفهم المراد منها ، فان أراد التدوين فى الأحاديث الصحاح فكلامه غير صحيح فقد حمل لواء التأليف فى الصحيح الإمامان الجليلان البخارى ومسلم وكلاهما عاش فى النصف الأول من القرن الثالث،وان أراد أن التدوين العام لم يبدأ الابعد منتصف القرن الثالث فهو أشد خطأ اذ التأليف بدأ فى أوائل القرن الثانى ونما وزاد فى آخر هذا القرن ثم بلغ الازدهار فى القرن الثالث من أوله لا من منتصفه ، ثم ماذا يقول أبو رية فى موطأ الإمام مالك وقد ألف فى القرن الثانى قطعا فقد توفى الإمام عام ١٧٩ هـ بل ماذا يقول فى مسند الإمام الجليل أحمد بن حنبل وهو قطعا ألف قبل منتصف القرن الثالث اذ كانت وفاة الامام عام ٢٤١ هـ .

الصحابة بشر ولكنهم فى القمة دينا وخلقا :

فى ص (٢٣٣) قال تحت عنوان « أثر تأخير التدوين » : « وما كان الصحابة رضوان الله عليهم بدعا من الناس ولا هم بالمعصومين » .

ونحن وان كنا نعتبر الصحابة بشرا كالبشر ولكنا نرى — بفضل تربية الرسول لهم — أنهم طراز خاص سام من البشر فى دينهم وفى خلقهم وفى اكتمال شخصيتهم وأنهم بهذا الإعداد النبوى استأهلوا حمل الرسالة المحمدية وتبليغها الى الناس كافة .

ونحن حينما نصف صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هم أهل له وأجدر به فانما نريد صحابته المخلصين الذين أخلصوا لدينهم وثبتوا على ايمانهم ولم يغمطوا فى دين ولا خلق ، أما المنافقون والمرتدون فلا يدخلون فى حسابنا ولا ننحلهم هذه الصفات وأيضا فاننا حينما نسمو بصحابة رسول الله عن الكذب والاختلاق على الرسول فاننا

لا ندعى لهم العصمة ، وفيما ذكرته فى الفصل الذى عقدته لعدالة الصحابة ما يغنى عن الإعادة فكن على ذكر منه .

ما حدث من الخلفاء فى قبول المرويات تحوط وتثبت لا تكذيب :

وأما ما ذكره فى ص (٢٣٤) من أن كبار الصحابة كأبى بكر وعمر وعلى كانوا لا يصدقون من يؤدى لهم من الصحابة — حتى من كبارهم — حديثا الا اذا جاء بشهيد يشهد معه أنه قد سمعه من النبى أو يحلف أنه تلقاه عنه فقد قدمت الحق فيه .

وما حدث من هؤلاء السادة الخلفاء الراشدين انما كان من قبيل الورع والمبالغة فى التحرى والتثبت ليضعوا الأساس لكل من جاء بعدهم فى التثبت فى الرواية كما أكدنا ذلك آنفا .

زعم أبى رية أن تأخر التدوين كان له ضرر بالغ فى الدين :

فى ص (٢٣٦) قال بعد ما عرض للخلافات السياسية والمذهبية :

« من أجل ذلك كان الوصول الى معرفة الأحاديث الصحيحة شاقا ، والبحث عن معرفة حقيقة الرواة أشق ، واذا علم ذلك بدا — ولا ريب — أن تأخر التدوين كان له ضرر بالغ اذ كان سببا فى اتساع آفاق الرواية واتصال الصحيح بالموضوع وتعذر التمييز بينهما على مر الدهور » .

وهو تهويل وشنشنة نعرفها من أخزم فقد علمنا أن العلماء قد شمروا عن ساعد الجد وأوفوا على الغاية فى البحث عن حال الرواة ونقد المرويات وتحملوا فى سبيل ذلك ما تحملوا من الارتحال وقطع الفيافى والقفار حتى تم لهم ما أرادوا من التمييز بين الصحيح والمعلول ، وكذا ما زعمه من أن تأخير التدوين كان له ضرر بالغ تهويل بلا مبرر .

ايجازه المخل بمبحث العدالة والضبط لحاجة فى نفسه :

فى ص (٢٣٩) عرض لمبحثى العدالة والضبط وأوجز فى الكلام عليهما ايجازا مخلا بل حاول أن يبين أن من الصعب الوقوف على رسم

للعدالة فضلا عن حد وذلك لحاجة فى نفسه لا تخفى عليك ولو أنه نقل ما قاله العلماء فى مبحث العدالة والضبط وشروطهما لعاد عليه بالنقض والإبطال لجل ما ذكره •

واليك ما ذكره العلماء فى هذا كى تزداد علما بأصالة منهج المحدثين فى النقد وان قواعدهم فيه أدق القواعد وأرقاها •

أما العدالة فقد عرفوها بأنها ملكة — أى حالة راسخة فى النفس — تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة •

والتقوى هى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات من كفر أو فسق أو بدعة •

والمروءة آداب نفسانية تحمل المتحلى بها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات •

وقالوا : ان ما يخل بالمروءة قسمان :

١ — الصغائر الدالة على الخسة كسرقة رغيف أو شىء حقير مثلا •

٢ — المباحات التى تورث الاحتقار وتذهب الكرامة كالبول فى الطريق وفرط المزاح الخارج عن حد الإعتدال •

والمراد بالعدالة : العدالة التامة لا القاصرة فانها لا يعتد بها عند المحدثين •

والعدالة بهذا الحد الذى ذكرته لا تتحقق الا بالإسلام ، والبلوغ ، والعقل والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، ومن ثم قال علماء الحديث ان عدل الرواية هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، وان كان عبدا أو امرأة أو أعمى أو محدودا فى قذف ثم تاب أو انفرد برواية الحديث ، وذلك بخلاف عدل الشهادة فلا يقبل فيها من حد فى قذف ، أو كان أعمى أو امرأة أو رقيقا ، وذلك لأن الشهادة من قبيل الولاية ولا كذلك الرواية ، وهكذا يتبين لنا أن الكافر والصبى والمجنون والفاسق (فاعل الكبيرة أو المصر على الصغيرة) وفاقد المروءة بمعزل عن عدل الرواية ، وانه لتظهر لنا دقة علمائنا الفائقة — جازاهم

الله عنا خيرا — حينما لم يكتفوا بالإسلام والعقل عن البلوغ والسلامة من الفسق وما يخل بالمروءة ، وذلك لأن الإسلام والعقل يمنعان من الكذب بحسب الظاهر لوجود ما يعارضهما وهو الهوى والشهوة فلابد اذا من رجحان جانب العقل والإسلام على دواعي الهوى والشهوة ، وذلك لا يكون الا بالسلامة من أسباب الفسق وما يخل بالمروءة(١) .

وأما الضبط فقد عرفوه بأنه التيقظ وعدم الغفلة وذلك بأن يكثر صواب الراوى على خطئه مع قلة الخطأ فى نفسه وينقسم الضبط الى قسمين :

١ — ضبط صدر وهو أن يحفظ ما يسمعه فى صدره من وقت تحمله الى حين أدائه مع المحافظة على اللفظ ان كان حافظا له ومع علمه بما يحيل المعنى أو يخل به ان روى بالمعنى .

٢ — ضبط كتاب وهو أن يصون الكتاب الذى تحمله من وقت التحمل الى وقت الأداء بحيث يكون آمنا عليه من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان .

ومن ثم يظهر لنا أن المحدثين لا يعتبرون الراوى ضابطا اذا تساوى خطؤه وصوابه أو غلب خطؤه على صوابه ، وهو المسمى عندهم بالمغفل أو فاحش الغلط أو كثير الخطأ وكذا لا يعتبرون من كثر صوابه على خطئه ولكن كثر الخطأ فى نفسه وهو المسمى (سيىء الحفظ)(٢) .

واذا ثبتت عدالة الراوى وضبطه ثبت أنه ثقة تجب الطمأنينة اليه ويترجح ترجحا قويا جانب الصواب على جانب الخطأ فى مروياته وليس بعد ترجح جانب الإصابة وتحقق الطمأنينة اليه الا قبول مروياته والثقة بها ، وهكذا يتبين لنا أنه بعد تحقق هذه الشروط يصير احتمال الكذب أو الغلط احتمالا بعيدا جدا ان لم يكن غير ممكن ولا يخالجنا شك أنه من أهل الصدق والأمانة .

---

(١) الأسلوب الحديث فى علوم الحديث ج ٢ ص ٧

(٢) نخبة الفكر وشرحها للحافظ ابن حجر مبحث الضبط

وبالعدالة والضبط يحوز الراوى درجة القبول ويتهيأ مرويه للنظـر فيه هل توفرت فيه شروط القبول ؟ ويتأهل إسناده للبحث عنه من جهـة الاتصال والانقطاع •

فاذا سلم المتن من الشذوذ والعلة بحيث لا يخالف الثقة من هو أوثق منه وبحيث يسلم المروى من قادح خفى تظهر السلامة منه ينظـر فى الإسناد فان تحقق اتصال الإسناد وسلامته من الخلل وانتفى عنه التعليق والإرسال والإنقطاع والإعضال والتدليس والإضطراب ومخالفة الأرجح عددا أو صفة كان المتن أهلا للقبول وترجحت نسبته الى من عزى اليه •

ومن ثم يظهر لنا جليا أن الشروط التى وضعها المحدثون للـراوى والمروى والرواية توجب الطمأنينة وترجح جانب الصدق على جانـب الـكذب ، وجانب الصواب على جانب الغلط أو الخطأ ، وتؤكـد ثبوت المروى عمن روى عنه وهو أمر لا تـكاد تجده فى أمة من الأمم ولا فى فن من الفنون(١) •

محاولة أبى رية التشكيك فى الروايات الآحادية بل والمتواترة :

فى ص (٢٤٠ — ٢٤٣) عرض لتقسيم الخبر الى متواتر وآحـاد وأكثر من النقل فى هذا وصار يبدىء ويعيـد فى تعريفهما وما الـذى يفيدانه ؟ وهل يجب العمل بهما ؟ وغرضه من ذلـك التشكيك فى روايـة الآحاد وأنها لا تفيد الا الظن ، والظن لا يغنى عن الحق شيئا ، بل حاول التشكيك فى الخبر المتواتر وافادته للعلم واليقين حيث قال فى ص ٢٤٠ (**هامش**) : « ولم يسلم المتواتر من شبه على افادته علم اليقين ، فمن هذه الشبه أنه يجوز أن تخبر جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب بأمر حياة فلان وتخبر جماعة أخرى مثلهم بنقيض خبرهم» والى هنا والكلام

(١) الموجز فى علوم الحديث ٤٢ — ٥٥

محتمل ولكن انظر كيف انتهى التهور بالمؤلف الى حد الكفر قال : « وقد أنكر المسلمون أعظم الأمور المتواترة فالنصارى واليهود هما أمتان عظيمتان يخبرون بصلب المسيح والإنجيل يصرح بذلك فاذا أنكروا هذا الخبر وقد وصل الى أعلى درجات التواتر فأى خبر بعده يمكن الإعتماد عليه والركون اليه ... » .

رد المؤلف على أبى رية فى زعمه تواتر صلب المسيح عليه السلام

لقد سقط أبو رية سقطات لا لعا له منها ، ومن قال يا علامة آخر الزمان ان صلب المسيح عليه السلام من الأمور المتواترة ، ان أسانيد المخبرين بحدوث الصلب منقطعة غير متصلة كما أن شرط التواتر وهو اخبار العدد الكثير فى جميع الطبقات غير محقق فدعوى التواتر غير مسلمة .

ثم ما رأى المؤلف فى أن كتب اليهود — كما ذكر المحققون من المؤرخين — لم تشر الى صلب المسيح بكلمة ولا له ذكر فى تاريخهم الدينى والذين قالوا منهم بالصلب انما قالوه متابعة للنصارى .

قال الأستاذ الشيخ عبد الوهاب النجار رحمه الله فى كتابه « قصص الأنبياء » .

« لم يوجد عند اليهود اثارة من علم تدل على أن رجلا جاء باسم المسيح فى زمن كذا وصلب وقتل ولا يوجد فى تاريخهم الدينى شىء من ذلك أصلا ... » الى أن قال : فاذا تكلم اليهود عن المسيح وقتله فليس ذلك لأنه مثبت فى تواريخهم المأثورة عن الآباء والمشايخ ولكن لأنهم يسمعون ما يقوله المسيحيون من أن المسيح جاء وقتله اليهود والا فكتبهم خالية من ذلك » فهل بمثل هذا يثبت التواتر حتى زعمت أن اليهود — وهم أمة عظيمة فى زعمك — يقولون ذلك ! ! ! .

وأما الأناجيل فلم تختلف فى مسألة من المسائل كاختلافها فى تفصيل

مسألة صلب المسيح وقتله ممـا يدل على اختلاقها وعدم ثبوتها ، ثـم ان مسألة صلب المسيح ليست باجماعية عند المسيحيين ، فمن طوائفهـم مـن ينفى الصلـب والقتـل ، ومنهـم « الساطـرينوسيون » و « البارسكاليونيون » و « البولسيون » .

وهناك شهادات من علماء النصرانية تفيد المطلع بصيرة فى هذا ، قال الهر ارنست دى يونس الألمـانى فى كتابه « الإسلام أى النصرانيـة الحقـة » فى ص ١٤٢ ما معنـاه : « ان جميـع ما يختـص بمسائـل الصلـب والفـداء هـو من مبتـكرات ومخترعـات بولس ومن شابهـه من الـذين لم يروا المسيح لا من أصـول النصرانيـة » وقال « ملمهـر » فى الجـزء الأول من كتابه المسمى « تاريخ الديانة النصرانيـة » : « ان تنفيـذ الحكـم كان فى وقت الغلس واسـدال ثوب الظلام فيستنتج من ذلك امكان استبدال المسيح بأحد المجرمين الذين كانوا فى سجون القـدس منتظرين تنفيذ حكم القتل عليهم كما اعتقـد بعض الطوائف وصدقهم القرآن (١) » .

فما رأيك فى هذا أيها المتملق المسيحيين بهذا الكفر الصراح ؟ ! !

ثم ما الذى يريده المؤلف بالتشكيك فى بعض المقررات العلمية بالقاء الشبه وعدم ذكر الجواب أو الاشارة اليه كما فعل فى مبحث إفادة المتواتر العلـم ؟ ! ! ! .

ان المؤلف لم يزد عن كونه مرددا لـكلام المبشرين والقساوسة ، والمسلمون — يا أبا رية — لم ينكروا أعظم الأمور المتواترة — بزعمـك الكاذب — وهو الصلب ، وانما الله سبحانه وتعالى هو الذى أنكره ونفاه نفيا قاطعا لا يحتمل الشك ، قال عز شأنه « فبما نقضهم — أى اليهود — ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق وقولهم قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون الا قليلا ، وبكفرهم وقولهم على مريم بهتانا عظيما ، وقولهم انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله

(١) قصص الأنبياء من ص ٥١٦ — ٥٣٤

وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفى شك منه ما لهم به من علم الا اتباع الظن وما قتلوه يقينا ، بل رفعه الله اليه وكان الله عزيزا حكيما (١) » .

وبعد ثبوت إعجاز القرآن وأنه من عند الله فلا سبيل لمنكر ولا لمشكك أن ينكر أو يشكك فيما ورد عن طريق النص المحكم الذى لا يحتمل التأويل .

وأما من لا يؤمن بالقرآن فانا نقول له : انه من غير المعقول أن يكون محمد صلى الله عليه وسلم هو الذى ابتدع مسألة نفى صلب المسيح وقتله من عند نفسه ، ذلك أن نبينا محمدا لم تكن له غاية ولا مصلحة يريدها من نفى صلب المسيح وقتله ، بل إثباته لذلك أدخل فى الباب الى ذكره كثيرا فى القرآن من أن اليهود كانوا يقتلون الأنبياء بغير حق ، فحادثة صلب المسيح أدل على ما يريد إثباته فى غير ما آية من عصيانهم وافسادهم فى الأرض وتقتيلهم الأنبياء ، فلو كان قتل المسيح حقيقة لكانت جديرة بأن يستغلها النبى فى التنديد باليهود وبيان سوء طباعهم وشكاسة أخلاقهم ، ولكن سيدنا محمدا ما كان لينفى شيئا أو يثبته من عند نفسه وكما يشتهى ولكنه الوحى « وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحى يوحى » .

تشكيكه فى القواعد المقررة وتحريفه للآيات :

فى ص (٢٤٣) علق على ما نقله عن الجمهور من أن الأمة مأمورة بالأخذ بكل خبر يغلب على الظن صدقه بقوله فى الهامش : ترى هل هذه القاعدة التى قرروها قد أمر بها الله ورسوله ؟ ، وترى هل هى تخرجنا من حكم اتباع الظن الذى جاء فى آيات كثيرة من القرآن مثل « وما يتبع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يغنى من الحق شيئا » « وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من

(١) النساء ١٥٤ — ١٥٨

الحق شيئا » ومثل قوله تعالى فى قول النصارى بصلب المسيح « وما لهم به من علـــم إلا اتباع الظن » .

وهذا من عدم فهمه لكلام العلماء والمراد من الآيات ، أما أن الأمة مأمورة بالأخذ بالخبر الذى يغلب على الظن صدقه فهذا أمر مأخوذ من القرآن والسنة المتواترة وأجمع عليه العلماء ودل عليه العقـــل والنقل ، والأخذ بالظن الغالب انما هو فى الأحكام الفرعية ، أما العقائد فلا تؤخذ الا مما يفيد العلم واليقين ولا يكفى فيها الظن وعلى هذا تتنزل الآيات التى ذكرها فالظن لا يغنى من الحق شيئا فى باب العقائد كالتوحيد وأصول الدين ثم كيف يتفق استشهاده بآية نفى صلب المسيح وأنه من الظنون وما ذكره آنفا من أن مسألة صلب المسيح متواترة ؟ ! ! .

الحق أنى فى حـــيرة من أمر هـــذا المؤلف المضطرب المتناقض مع نفســـه !!! .

فى ص (٢٤٦) قال : « أما المتكلمون فقد عرف من حالهم أنهم يردون كل حديث يخالف ما ذهبوا اليه ولو كان من الأمور الظنيـــة ، فاذا ورد عليهم حديث صحيح عند المحدثين أولوه إن وجدوا تأويله قريب المأخذ أو ردوه مكتفين بقولهم هذا من أخبار الآحاد وهى لا تفيد الا الظن » وهو كلام متهافت يبطل آخره أوله ولا أدرى كيف يتفق قوله انهم يردون كل حديث ... وقوله : فإذا أورد عليهم ... وكثير من المتكلمين يأخذون بالأحاديث الصحيحة الآحادية ، ومن أراد أن يتأكد من هذا فليرجع الى باب السمعيات وأحوال الآخرة فى كتب التوحيد والكلام وسيرى أنهم أخذوا بكثير من الأحاديث الصحيحة فى هذا ، ثم إن المتـــكلمين ليسوا سواء ، فمنهم المتثبت المتأنى فى بحثه ، ومنهم المتسارع فى رد الأحاديث المتهجم عليهـــا .

وأما حديث « تحاجت الجنة والنار » فقـــد عرضنـــا له فيما سبق ، وأما ما عرض له فى الحاشية من أن المتكلمين يسمون المحدثين بالحشوية

ويصفونهم بأنهم أجهل الناس فهو سفاه لا يستحق الرد ولعله يشفى به نفسه من دائها العضال ، ولن يعدم الباحث أن يجد بين المتكلمين من هو سفيه متحامل على المحدثين كما لا يعدم أن يجد بين الطوائف المنتسبة العلم — زورا — سفهاء ذوى ألسنة حداد لا يرعوون ، ولا يراعون للعلماء الا ولا ذمة .

رميه للفقهاء بالتعصب لمذاهبهم وبيان الحق فى هذا :

فى ص (٢٤٧) وما بعدها عرض للفقهاء وأنهم يؤولون كل حديث يخالف ما ذهب اليه علماء مذهبهم — ولو كان من المتأخرين — أو يعارضون الحديث بحديث آخر ولو كان غير معروف عند أئمة الحديث .... الخ ما نقله على كتاب « توجيه النظر » .

ومن الحق أن نقول :

ان هذا الكلام فيه جانب حق وجانب باطل ، أما جانب الحق فهو أن بعض متأخرى الفقهاء قد يحملهم التعصب لمذهبهم على هذا أو شيء منه ونحن لا ننكر أن فى أى طائفة مهما كانت الحسن والرديء والجامد والمرن .

أما جانب الباطل فهو التعميم وإيهام القارى أن الفقهاء كلهم على هذا والحق أن فى الفقهاء كثيرين لم يخضعوا الا للدليل وانى لأجد فى بعض كتب المذاهب ترجيحا لغير مذهبهم اذا كان دليله قويا ثم انه مما ينبغى أن يعلم أن الفقهاء المتقدمين كأصحاب المذاهب وتلامذتهم لم يكونوا متعصبين ولا متعنتين وانما يتبعون الدليل ، وليس أدل على هذا من أنهم كانوا يأخذ بعضهم عن بعض ، وأنه صح عن كل واحد من الأئمة الأربعة — كما ذكره الشاطبى فى موافقاته — أنه كان يقول : « اذا صح الحديث فهو مذهبى واضربوا بقولى عرض الحائط » وكثيرا ما نجد فى مذهبى الصاحبين — أبى يوسف ومحمد — ما يخالف قول أستاذهما

وإمامهما أبى حنيفة رحمه الله ، وقد رجع أبو يوسف فى مسائل عن مذهب إمامه لما ناظره الإمام الشافعى وظهر له أن الحق معه . وكذلك فعل الامام محمد لما تتلمذ على الامام مالك فى الحجاز واطلع على أحاديث وروايات لم يطلع عليها فى العراق وهذا غاية التسامح ورحابة الصدر فى الإجتهاد والبحث .

والشأن فى المؤلف الذى ينشد الحق أن يلتزم جادة الانصاف لا أن يجعل من نفسه منتصرا لطائفة ومعاديا للأخرى وأن يصدر أحكامه من غير مجازفة واسراف وإلا فليدع التأليف لأهله .

طعنه فى حديث : « الا أننى أوتيت الكتاب ومثله معه » :

فى ص (٢٥١) ذكر طعن رجال الأثر فى حديث عرض السنة على القرآن — وهو موضوع كما نبهنا اليه — ثم قال ورووا حديثا هذا نصه : « ألا وانى أوتيت الكتاب ومثله معه ... » وهذا من أعجب العجب لأنه اذا كان النبى أوتى مثل الكتاب أى مثل القرآن ليكون تماما على القرآن لبيان دينه وشريعته فلم لم يعن صلوات الله عليه بتدوينه وكتابته قبل أن ينتقل الى الرفيق الأعلى كما عنى بتدوين القرآن ؟ ولم ينه عن كتابته بقوله : « لا تكتبوا عنى غير القرآن » وهل يصح أن يدع الرسول نصف ما أوحى اليه يعدو بين الأذهان بغير قيد : يمسكه هذا وينساه ذاك وهل يكون الرسول — بعمله هذا — قد بلغ الرسالة على وجهها وأدى الأمانة الى أهلها ؟

الرد عليه فى هذا الطعن :

أقول : ان محاولته اثبات أن حديث « ألا وإنى ... » موضوع لهى من أعجب العجب ، والحديث ثابت رواه أبو داود فى سننه عن المقدام بن معد يكرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ألا وإنى قد أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما

وجدتم فيه من حرام فحرموه ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى ولا كل ذى ناب من السباع ولا لقطة معاهد الا أن يستغنى عنها صاحبها[1]» فالحديث ثابت من جهة النقل والرواية ، ومعناه ثابت من جهة العقل والدراية ، والكتاب الكريم يؤيده ، قال تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » وقال : «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» أما قوله : فلم لم يعن النخ فمنطق عجيب حقا ، فقد بينت آنفا السر فى نهى النبى عن كتابة الأحاديث فى عهده وهو خشية التباس بعضه بالقرآن ، ولما كانوا عليه من الأمية وعدم تيسر الكتابة والقرآن معجز فالمحافظة على لفظه واجب ولا كذلك السنة فالمعول عليه فيها المعنى لا اللفظ وهل يلزم من عدم الأمر بتدوين الأحاديث أن لا تكون معتنى بها وأن لا تكون هى الأصل الثانى للتشريع ؟

والرسول حينما نهاهم عن كتابة السنة لم يضيع نصف ما أوحاه الله اليه — كما زعم المؤلف — لأنه يعلم أن أصحابه الحاملين لسنته ذوو حوافظ قوية وأذهان سيالة وقلوب واعية فاهمة وهذه — لعمر الحق — بعض خصائص العرب ولا يمارى فى هذا الا جاهل أو متحامل وليس من شك فى أنه بعمله هذا قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة وكيف لا ؟ ومعظم ما جاءت به السنة اما شرح لما فى القرآن أو توضيح لمشكله أو تقييد لمطلقه أو تخصيص لعامه ونحو ذلك ، وما دام الأصل الأصيل وهو القرآن الكريم قد اجتمع له الوجودان — التقييد فى الأذهان والصدور والتقييد فى الكتابة والسطور — فلا خوف بعد ذلك على السنة لأنها قام على حفظها والحفاظ عليها أفهام واعية وأذهان حافظة وكثيرا ما كان يحثهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه على حفظها والمحافظة عليها من حين سماعها الى حين أدائها بمثل قوله صلى الله عليه وسلم : « نضر الله امرءا سمع منى مقالة فحفظها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع » وفى رواية « فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه » .

---

(١) تفسير القرطبى ج ١ ص ٣٧ ، ٣٨

وقد شاء الله رحمة بعباده وتخفيفا عليهم أن يكون الوحى بعضه متلوا محفوظا يتبعد بتلاوته وهو القرآن وبعضه غير متلو ولا يتبعد بلفظه وهى السنة وقد بلغ النبى هذا ذاك وأمر المسلمين بحفظ الأول البتة ورغبهم فى حفظ الثانى وتأديته كما سمع فان تعذر اللفظ فبالمعنى وقد وفت الأمة بما عهد اليها واستحفظت عليه وأدته وبلغته غاية البلاغ •

تحريفه لكلام الأئمة بقصد التقليل من شأن الأحاديث :

من ديدن أبى رية تحميل الكلام مالم يحتمل ، وتحريفه لمعانى الكلام كى يخلص الى ما يوافق هواه فمن ذلك ما ذكره فى ص (٢٥٢) حديث نقل كلام الإمام مالك فى عدم أخذه ببعض الأحاديث واستشكاله لها لمخالفتها للقرآن أو لقواعد الشريعة ولا حامل له على هذا الا التشكيك فى الأحاديث وإيهام من لا يعلم أن الأئمة الكبار يردونها ولا يأخذون بها وحاشا الإمام مالك أن يرد حديثا صح عنده الا بوجهة صحيحة أو يهون من شأن الأحاديث كما قصد المؤلف ، وبعض الأئمة قد لا يعمل بالحديث لأنه لم يبلغه أو بلغه ولكن لم يصح عنده أو صح عنده ولكنه يرى فيه أنه منسوخ أو مقيد أومخصص بدليل آخر أو لمعارضته لغيره من الأدلة مع رجحانها فى نظره فترك العمل به أو مع عدم الرجحان فيتوقف فيه ، وأيا كان الأمر فلا يصلح ما ذكره أن يتخذ منه سببا للتشكيك فى الأحاديث والتقليل من شأنها •

وفى ص ٢٥٣ ذكر مناظرة كانت بين الأوزاعى وأبى حنيفة فى رفع الأيدى عند الركوع والرفع منه وأن الأوزاعى استدل بحديث على الرفع وأبا حنيفة استدل بحديث آخر على عدمه وقد فتشت كثيرا عن مناسبة هذه القصة للموضوع الذى كان يتكلم فيه فلم تظهر لى المناسبة ، ولو أن أبا حنيفة رد حديث الأوزاعى المرفوع بكلام صحابى أو تابعى أو بالرأى لتم له ما يريد أن يثبته من رد الأحاديث المرفوعة بالنقل عن غير النبى أو بالعقل ، أما والإمام أبو حنيفة قد عارض حديث الأوزاعى بحديث

مرفوع آخر فقد ثبت أنه ليس فى القصة ما يشهد له قطعا ، وغاية ما تدل عليه هذه القصة أن كلا منهما استدل بحديث يرى أنه الصالح للاحتجاج لرجحانه فى نظره من ناحية سنده أو متنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح وهو ما ذكرته آنفا ، واختلاف الأنظار المستند الى الاجتهاد من طبيعة التفكير الحر النزيه وما أكثر هذا الاختلاف فى تاريخ التفكير الإسلامى وهو حسنة من محاسن حرية الرأى فى الإسلام •

وفى ص (٢٥٤) ذكر نقولا يريد من ذكرها ايهام القارىء أن الإمام أبا حنيفة كان يرد بعض الأحاديث ، وأنه كان منقوما عليه بسبب ذلك ؛ ولم تضره هذه النقمة فما زال هو الإمام الأعظم عند المسلمين •

وأحب أن أقول للمؤلف ومن على شاكلته :

(١) انه ينبغى للباحث أن لا يكون كحاطب ليل ينقل كل ما تقع يده عليه ، ولو كان فيه مصرعه ، وينبغى أن يكون كالصيرفى الناقد البصير ، والإمام أبو حنيفة كثر شانئوه وحاسدوه لفضله وفقهه ومنزلته ، وهؤلاء افتروا عليه ما شاء لهم هواهم أن يفتروا ، ونسبوا الى كبار الأئمة فى الطعن فيه ما هم براء منه وما هو برىء منه ، وقد أشار الإمام ابن عبد البر فى الإنتقاء الى شىء من هذا فقال (ص ١٤٩) : « ونذكر فى هذا الكتاب من ذمه والثناء عليه ما يقف به الناظر فيه على حاله ، عصمنا الله وكفانا شر الحاسدين ، آمين يارب العالمين » وكان هذا من ابن عبد البر بمثابة الإعتذار عما أورده عن بعضهم فى ذمه وتنبيه القارىء أن لا يغتر بهذه الأقوال لأن الظاهر أنها مختلقة مكذوبة •

(٢) ما ذكره عن الإمام أبى حنيفة من رده لبعض الأحاديث الآحادية وعدم اهتمامه بها قد قدمت تحقيق القول فيه ، وأن الإمام كغيره من الأئمة يأخذ بما ثبت وصح عنده وللأئمة فى هذا معايير وموازين دقيقة قد لا تصل اليها بعض الأفهام القاصرة •

ثم ان ما ذكروه معارض بما روى عن الامام أبى حنيفة من وقوفه

عند ما دلت عليه الأحاديث اذا صحت عنده ؛ ذكر ابن عبد البر فى الإنتقاء(١) أنه قيل لأبى حنيفة : المحرم لا يجد الإزار يلبس السراويل ؟ قال : لا ولكن يلبس الإزار قيل له : ليس له ازار قال يبيع السراويل ويشترى بها إزارا ، قيل له : فان النبى صلى الله عليه وسلم خطب وقال : « المحرم يلبس السراويل اذا لم يجد الإزار » فقال أبو حنيفة : لم يصح فى هذا عندى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شىء فأفتى به ، وينتهى كل امرىء الى ما سمع ، وقد صح عندنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا يلبس المحرم السراويل» فننتهى الى ما سمعنا ، قيل له : أتخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لعن الله من يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، به أكرمنا الله ، وبه استنقذنا ، فهذا هو الذى يليق بحال هذا الإمام الكبير لا ما ذكروه من ترهات وأباطيل .

وكثيرا ما كان الإمام يرى رأيا ثم يثبت عنده حديث ويقتنع به فيرجع عن رأيه الأول ، ذكر ابن عبد البر فى الانتقاء بسنده عن زهير ابن معاوية : قال سألت أبا حنيفة عن أمان العبد فقال : ان كان لا يقاتل فأمانه باطل فقلت له : انه حدثنى عاصم الأحول عن الفضيل بن يزيد الرقاشى قال : كنا نحاصر العدو فرمى اليه بسهم فيه أمان فقالوا : قد أمنتمونا ، فقلنا : انما هو عبد ، فقالوا : والله ما نعرف منكم العبد من الحر ، فكتبنا بذلك الى عمر ، فكتب عمر : أن أجيزوا أمان العبد ، فسكت أبو حنيفة ، ثم غبت عن الكوفة عشر سنين ثم قدمتها فأتيت أبا حنيفة فسألته عن أمان العبد ، فأجابنى بحديث عاصم ورجع عن قوله فعلمت أنه متبع لما سمع وما من شىء يرمى به الامام الا وتجد فى الصحيح من الرواية ما يرده ويدفعه .

ولنأخذ فى ذكر ما سرده المؤلف ومناقشته :

قال : قال حافظ المغرب فى الإنتقاء : « ان كثيرا من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبى حنيفة لرده كثيرا من أخبار الآحاد العدول لأنه

---

(١) ص ١٤٠

كان يذهب فى ذلك الى عرضها على ما اجتمع عليه من الأحاديث ومعانى القرآن فما شذ عن ذلك رده وسماه شاذا »

ولا أدرى كيف يؤاخذ على هذا ؟ وعلماء أصول الرواية جعلوا من أصولهم أن الحديث قد يكون صحيح السند ، ولكنه غير صحيح فى ذاته لمخالفة رواته من هم أوثق منهم وهو ما يعرف بالشاذ ، ولعل ذلك ان صح يكون من بعض المحدثين المتزمتين الذين يحجرون واسعا .

قال : وقال الثورى : « كان أبو حنيفة شديد الأخذ للعلم ذابا عن حرم الله أن تستحل يأخذ بما صح عنده من الأحاديث التى يحملها الثقات وبالأخير من فعل رسول الله وبما أدرك عليه علماء الكوفة » ونتمة كلام الثورى — وقد أغفلها المؤلف — «ثم شنع عليه قوم يغفر الله لنا ولهم» .

وليس فى هذا ما يعود على الإمام بالنقص ولا ما يعود على الأحاديث بالتنقيص ، وقد بين الثورى أن ما روى فى ذمه لا يعدو أن يكون تشنيعا وتجنيا عليه .

قال : وقال وكيع بن الجراح : « وجدت أبا حنيفة خالف مائتى حديث عن رسول الله وكان الأوزاعى يقول : انا لا ننقم على أبى حنيفة أنه رأى ، كلنا رأى ؟ ! ولكنا ننقم عليه أنه يجيئه الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم فيخالفه الى غيره » .

أقـــول :

أما كلمة الأوزاعى فمعارضة بما قدمته من لعن الإمام من خالف حديث رسل الله صلى الله عليه وسلم ، وبما ثبت من رجوعه عن رأيه اذ ثبت حديث يخالف ما رأى،أما المخالفة فمعناها اختلاف الأنظار فىصلاحية الحديث للإحتجاج أو لاعتبارات أخرى كما قدمت آنفا ، ومهما يكن من شىء فليس فيما حشده من نقول بتراء محرفة ما يشهد لما قصده من الطعن فى الأحاديث الآحادية وأنها لا تفيد الا الظن ، ولا لما أراد أن يصل

اليه من أنه لا على أحد أن يأخذ منها ما يشاء ويدع ما يشاء — بالهوى والتشهى طبعا — ! ! !

افاضته فى بيان موقف علماء النحو واللغة من الأحاديث وعدم احتجاجهم بهـا :

فى ص (٢٥٤) قال : « مر بك أن علماء الأمة قد انقسموا فى تلقى الحديث الى ثلاثة أقسام المتكلمون والأصوليون — والفقهاء — والمحدثون ولكى نستوفى هذا البحث نذكر كذلك موقف علماء النحو واللغة فانهم لم يجعلوا الحديث من شواهدهم فى اثبات اللغة وقواعد النحو الخ ...»

رد المؤلف عليه وبيان آراء المحتجين بالأحاديث من النحاة واللغويين:

والرد يتطلب الـكلام فى مقامين :

(١) لقد عرض أبو رية لكلام المتكلمين والفقهاء ولكنه لم يتعرض لكلام المحدثين ولا أدرى اذا كان نسى ذلك أم تناساه لحاجة فى نفسه ؟ ولو أنه ذكر موقف المحدثين من الحديث بأمانة وانصاف لانتقض عليـه معظم ما قاله ، ولعل فيما ذكرته فى ثنايا ردودى مـا يكشف عن موقف المحدثين من الحديث ، ومجهودهم المشكور الذى بذلوه فى جمع الأحاديث والعناية بها ، والتمييز بين صحيحها وضعيفها ، حتى كانت هذه الثروة الطائلة المشرفة من كتب الحديث ، وأصوله ، ونقد الرجال ، وكتب الشروح التى لم تدع حديثا الا عرضت له بالشرح والتحليـل فجزاهـم الله عـن الاسلام وأهله خيرا .

(٢) أنه أفاض فى بيان وجهة نظر الذين لا يحتجون بالأحاديث على اثبات القواعد النحوية واللغوية ، وغرضـه من هذا بيان ضرر الرواية بالمعنى وأنها التى حـدت بعلماء اللغـة والنحو الى عدم الاستشهاد بالأحاديث .

وكانت الأمانة العلمية تحتم عليه أن يعرض لبيان وجهة نظر القائلين بالإحتجاج بالأحاديث على القواعد النحوية والصرفية ولا سيما ومنهم

امام جليل هو ابن مالك صاحب الألفية المشهورة ثم بعد ذلك يرجح ما يراه ، ولكنه التزم رأيا وتعصب له وأكثر من النقول عن أصحابه ، وليس هذا من شيمة الباحث المنصف النزيه .

القائلون بالإحتجاج بالأحاديث على القواعد النحوية واللغوية :

وأحب أن يعلم القارىء أن المسألة لم يقطع فيها برأى واحد ، ولئن كان هناك من منع الإحتجاج بألفاظ الأحاديث فى تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد فهناك غيرهم أئمة كبار يرون الإحتجاج بالأحاديث على القواعد النحوية واللغوية ، وممن عرف بهذا المذهب العلامة ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ والعلامة ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ والذى قال فيه حكيم العرب ابن خلدون قولته المشهورة « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له : ابن هشام أنحى من سيبويه » وممن انتصر لهذا المذهب البدر الدمامينى فى شرحه للتسهيل ، والعلامة ابن الطيب فى شرحه لكتاب « الإقتراح » وشرحه « لكفاية المتحفظ » وعد من أصحاب هذا المذهب الجوهرى ، وابن سيده ، وابن فارس ، وابن خروف ، وابن جنى والسهيلى حتى قال : « لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف فى هذه المسألة الا ما أبداه الشيخ أبو حيان فى شرحه للتسهيل وأبو الحسن الصانع فى شرحه الجمل » .

واليك ما قاله البدر الدمامينى وما حكاه عن شيخه ابن خلدون فى الرد على من يمنعون الاستشهاد بالحديث ، قال فى حواشيه على المغنى : « أسقط أبو حيان الإستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته اياها بالمعنى ، وكثيرا ما يعترض على ابن مالك فى استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها ، لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد فى ضبط الالفاظ والتحرى فى نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة ، والقائلون منهم بجواز الرواية

بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى ، وغلبة الظن كافية فى مثل تلك الأحكام بل فى الأحكام الشرعية ، فلا يؤثر فيها الإحتمال المخالف للظاهر، وبأن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى فى غير ما دون فى الكتب ، أما ما دون فلا كما قال ابن الصلاح ، وتدوين الأحاديث وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام أولئك على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ، ثم دون ذلك البدل ، ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة فى بابه صحيحة » ومثل ذلك ذكره فى شرح التسهيل .

ومن ثم يتبين لنا دقة نظر المحتجين بالأحاديث على القواعد وأنهم كثرة لا قلة كما سمعت ، وليس بعد ما ذكره البدر الدماميني وما حكاه عن شيخه ابن خلدون كلام لقائل أو حجة لمحتج.

ولعلك — أيها القارىء — قد آمنت معى أن المؤلف لم يكن أمينا فى البحث، وأنه أوهم القارىء أنه ليس هناك من يحتج بالأحاديث غير ابن خروف وابن مالك ولبس عليه ودلس ، وها أنت قد ظهرت لك الحقيقة سافرة ، وزال الشك ، وبرح الخفاء ، فكن على ذكر مما قدمته لك فى مبحث الرواية بالمعنى تزدد يقينا بأن الرواية بالمعنى كانت رخصة عند الضرورة ، وأن الأصل فى الرواية انما هو باللفظ ، وأنها لم تكن لها أضرار دينية ولغوية كما زعم المؤلف وهول فيه .

نقله عن الإمام محمد عبده انكار حديث سحر النبى صلى الله عليه وسلم :

فى ص (٢٥٩) عرض لرأى الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فى أنه لا يأخذ بحديث الآحاد مهما بلغت درجته من الصحة فى نظر المحدثين اذا خالف العقل أو القرآن أو العلم ، وأنه أنكر لذلك حديث سحر لبيد بن الأعصم للنبى صلى الله عليه وسلم واعتمد فى هذا على :

(١) أن الحديث آحادى فلا يؤخذ به فى العقائد وعصمة النبى من

تأثير السحر فى عقله عقيدة من العقائد لا يؤخذ فى نفيها عنه الا باليقين ولا يكتفى بالظن •

(٢) وأن الحديث يخالف القرآن الكريم فى نفى السحر عن النبى صلى الله عليه وسلم حيث نسب القول باثبات السحر له الى المشركين ووبخهم على زعمهم هذا قال تعالى : « وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلا مسحورا انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فــلا يستطيعون سبيلا »(١) وقال : « نحن أعلم بما يستمعون به اذ يستمعون اليك واذ هم نجوى اذ يقول الظالمون إن تتبعون الإ رجلا مسحورا ، انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا » (٢) الآية •

(٣) أنه لو جاز على النبى أن يتخيل أنه يفعل الشىء وما فعلــه لجاز عليه أن يظن أنه بلغ شيئا وهو لم يبلغه أو أن شيئا ينزل عليه ولم ينزل عليه واستحالة ذلك أمر ظاهر لا يحتاج الى بيــان •

واليك تحرير الــكلام فى هــذا المقام :

(١) ان الحق لا يعرف بالرجال وانما يعرف الرجال بالحق والأستاذ الإمام محمد عبده ليس أبا عذرتها فى هذا وانما هو متابع لمن سبقه من شيوخ الإعتزال وأمثالهم ، واذا كان المؤلف لا يعرف الحق الا بالرجال فلنجاره فى هذا ولنبين له أن الأخذ بالحديث الصحيح وعدم رده وتأويله بما يوافق العقل والنقل المتواتر مذهب جماهير العلماء سلفا وخلفا ، ورد الأحاديث لأدنى شبهة وتوهم مخالفتها للعقل أو القرآن أو العلم ليس من التحقيق العلمى فى شىء ، والأحاديث الصحيحة الموثوق بها وان كانت لا تفيد يقينا فى العقائد الثانوية ولكنها تفيد غلبة ظن فيها ونحن لا نخالف فى أن العقائد الأساسية أو الأولية كاثبات الصانع والتوحيد لا يكتفى فيها الا بما يفيد القطع واليقين •

ولئن كان الإمام محمد عبده قد أنكر حديث السحر فقــد أثبتــه

---

(١) الفرقان ٨ ، ٩ (٢) الاسراء ٤٧ ، ٤٨

واعترف بصحته رواية ودراية أئمة أرسخ قدما فى العلم ، والجمع بين المعقول والمنقول منه كالأئمة المازرى والقاضى عياض ، وابن تيمية وابن القيم وابن كثير والحافظ ابن حجر والألوسى المفسر وغيرهم كثير ، والذين صححوا حديث السحر قالوا : ان ما حدث للنبى صلى الله عليه وسلم نوع من الأمراض والعوارض البشرية التى تجوز على الأنبياء ، وأن الأمر لم يخرج عن كونه مرضا جسمانيا وقد روى الحديث من طرق بلفظ « حتى كان يخيل اليه أنه يفعل الشىء وما فعله » ولكن قد ورد فى بعض الروايات فى الصحيح وهى رواية سفيان بن عيينة ما يعين المراد من هذا التخييل ، وأنه لم يكن فى أمر عقلى ففى هذه الرواية عن عائشة قالت : « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر حتى كان يرى أنه يأتى النساء ولا يأتيهن » قال سفيان : وهذا أشد ما يكون من السحر ولذلك قال القاضى عياض : « يحتمل أن يكون المراد بالتخيل المذكور أنه يظهر له من نشاطه ما ألفه من سابق عادته من الاقتدار على الوطء فاذا دنا من المرأة فتر عن ذلك كما هو شأن المعقود » (١) .

وهذا الذى دلت عليه رواية سفيان بن عيينة وشرحه القاضى عياض هو الذى ينبغى أن يصار اليه فى فهم هذا الحديث وعلى هذا فلا يكون هناك اخلال بعصمة النبى صلى الله عليه وسلم وينهار ما استشكله المنكرون للحديث .

(٢) وأما أن الحديث يخالف القرآن فغير مسلم لأن المشركين لم يريدوا بقولهم : « ان تتبعون الا رجلا مسحورا » أنه عليه الصلاة والسلام سحر حتى أدركه بعض التغيير أياما ثم شفاه الله وانما أرادوا أنه يصدر عن خيال وجنون فى كل ما يقول ويفعل وأن ما جاء به ليس من الوحى فغرضهم انكار رسالته ورميه بالجنون وهذا أمر واضح جلى لكل من تتبع النصوص القرآنية التى تعرضت لهذا ، فالغرضان مختلفان والموضوعان متباينان .

---

(١) الفتح ج ١٠ ص ١٨٦

(٣) وأما قولهم : اذا جاز أن يتخيل ما ليس بواقع واقعا فى غير أمور الدين لجاز ذلك فى أمور الدين فهذا مردود بما قدمناه فى بيان المراد من الحديث وأن السحر أثر فى جسمه لا فى عقله ولو سلمنا لهم ما تدل عليه الرواية بحسب ظاهرها لما تم لهم ما قالوا ، لأن قياس أمور الوحى والرسالة على أمور الدنيا قياس مع الفارق فانه بالنسبة لأمور الدين معصوم من الخطأ والتغيير والتبديل ولا عصمة له فى أمور الدنيا،فللرسول اعتباران : اعتبار كونه بشرا ، واعتبار كونه رسولا،فبالاعتبار الأول يجوز عليه ما يجوز على سائر البشر ومنه أن يسحر ، وبالاعتبار الثانى لا يجوز عليه ما يخل بالرسالة لقيام الدليل على العصمة منه ، ثم ما رأى المنكرين للحديث فيما ثبت فى القرآن الكريم منسوبا الى موسى عليه السلام من أنه تخيل فى حبال السحرة وعصيهم أنها حيات تسعى ، فهل ينكرون القرآن المتواتر ؟ واذا كان لا مناص لهم من التسليم بما جاء به القرآن فلم اعتبروا التخيل فى حديث السحر منافيا للعصمة ولم يعتبروه فى قصة موسى عليه الصلاة والسلام منافيا للعصمة ؟ .

لقد شاء الله سبحانه أن يبتلى أنبياءه بشتى أنواع الابتلاء ليعلم الناس أنهم بشر مثلهم فلا يرفعوهم الى مقام الألوهية ، وليزداد ثواب الأنبياء وتعظم منازلهم عند الله بما يقاسون فى سبيل تبليغ الدين والرسالات .

ولا أحب أن أطيل بذكر بعض أقوال أئمة العلم الجامعين بين المعقول والمنقول ، ولكنى سأجتزىء بنقلين :

(١) قال الإمام المازرى أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث وزعموا أنه يحط منصب النبوة ويشكك فيها قالوا : وكل ما أدى الى ذلك باطل وزعموا أن تجويز هذا يعدم الثقة بما شرعوه من الشرائع اذ يحتمل على هذا أن يخيل اليه أنه يرى جبريل وليس هو ثم وأنه يوحى اليه ولم يوح اليه بشىء ، قال : وهذا كله مردود لأن الدليل قد قام على

صدق النبى صلى الله عليه وسلم فيما يبلغه عن الله تعالى وعلى عصمته فى التبليغ والمعجزات شاهدات بتصديقه،فتجويز ما قام الدليل على خلافه باطل ، وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التى لم يبعث لأجلها ولا كانت الرسالة من أجلها فهو فى ذلك عرضة لما يعترى البشر كالأمراض فغير بعيد أن يخيل اليه فى أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك فى أمور الدين ، قال : وقد قال بعض الناس : ان المراد بالحديث أنه كان صلى الله عليه وسلم يخيل اليه أنه وطىء زوجاته ولم يكن وطئهن وهذا كثيرا ما يقع تخيله للانسان وهو فى المنام فلا يبعد أن يخيل اليه فى اليقظة (١) .

(٢) قال الإمام ابن القيم بعد أن ذكر الأحاديث الدالة على سحر النبى صلى الله عليه وسلم : وهذا الحديث ثابت عند أهل العلم بالحديث ، متلقى بالقبول بينهم،لا يختلفون فى صحته ، وقد اعتاص على كثير من أهل الكلام وغيرهم وأنكروه أشد الانكار وقابلوه بالتكذيب ، وصنف بعضهم فيه مصنفا منفردا حمل فيه على هشام — يعنى ابن عروة بن الزبير — وكان غاية ما أحسن القول فيه أن قال : غلط واشتبه عليه الأمر ولم يكن من هذا شىء قال : لأن النبى صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يسحر فانه تصديق لقول الكفار « ان تتبعون إلا رجلا مسحورا » ... قالوا : فالأنبياء لا يجوز عليهم أن يسحروا فان ذلك ينافى حماية الله لهم وعصمتهم من الشياطين .

وهذا الذى قاله هؤلاء مردود عند أهل العلم فان هشاما من أوثق الناس وأعلمهم ولم يقدح فيه أحد من الأئمة بما يوجب رد حديثه فما للمتكلمين وما لهذا الشأن ؟ .

وقد رواه غير هشام عن عائشة وقد اتفق أصحاب الصحيحين على تصحيح هذا الحديث ولم يتكلم فيه أحد من أهل الحديث بكلمة والقصة

---

(١) فتح البارى ج ١ ص ١٨٥

مشهورة عن أهل التفسير والسنن والحديث والتاريخ والفقهاء ، وهؤلاء أعلم بأحوال رسول الله وأيامه من المتكلمين ، الى أن قال : والسحر الذى أصابه كان مرضا من الأمراض عارضا شفاه الله منه ولا نقص فى ذلك ولا عيب بوجه فان المرض يجوز على الأنبياء وكذلك الإغماء فقد أغمى عليه صلى الله عليه وسلم فى مرضه ووقع حين انفكت قدمه وجحش شقه . وهذا من البلاء الذى يزيده به الله رفعة فى درجاته ونيل كرامته ، وأشد الناس بلاء الأنبياء فابتلوا من أممهم بما ابتلوا به من القتل والضرب والشتم والحبس فليس ببدع أن يبتلى النبى صلى الله عليه وسلم من بعض أعدائه بنوع من السحر كما ابتلى بالذى رماه فشجه وابتلى بالذى ألقى على ظهره السلا (١) وهو ساجد فلا نقص عليهم ولا عار فى ذلك ، بل هذا من كمالهم وعلو درجاتهم عند الله .

ثم أخذ فى الإجابة عما أورده المنكرون للحديث من شبه بما لا يخرج عما ذكرناه (٢) .

مثال — من مثل — يدل على ضحولة أبى رية فى البحث :

فى ص (٢٦١) قال : وقد رد الأستاذ الإمام كذلك أحاديث كثيرة فى أمور اعتقادية وغير اعتقادية كحديث الغرانيق وحديث زينب بنت جحش وغيرهما مما لا نستطيع ايراد أقواله فيها هنا .

وهذا الكلام يدل على ضحولة المؤلف فى البحث ، وضيق عطنه فى العلم ، وحديث الغرانيق حديث باطل موضوع كما نص على ذلك الثقات من أهل الحديث ، فهو مردود قبل أن يولد الإمام بعدة قرون ، وكل ما صنعه الشيخ محمد عبده أنه نقل ما سبقه القاضى عياض وغيره من أئمة العلم الذين زيفوها ووضح ذلك وجلاه بأسلوبه فى الخطاب ، وأضاف الى الرد ما من شأن المتأخر أن يزيده على كلام المتقدم ، وكذلك حديث قصة زينب بنت جحش موضوع عند أهل العلم بالحديث وقد بسط الكلام

(١) ما يخرج من بطن الناقة ونحوها مع ما تلده « المشيمة » .
(٢) التفسير القيم لابن القيم ص ٥٦٤ — ٥٧٢

عليها الحافظ ابن حجر فى الفتح وبين أنها لا أصل لها ، فالأستاذ الإمام لم يزد أكثر من أنه جلى كلام الأقدمين وهكذا يتبين لنـــا أن المؤلف طعن فى غير مطعن وجافاه الصواب .

الحق عند أبى رية يعرف بالرجال :

فى ص (٢٦١ ، ٢٦٢) نقل كلاما للسيد محمد رشيد رضا ، وفيـــه هنات ومؤاخذات وفيما قدمنا من الردود ما يجـــد فيـــه القارىء الفطن ما يرد هذه الهنات ، ولسنا ممن يعرفون الحق بالرجال وإنمـــا يعرفون الرجال بالحق ولاسيما وقد درسنا الحديث كما درسوا ، ولنا عقول كما لهم عقول ، ومنهجنا فى البحث أننا لا نأخذ بكلام فلان إلا ببينة ، ولا نرد كلام فلان إلا ببينة .

نفيه للأحاديث المتواترة وافتراؤه على الحافظ ابن حجر :

فى ص (٢٦٣) قال تحت عنوان « ليس فى الحديث متواتر » : إن المتواتر قليل ... ونفى بعضهـــم المتواتر اللفظى فى السنة الا حديـــث « من كذب على ... » وحديث الحوض وبضعة أحاديث أخـــرى ... ثم يأتى فى الهامش فيقول : نقلنا فى ص ٤١ من هذا الكتاب أن ابن حجر نفى أنه رأى أن حديث « من كذب ...»متواتر ، ويعلق أيضا على حديث الحوض بذكر متنه ثم يقول متهكما : هذا مثل من المتواتر عندهم .

واليك الحق فى هـــذا :

(١) ان المتواتر قسمان : لفظى ، ومعنوى ، فالأول قليـــل ، والثـــانى كثـــير .

(٢) ما نسبه الى الحافظ من أن الحديث غير متواتر كذب على الحافظ وقد ذكرت فيما سبق أن الحافظ نقل هذا عن بعض العلماء ثم رده وذكر جملة أحاديث أخرى ولـــكن المؤلف دلس على الحافـــظ وخان الأمانـــة وما أكثر هذه الخيانات فى كتاب المؤلف .

(٣) ساق المؤلف لفظا لحـــديث الحوض لم أقف عليه واليـــك نص

الحديث كما رواه البخارى(١) فى صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : « حوضى مسيرة شهر ماؤه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك وكيزانه كنجوم السماء من شرب منه لا يظمأ أبدا » ورواه مسلم بنحو هذا اللفظ (٢) وقد روى الحديث من عدة طرق عن كثير من الصحابة . وأحاديث الحوض متواترة كما نص على ذلك القاضى عياض والقرطبى والحافظ ابن حجر وغيرهم ، قال الحافظ ابن حجر فى الفتح (٣) « قال القرطبى فى المفهم تبعا للقاضى عياض فى غالبه : مما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم بالحوض المصرح باسمه وصفته وشرابه فى الأحاديث الصحيحة الشهيرة التى يحصل بمجموعها العلم القطعى اذ روى ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم من الصحابة نيف على الثلاثين منهم فى الصحيحين ما ينيف على العشرين، وفى غيرهما بقية ذلك مما صح نقله واشتهرت روايته ، ثم رواه عن الصحابة المذكورين من التابعين أمثالهم ومن بعدهم أضعاف أضعافهم وهلم جرا ، وأجمع على اثباته السلف وأهل السنة من الخلف ، وأنكرت ذلك طائفة من المبتدعة وأحالوه على ظاهره وغلوا فى تأويله من غير استحالة عقلية ولا عادية تلزم من حمله على ظاهره وحقيقته ولا حاجة تدعو الى تأويله ، فخرق من حرفه اجماع السلف ، وفارق مذهب أئمة الخلف ، قلت : — أى الحافظ — أنكره الخوارج وبعض المعتزلة » .

وقد تتبع الحافظ طرق حديث الحوض ومن رواه من الصحابة فوصل بهم الى ما يزيد عن خمسين من الصحابة قال الحافظ : « ولكثير من هؤلاء الصحابة فى ذلك زيادة على الحديث الواحد كأبى هريرة ، وأنس ، وابن

---

(١) كتاب الرقاق — باب الحوض .
(٢) مسلم بشرح النووى ج ١٥ ص ٥٣ — ٦٥
(٣) ج ١١ ص ٣٩٣

عباس وأبى سعيد ، وعبد الله بن عمرو ، وأحاديثهم بعضها فى مطلق ذكر الحوض وفى صفته بعضها وفيمن يرد عليه بعضها وفيمن يدفع عنه بعضها، وكذلك فى الأحاديث التى أوردها المصنف — يعنى البخارى — فى هذا الباب وجملة طرقه تسعة عشر حديثا ، وبلغنى أن بعض المتأخرين أوصلها الى رواية ثمانين صحابيا » والمتواتر باجماع أهل العلم يفيد القطع واليقين فى نسبته الى قائله ، فما رأى أبى رية ومن على شاكلته من المنكرين لأحاديث الحوض فى حكم من أنكر المتواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم ؟ وحكم من تهكم بحديث النبى الثابت بالتواتر ؟ ليرى منزلته من الإيمان أو الكفر .

عناية أبى رية بذكر المآخذ واخفاء المحاسن :

فى ص (٢٦٩) وما بعدها عرض لكتب الحديث المشهورة ، وذكر ترجمة موجزة لكل صاحب كتاب منها ، وبيان منزلة هذا الكتاب بين كتب الحديث وقد لاحظت أنه يعنى بذكر المعايب أو المآخذ أكثر مما يعنى بذكر المحاسن والخصائص ، وفى سبيل ذلك صار يتصيد الروايات من هنا وهناك من غير تمحيص وتحقيق ما دامت هذه النصوص تسعفه فيما قصد اليه من تأليف كتابه هذا وهو الغض من شأن الحديث والمحدثين والإزراء بهم وجعلهم زوامل أسفار لا يعقلون ولا يعون ما يحملون ويروون ، والشأن فى الباحث المحقق الذى ينشد الحق ويقصد اليه أن يستقرىء الروايات ويمحصها ويوازن بينها ويرجح ما يستحق الرجحان من جهة السند أو المتن أو النقل أو العقل أما أن يفتح عينيه على المساوىء ويغمضها عن المحاسن فذلك شأن الباحث المتحامل ، ومثل هذا قلما يصل الى حق .

وستجد فيما أنقله لك عن كتابه مصداق هذا ، وليس الخبر كالعيان.

ففى ص (٢٧٣) قال تحت عنوان « نقد ابن معين لمالك » قال ابن معين : ان مالكا لم يكن صاحب حديث بل كان صاحب رأى وقال الليث

ابن سعد : أحصيت على مالك سبعين مسألة وكلها مخالفة لسنة الرسول وقد اعترف مالك بهـــذا •

وليس أدل على ما ذكرته آنفا من نقله مثل هذا ، ولم نجد إماما يكاد يجمع العلماء على جلالته مثل ما عرفنا ذلك لمالك ، ولكن المؤلف يغفل كل ما قاله الأئمة فى انصاف مالك والثناء عليه ، ولا يجد فى جعبته الا هذين النقلين ، وقد رجعت الى كتاب « الانتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» للإمام ابن عبد البر حافظ المغرب فوجدته قد خصص منه بضع عشرة صحيفة (١) فى ثناء الأئمة على مالك من أمثال سفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج والشافعى وأحمد بن حنبل ، وعبد الرحمن بن مهدى ، ومحمد بن الحســـن •

وما ذكره عن يحيى بن معين معارض بما رواه الثقات الأثبات كابن عبد البر من ثناء يحيى بن معين على مالك،روى ابن عبد البر بسنده عن ابن معين أنه كان يقول : مالك أثبت فى نافع من أيوب وعبد الله بن عمر وقال ابن أبى مريم قلت ليحيى : الليث أرفع عندك أم مالك قال : مالك ، وقال يحيى بن معين : كان مالك من حجج الله على خلقه فهـــذا هو ما يليق أن ينسب الى ابن معين ، وهب أن ما ذكره المؤلف مروى عن ابن معين أفما كان الأليق بالمؤلف كباحث أن يذكر الروايتين ويوازن بينهما أو على الأقل يقف موقف المحايد حتى يكون القارىء على بينة من الأمر ، ثم كيف نصدق أن يقول ابن معين فى مالك : أنه ليس صاحب حديث وهذا كتابه الموطأ بين أيدينا وأحاديثه الموصولة المرفوعة عند كثير من أهل الحديث فى درجة أحاديث الصحيحين ، وهذا الإمام الشافعى يقول فيه : اذا جاءك الحديث عن مالك فشد به يديك وفى لفظ آخر اذا جاءك الخبر فمالك النجم (٢) •

وأما قول الليث بن سعد : أحصيت على مالك سبعين مسألة وكلها مخالفة لسنن الرسول فليس فيها طعن على مالك والمخالفة انما تكون مجالا

---

(١) من ص ١٨ — ٣٢ (٢) الانتقاء ص ٢٣

للطعن ان كانت عن عناد ومكابرة أما ان كانت عن اجتهاد وحجة فلا ، وليس بلازم كما ذكرت أن تبلغ كل الأحاديث أى إمام من الأئمة وليس بلازم اذا بلغته أن يعمل بها لجواز أن تكون منسوخة أو مخصصة أو مقيدة أو مرجوحة الى غير ذلك من الوجوه .

افتراؤه على الإمامين : البخارى وابن حجر :

فى ص (٢٧٤) تحت عنوان « كان البخارى يروى بالمعنى » ثم ذكر ما رواه الخطيب فى تاريخ بغداد عن البخارى أنه قال : رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر قيل له: يا أبا عبد الله بكماله فسكت .

وقال ابن حجر : من نوادر ما وقع فى البخارى أنه يخرج الحديث تاما بإسناد واحد بلفظين كما فى حديث سحر النبى صلى الله عليه وسلم.

والبخارى ممن يرى جواز الرواية بالمعنى ولكن ليس فيه دلالة قط على الرواية بالمعنى وكل مافيه أنه كان يسمع الشىء ولا يكتبه حتى اذا وجد له مناسبة أو ترجمة لائقة كتبه ، وسكوته لا يدل على أنه رواه بالمعنى وغاية ما يدل عليه جواز الإختصار فى الحديث بذكر بعضه كما هو شأنه فى كتابه يقطع الحديث الواحد فى عدة أبواب مقتصرا فى كل باب بما لا يليق به وأما ما نقله عن الحافظ فهو أبعد ما يكون عن الرواية بالمعنى ولم يسقه الحافظ لهذا وانما ساقه فى معرض الكلام عن حديث سحر النبى وأن البخارى رواه مرة عن شيخه ابراهيم بن موسى بلفظ : حتى اذا كان ذات يوم أو ذات ليلة بالشك ، وفى موضع آخر عن هذا الشيخ نفسه بلفظ حتى كان ذات يوم من غير شك ، وقد ظن الحافظ أولا أن الشك من البخارى ثم ظهر له أن الشك من شيخ شيخه عيسى بن يونس ، واليك كلام الحافظ ابن حجر قال بعد أن ذكر الروايتين وتحقيق أن الشك ليس من البخارى « فيحمل الجزم الماضى على أن ابراهيم بن موسى شيخ البخارى حدثه به تارة بالجزم وتارة بالشك ويؤيده ما سأذكره من الإختلاف عنه ،

وهذا من نوادر ما وقع فى البخارى أن يخرج الحديث تاما بإسناد واحد بلفظين » (١) .

وهكذا يتبين لنا أن المؤلف إفترى على البخارى وعلى الحافظ وأنه يخطف الكلام خطفا من غير تثبت وتحر .

فى ص (٢٧٤) ذكر عنوان « موت البخارى قبل أن يبيض كتابه » ثم ذكر فى ذلك كلاما نقله الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح وليس فى الكلام ما يشهد لما عنون له وغرضه من هذا العنوان إيهام من لا يعرف أن الإمام البخارى ترك كتابة مسودة ومن شأن المسودات أنها لم تنقح، ومن شأن عدم التنقيح أن يأتى الكتاب على غير ما يرام وكل ذلك ليخلص الى ما يريد من التشكيك فى منزلة كتب الحديث المعتمدة .

والحق أن البخارى لم يمت الا بعد أن نقح كتابه وهذبه غاية التهذيب والنقل الذى ذكره الحافظ انما هو فى شأن التراجم التى بيضها البخارى أى ذكرها ولم يذكر فيها حديثا أو الأحاديث التى ذكرها ولم يذكر لها بابا ،والنقل الذى ذكره يدل على أن صحيح البخارى كان مدونا فى أصل محررقال أبو اسحاق المستملى : « انتسخت كتاب البخارى من أصله الذى كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربرى فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك الى بعض » .

وليس أدل على أن البخارى لم يمت الا بعد أن حرر كتابه وعرضه على أئمة الحديث مما قاله أبو جعفر محمود بن عمر العقيلى قال : لما ألف البخارى كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى ابن المدينى وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة الا فى أربعة أحاديث قال العقيلى : والقول فيها قول البخارى وهى صحيحة » وروى عن الفربرى أنه قال : قال البخارى : « ما كتبت فى كتاب الصحيح حديثا

---

(١) ج ١ ص ١٨٦ ط عبد الرحمن محمد

الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين » وذلك كى يجتمع له الاطمئنان القلبى والاستلهام الروحى الى الإجتهاد العلمى والبحث العقلى ، وليس أدل على ما بذله من جهد وتنقيح وغربلة للأحاديث حتى جاء كتابه فى غاية الصحة من قوله : « جمعت كتابى هذا من ستمائة ألف حديث » وقد استفاض واشتهر أن البخارى لم يمت الا بعد أن حدث بصحيحه الكثيرين من تلاميذه وأنهم تسابقوا فى كتابة أصله الذى بالغ فى التحرى فى جمع أحاديثه حتى وصل الينا كما تركه .

ذكره لاختلاف ائمة الجرح والتعديل :

فى ص (٢٧٦) ذكر كلاما عن الأستاذ أحمد أمين وخلاصته إختلاف علماء الجرح والتعديل إختلافا بينا فى قواعد الجرح والتعديل وأسبابهما وأن بعضهم تشدد فلم يرو أحاديث من اتصل بالولاة وأن بعضهم تزمت فرد أحاديث الرجل لمزحة مزحها وأنهم اختلفوا تبعا لذلك فى الحكم على الأشخاص اختلافا كثيرا ومثل لذلك بعكرمة مولى ابن عباس فقد ملأ الدنيا حديثا وتفسيرا ومع هذا رماه بعضهم بالكذب وبأنه يرى رأى الخوراج وبأنه يقبل جوائز الأمراء ورووا عن كذبه شيئا كثيرا .... الى أن قال : فالبخارى ترجح عنده صدقه فهو يروى له فى صحيحه كثيرا ومسلم ترجح عنده كذبه فلم يرو له الا حديثا واحدا فى الحج ولم يعتمد عليه وحده ، وانما ذكره تقوية لحديث سعيد بن جبير فى الموضوع نفسه .

وهذا الكلام فيه حق وفيه باطل ، أما أنهم اختلفوا فى أسباب الجرح والتعديل فهذا مما لا ننكره ولكن لا ينبغى أن تتخذ من هذا الإختلاف وسيلة لتعذر الحكم على الرجال ، وهم وان اختلفوا فى بعض الأسباب فقد اتفقوا فى كثير منها لماذا ينقم على المتشددين فى الجرح والمتزمتين فيه ؟ وهما لا يؤديان الا الى التحوط البالغ فى الرواية وهو أمر لا يضر ولو أنهم تساهلوا لكان أول من يأخذ على المحدثين ذلك ومن أراد أن يعرف

الحق فى هذا فليرجع الى مقدمة فتح البارى (١) لابن حجر وقد عرض الحافظ ابن حجر فى المقدمة لما قيل فى عكرمة — له أو عليه — بما لا مزيد عليه مبينا أن من رماه بالكذب انما أراد الخطأ ، والكذب يطلق فى لغة أهل الحجاز ويراد به الخطأ ، وليس أدل على ذلك من أنه لو كان المراد بالكذب حقيقة لما خرج له مسلم هذا الحديث الواحد اذ الكذاب تحرم الرواية عنه وهذا موضوع اتفاق بين المحدثين ، وبعد أن ذكر الحافظ شبه الطاعنين فى عكرمة والاجابة عنها خلص من ذلك الى أنه ثقة وكفى توثيق البخارى له ومن أراد الاستزادة فليرجع الى مقدمة الفتح (٢) ليرى كيف يكون البحث المتئد البصير فى نقد الرجال .

تحميله لكلام السيد محمد رشيد رضا مالم يتحمل :

فى ص ٢٧٧ — ٢٧٩ نقل كلاما للسيد محمد رشيد رضا رحمه الله ، وفى هذا الكلام الحق والباطل ، والجيد والردىء ولسنا نعبد أشخاصا وانما نخضع للحق أينما كان ، وانى لأذكر المؤلف بكلمة الإمام الجليل مالك ابن أنس : « كل أحد يؤخذ منه ويرد عليه الا صاحب هذا القبر » يريد النبى صلى الله عليه وسلم .

وكلام السيد رشيد رضا على ما فيه لا يشهد لما قصد اليه المؤلف من الطعن فى الأحاديث وغمزه ولمزه لأحاديث صحيح البخارى ، فقد منع وجود أحاديث موضوعة فيه بالمعنى الذى عرف به العلماء الموضوع وإليك عبارته : « دعوى وجود أحاديث موضوعة فى أحاديث البخارى المسندة بالمعنى الذى عرفوا به الموضوع فى علم الرواية ممنوعة لا يسهل على أحد إثباتها ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة فى متونها نظر قد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامة الوضع » .

أقول : وهذه الأحاديث القليلة عند امعان النظر والتحقيق وبذل

---

(١) المقدمة ج ٢ ص ١١١ وما بعدها
(٢) ج ٢ ص ١٤٨ — ١٥٢

الجهد فى الوقوف على أسرارها قد لا يصدق عليها ذلك وما مثل به السيد رشيد فى أثناء كلامه كحديث السحر والذباب قد قدمت بيان الحق فيهما.

تهكم أبى رية بذكر حديث اتفق عليه البخارى ومسلم :

فى ص ٢٨٤ ذكر مثالا لما اتفق البخارى ومسلم على روايته وهو الحديث الذى قاله النبى صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب : « لا يصلين أحد العصر الا فى بنى قريظة » وفى رواية « الظهر » .

وقد قدمت بيان الحق فيه وأن المؤلف حرف كلام الحافظ ابن حجر ولم يفهمه على وجهه .

تهوين أبى رية من شأن الصحيحين بله غيرهما :

فى ص (٢٩٠ — ٢٩١) قال : « وقد مر بك أنهم أعلوا أحاديث كثيرة مما رواه البخارى ومسلم ، وكذلك نجد فى شرح ابن حجر للبخارى والنووى لمسلم إستشكالات كثيرة ، وألف عليها مستخرجات متعددة ، فاذا كان البخارى ومسلم — وهما الصحيحان كما يسمونهما — يحملان كل هذه العلل والإنتقادات ، وقيل فيهما كل هذا الكلام — دع ما وراء ذلك من تسرب بعض الإسرائيليات اليهما وخطأ النقل بالمعنى وغير ذلك فى روايتهما — فترى ماذا يكون الأمر فى غير البخارى ومسلم من كتب الأحاديث ولا نقول المسانيد لأنها فى نفسها لا ثقة بها ولا اعتماد عليها لأن ما فيها كغثاء السيل » .

الرد عليه فى هذه المزاعم :

وهكذا نجد المؤلف يلجأ الى التهويل والتزييف كى يوهم القارىء أن الصحيحين فضلا عن غيرهما من كتب السنن والمسانيد فيها ضعيف كثير وموضوعات وهذه شنشنة نعرفها من أخزم ، ونحن لا ننكر أن الدارقطنى وغيره انتقد على الصحيحين أحاديث ، ولكن ليس معنى هذا أن هذه الأحاديث ضعيفة أو موضوعة ، كلا بل انتقدهما لأنهما نزلا فيها

عن الدرجة العلية فى الصحة التى التزماها فى كتابيهما ، وقد أجاب عن هذه الأحاديث المنتقدة على البخارى الإمام الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح ، والإمام النووى فى شرحه على مسلم وأغلب هذه الأحاديث المنتقده الجواب عنها سهل ، وبعضها فى الجواب عنه تكلف وهذا البعض لا يزيد عن بضعة أحاديث فى الصحيحين ، فهل من العدل والإنصاف أن يهول المؤلف هذا التهويل من أجل بضعة أحاديث فى الجواب عنها شىء من التكلف؟!!

واليك ما ذكره الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح (١) بعد أن ذكر الأحاديث المنتقدة وأجاب عنها حديثا حديثا قال : « هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق ، وليست كلها من أفراد البخارى بل شاركه مسلم فى كثير منها ... وعدة ذلك اثنتان وثلاثون حديثا ، فأفراده — أى البخارى — منها ثمانية وسبعون فقط ، وليست كلها قادحة ، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل ، واليسير منها فى الجواب عنه تعسف، كما شرحته مجملا فى أول الفصل ، وأوضحته مبينا مآثر كل حديث منها ، فاذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف — صحيح البخارى — فى نفسه ، وجل تصنيفه فى عينه ، وتابع الأئمة من أهل العلم فى تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف فى الحديث والقديم ، وليسا سواء : من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية ، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية والضوابط المرعية » فلله الحمد الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله والله المستعان وعليه التكلان » وقال الإمام النووى فى مقدمة شرح مسلم (٢) « قد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه ... وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره وستراه فى موضعه إن شاء الله تعالى » .

---

(١) ج ٢ ص ١١٠ (٢) ج ١ ص ٢٧

فهل ندع هذين الإمامين الكبيرين ونأخذ بتهويلات وتحريفات أبى رية ؟!! .

طعنه فى مسند الإمام أحمد وغيره من كتب المسانيد :

فى ص ٢٩١ قال فى تعليل عدم ذكره مسند الإمام أحمد بين كتب الحديث : واننا لم نعرض لهذا الكتاب ولا لغيره من كتب المسانيد بالتفصيل وهى كثيرة ، الا لأن العلماء قد تكلموا فيها وقضوا بأنه لا يسوغ الاحتجاج بها ولا التعويل عليها ، على أننا قد رأينا أن نتكلم عن مسند أحمد الذى هو أشهرها ، لنبين للمسلمين حقيقته ، ونكشف عن درجته » ثم أراد أن يدلل على دعواه فنقل كلام العلامة الشيخ طاهر الجزائرى فى كتابه « توجيه النظر » حيث قال : « وأما كتب المسانيد فهى دون كتب السنن فى الرتبة ، وكتب المسانيد ما أفرد فيه حديث كل صحابى على حدة من غير نظر للأبواب ، وقد جرت عادة مصنفيها أن يجمعوا فى مسند كل صحابى ما يقع لهم من حديثه صحيحا كان أو غيره ولذلك لا يسوغ الاحتجاج بما يورد فيها مطلقا » وهذا الذى قاله الشيخ طاهر هو الذى سبقه اليه الإمام ابن الصلاح وغيره وقد نقل المؤلف كلام ابن الصلاح أيضا .

ونحن لا ننكر أن كتب المسانيد دون كتب الصحاح والسنن ، ولكن الذى ننكره أشد الإنكار أن الأئمة لا يحتجون بما فيها ولا يعولون عليه ، وفرق كبير بين قولهم لا يحتج بما يورد فيها مطلقا وبين مقالة المؤلف : انه لا يسوغ الإحتجاج بها ولا التعويل عليها ، وهذا الفرق يدركه المبتدىء من الطلاب ، ولكن المؤلف يفهم بعقل منكوس وقلب مغيظ محنق ، ومراد الأئمة بقولهم مطلقا أنه لا يحتج بكل حديث فيها ، وذلك لأنها تجمع بين الصحيح والحسن والضعيف ، وانما يحتج بالصحيح والحسن دون الضعيف بأنواعه ، فمن ثم أوجب العلماء البحث عن درجة أحاديث المسانيد والتحقق من صلاحيتها للاحتجاج ، والشىء الذى لا ينبغى أن

يشك فيه أن معظم أحاديث مسند الإمام أحمد مما يصح الإحتجاج بها فهى اما صحيحة أو حسنة ، وفيه أحاديث كثيرة فى الصحيحين وغيرهما من كتب السنن المعروفة ، ونحن لا ننكر أن فى المسند أحاديث ضعيفة بل وموضوعة على ندرة ولكن معظمها مما زاده ابنه عبد الله فى المسند وأبو بكر القطيعى ، ويقلل من خطرها أنها فى الفضائل لا فى الأحكام ، واذا أردت اليقين فارجع « الى طلائع المسند » بتحقيق الأستاذ الشيخ أحمد شاكر — رحمه الله وأثابه — وستتحقق مما أقول .

والعجب من المؤلف أنه شرع بعد ذلك ينقل كلام الأئمة فى مسند الإمام أحمد ، وقد ابتدأ بكلام الامام تقى الدين أحمد بن تيمية ، وكل ما نقله عن هذا الإمام يرد عليه دعواه وخلاصة كلام ابن تيمية أنه ليس كل مافى المسند صحيح يحتج به ، بل فيه الصحيح وغير الصحيح ، وأن الإمام وغيره لا يتعمد الرواية عمن عرف بالكذب وان كان فى بعض الرواة من هم معروفون بالضعف ... » ومعاذ الله أن يريد ابن تيمية أن كل مافى المسند ضعيف لا يصح الاحتجاج به ، ولا التعويل عليه كما فهم المؤلف ، وقد إستدل فى كتبه بالأحاديث المتكاثرة التى رواها الإمام فى مسنده ، وغير معقول من مثله أن يحتج بما لا يرى أنه صحيح أو حسن .

ومما لا يقضى منه العجب أن المؤلف قد أفاض فى ذكر ما أخذه العلماء على المسند من أحاديث ضعيفة ولم يشر الى كلمة واحدة مما ذكره الأئمة الثقات فى بيان منزلة المسند واعتباره من دواوين الحديث المعتمدة، وهذا يدل على خبث الدخلة وسوء القصد .

ولست الآن بصدد تحقيق القول فى المسند ولكنى سأجتزى ببعض مما ذكره العلماء فى منزلته ، روى عن عبد الله بن الإمام أحمد قال : قلت لأبى : لم كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند ؟ فقال : « عملت هذا الكتاب إماما اذا اختلف الناس فى سنة عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم رجعوا اليه » وقد روى أنه قال لابنه عبد الله لما ألفه « إحتفظ بهذا المسند فانه يكون للناس إماما » ومما لا يختلف فيه اثنان أن الإمام أبعد الناس عن المجازفة فى القول واطراء كتابه بغير حق ، ولو أراد الدنيا بجاهها وسلطانها لحازها بكلمة تخرج من شفتيه فى « فتنة خلق القرآن » ولكنه وقف هذا الموقف المشرف الخالد فى تاريخ الإنسانية .

وقال الإمام الحافظ الكبير أبو موسى المدينى : « وهذا الكتاب — أى المسند — أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث ، انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة ، فجعله إماما ومعتمدا ، وعند التنازع ملجأ ومستندا » وروى أنه سئل الشيخ الإمام الحافظ أبو الحسين على ابن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليونينى — رحمهما الله تعالى — أنت تحفظ الكتب الستة ، فقال أحفظها وما أحفظها فقيل له : كيف هذا ؟ فقال : أنا أحفظ مسند أحمد وما يفوت المسند من الكتب الا قليل ، وقال الحافظ الكبير ابن حجر فى كتابه تعجيل المنفعة برجال الأربعة : « ليس فى المسند حديث لا أصل له الا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف ، أنه يدخل الجنة زحفا ، قال :ويعتذر عنه أنه مماأمر أحمد بالضرب عليه فترك سهوا أو ضرب عليه وكتب من تحت الضرب.

فهل يتفق كل هذا ، وما ذكره المؤلف فى خاتمة كلامة عن المسند ص (٢٩٨) حيث قال : « هذا ما رأينا نقله مما قاله الأئمة الكبار (١) فى مسند أحمد وهو كاف فى التعريف به وبيان قيمته فى نفسه، لافيما هو مشهور عنه وأنه من المصادر التى لا يعول عليها أو يحتج بها شأنه شأن سائر المسانيد » .

طعنه فى المحدثين بأنهم لا يعنون بغلط المتون :

فى ص ٣٠٠ ذكر أن المحدثين لا يعنون بغلط المتون ونقل كلاما

(١) مما ينبغى أن يعلم أن ما قالوه لا يشهد لهذا الاستنتاج الفاسد بحال من الأحوال ، وارجع الى ما نقله لترى كيف يكون الإفتراء وتحريف الكلم عن مواضعه .

للشيخ طاهر الجزائرى والسيد محمد رشـــيد رضا ولسنا ممن يتعـــبد بالأشخاص ، ولكنا ممن يخضعون للحق وحده » •

رد المؤلف على أبى رية فى زعمه :

هذه الدعوى قد سبق اليها المستشرقون ، ورددها من لف لفهم من الباحثين المحدثين وهى دعوى مردودة فالعلماء المحدثون قد عنوا بنقد المتون كما عنوا بنقد السند ، ومن أقسام الحديث عندهم الموضوع والمتروك والمنكر والشاذ والمقلوب والمضطرب والمعلل ، ومعظم هذه الأنواع يرجع الى المتن كما يرجع الى السند ، وقد نقل المؤلف نفسه أن المحدثين يقسمون المضطرب الى مضطرب الإسناد ومضطرب المتن وكذلك فعلوا فى الموضوع والمعلل وغيرهما من الأنواع •

نعم ان المحدثين لم يبالغوا فى نقد المتون كما بالغوا فى نقد الأسانيد وذلك لنظر دقيق وسر قد يخفى على بعض الباحثين ، وقد فصلت ذلك غاية التفصيل فيما سبق •

وضربت الأمثلة لعنايتهم بنقد المتون وبينت وجهة نظرهم فى أنهم لم يبالغوا فى نقد المتون كما بالغوا فى نقد الأسانيد •

وقد عرضت فيما سبق أيضا لحديث سجود الشمس الذى أكثر السيد محمد رشـــيد رضا من استشكاله والاستشهاد به ، وبينت أنـــه صحيح رواية وصحيح معنى ، وأنه جاء على أسلوب فى غاية الروعة والبيان فلا داعى للاعادة •

وأما تعليل عدم عنايتهم بنقد المتون كالأسانيد بقصور المحدثين فى باب الدراية ، وأن ذلك ليس من صناعتهم وأنه من صناعة علماء الأصول والفقه — كما نقل المؤلف ذلك عن السيد محمد رشيد رضا — (١) فكلام مردود فكثير من أئمة الحديث قديما وحديثا جمعوا بين الرواية والدراية ،

---

(١) ص ٣٠٢

وكثير منهم كان يحذق الأصولين — أصول الدين وأصول الفقه — واذا كان بعض علماء الفقه والأصول تهجموا على بعض الأحاديث وردوها فليس ذلك لأنهم أعلم بالمتون ولكن ذلك يرجع الى قصورهم فى باب العلم بالرواية وشروطها وعدم تمرسهم فيها كما تمرس علماء الحديث ، واذا كان بعض الرواة كانت مهمتهم الجمع والحفظ دون البصر بالمروى والفقه فيه فهؤلاء قلة لا يقام لهم وزن ، والمحدثون المحققون أنفسهم قد نددوا بهم ، وجعلوا فقه الحديث وفهمه من آداب طالب الحديث قال ابن الصلاح فى مقدمته : (ص ٢١٢) « لا ينبغى لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فيكون أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل ، وبغير أن يحصل فى عداد أهل الحديث بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين المتحلين بما هم منه عاطلون » فهل هناك أصرح من هذا فى لزوم عناية أهل الحديث بمعنى الحديث وفقهه ومما قيل فى هذا :

يا طالب العلم الذى ذهبت بمدته الرواية
كن فى الرواية ذا العناية بالرواية والدراية
وارو القليل وراعه فالعلم ليس له نهاية

بل قالوا : يلزم العلم بعلوم العربية أيضا قال ابن الصلاح (١) : «حق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما ، روينا عن شعبة قال : من طلب الحديث ولم يبصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس ليس له رأس أو كما قال ، وعن حماد بن سلمة قال : مثل الذى يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها » .

محاولته الغض من شأن صحيح البخارى :

فى ص (٣٠٨) ذكر حديث البخارى عن شيخه خالد بن مخلد القطوانى الكوفى وهو حديث « من عادى لى وليا ... » ثم قال فى الهامش « لما

(١) المقدمة ص ١٦١

أورد الذهبى فى ترجمة خالد بن مخلد القطوانى من الميزان هذا الحديث قال : هذا حديث غريب جدا ولولا هيبة الجامع لعددته من منكرات ابن مخلد » .

أقول :

كان على المؤلف أن يعى مقدار هذه الكلمة من إمام كبير كالذهبى يعتبر من أئمة الحديث ومن أهل الاستقراء التام فى نقد الرجال وأن لا يسلك فى مؤلفه هذا المسلك الشائن من التهجم على صحيح البخارى وغيره من الصحاح والسنن والمسانيد .

غمزه العلماء فى قولهم : إن الصحابة عدول واستخفافه بهم :

فى ص (٣١٠) نقل كلام الأئمة فى عدالة الصحابة وأن الجمهور على أنهم عدول وأن بساطهم قد طوى — كما قال الإمام الذهبى وغيره — وقد حاول غمز الجمهور فى رأيهم وأنهم ليسوا على حق .

وفيما قدمته فى بحث عدالة الصحابة ما يكفى ويشفى .

خيانة أبى رية للأمانة العلمية وافتراؤه على ابن قتيبة :

فى هامش ص (٣١٢) قال : وقال ابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث : قالوا ومن عجيب شأنهم أنهم ينسبون الشيخ الى الكذب ولا يكتبون عنه ما يوافقه عليه المحدثون بقدح يحيى بن معين وعلى بن المدينى وأشباههما ويحتجون بحديث أبى هريرة فيما لا يوافقه عليه أحد من الصحابة وقد أكذبه عمر وعثمان وعائشة .

أقول :

وهو تدليس وخيانة للأمانة العلمية وايهام للقارىء أنه رأى الإمام ابن قتيبة وليس الأمر كما حاول أن يلبس ويدلس وانما هو حكاية ابن قتيبة لكلام الطاعنين فى الأحاديث وروايتها من أمثال النظام وأضرابه ،

وقد رد ابن قتيبة — جازاه الله خيرا — على الطاعنين وانتصر للحديث وأهله ودافع عنهم دفاع العالم الضليع المتثبت ، وقد أكثر المؤلف من هذا التلبيس فى كتابه وقد نبهت عليه فى غير موضع •

تشكيكه فى عـدالة الصحابة :

فى ص (٣١٢ — ٣٢٨) أخذ يبدىء ويعيد فى معنى الصحبة ، وعدالة الصحابة ، وأخذ يوهن رأى الجمهور ، وصار يتصيد كلاما من هنا وهناك، ويحمله على غير محامله ، فصار ينقل عن الشيخ المقبلى وغيره •

وفيما قدمته فى عدالة الصحابة ما يبين الحق من الباطل فى هذا ، وقد بينت غير مرة أن المنافقين الذين كشف الله ورسوله سترهم ، ووقف المسلمون على حقيقة أمرهم ، والمرتدين الذين ارتدوا فى حياة النبى وبعد وفاته ، ولم يتوبوا ويرجعوا الى الاسلام وماتوا على ردتهم هم بمعزل من شرف هذه الصحبة ، وبالتالى بمعزل عن أن يكونوا من المرادين بقول جمهور العلماء والأئمة ، انهم عدول ، وفى تعريف العلماء للصحبة ما ينفى عنها هؤلاء وأولئك ، وكذلك بينت غير مرة أن العدالة شىء ، والعصمة شىء آخر والذين قالوا ان الصحابة عدول لم يقولو قط انهم معصومون من المعاصى ولا من الخطأ والسهو والنسيان ، وانما أرادوا أنهم لا يتعمدون كذبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى الذين حدوا فى حد أو اقترفوا إثما ثم تابوا أو لابسوا الفتن والحروب ما كانوا ليتعمدوا الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومما ينبغى أن يعلم أن الذين قارفوا اثما ثم حدوا هم قلة نادرة جدا لا ينبغى أن يغلب شأنهم وحالهم على حال الألوف المؤلفة من الصحابة الذين ثبتوا على الجادة والصراط المستقيم ، وجانبوا المآثم والمعاصى ما كبر منها وما صغر ، وما ظهر وما بطن ، والتاريخ الصادق أكبر شاهد على هذا •

وهؤلاء الذين اتخذهم الطاعنون فى عدالة الصحابة ذريعة لطعنهم بعضهم لا تعرف له رواية وبعضهم لم يعرف له الا الحديث والحديثان

والثلاثة ، ومروياتهم معروفة وثابتة من رواية غيرهم ، فـــلا يتوقف على رواياتهم شيء من أصول الدين وفروعه ، مما يجعل الباحث المتثبت مطمئنا الى ما ذهب اليه جمهور العلماء فى عدالة الصحابة ، وليس أدل على هذا من أن بسر بن أرطاة — وهو مختلف فى صحبته — الذى عرض له الشيخ المقبلى والسيد محمد رشيد رضا فى كلاميهما ليس له الا حديث فى سنن أبى داود فى عدم قطع الأيدى فى السفر ، وحديث آخر فى الدعاء ، ففى صحيح ابن حبان أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم أحسن عاقبتنا فى الأمور كلها وأجرنا من خزى الدنيا وعذاب الآخرة »(١)

ونحن الذين نقـــول بعدالته انما أردنا فى الرواية ، وأما ملابسته للحروب والفتن ، وانحيازه لمعاوية فهو من الأمور الإجتهادية، وهى لاتخل بهذه العدالة ، والله يغفر لنا ولهم ، ويرحم الله القائل « ان هذه دماء طهر الله منها سيوفنا ، فلنطهر منها ألسنتنا » .

فلا تلق — يا أخى القارىء — بالا لتهويل المهولين، وارجاف المرجفين من المؤلفين ، فانهم — علم الله — ما أرادوا الا تقويض بنيـــان الســـنة والتشكيك فيها ، وذلك بالتشكيك فى حملتها الأول ، ومبلغيها عن الرسول وهم الصحابة .

سبق بعض المحدثين النقاد لابن خلدون فى تزييف بعض المرويات

فى ص (٣٣١) عرض فى الخاتمة لكلام الإمام ابن خلدون فى نقـــد المرويات وتمحيصها وبيان صحيحها من زائفها وهو كلام حسن وقـــويم ولا يجادل فيه أحد .

ولـــكن أقول للمؤلف :

ان ما قاله ابن خلدون قد سبق اليه بعض أئمة الحديث وطبـــقوه

(١) الاستيعاب ج ١ ص ٥٥ على هامش الإصابة والإصابة ج ١ ص ١٤٧

بالفعل (١) ، كما أحب أن أقول له : انه كان أشد الناس مخالفة لهذه القواعد ، وانه فى سبيل الوصول الى ما يهوى ويشتهى من رأى كان يقع فيما هو معلوم بطلانه ببدائه العقول ، وليس أدل على هذا من أنه صدق الرواية القائلة : ان أبا هريرة كان يأكل على مائدة معاوية ، ويصلى وراء على فأى عقل يصدق هذا ؟ ومعاوية كان بالشام وعلى بالكوفة ؟ وغير هذه كثير فى كتاب المؤلف .

رد ما قيل من أن الإمام أبا حنيفة قليل الرواية :

وقال فى ص (٣٣٤) نقلا عن ابن خلدون قال : « ان الأئمة المجتهدين تفاوتوا فى الإكثار من هذه الصناعة والإقلال ، فأبو حنيفة رضى الله عنه يقال بلغت روايته الى ١٧ حديثا أو نحوها » .

وهذا القول وان كان ذكره ابن خلدون حاكيا عن غيره الا أنه غير صحيح وما كان ينبغى لابن خلدون أن يسكت عنه اذ فى السكوت نوع من الاعتراف به والتصديق ، وهو الذى تكلم فى غير موضع من مقدمته على القواعد التى يجب أن تتبع فى نقد المرويات وتمحيصها وهل يعقل من إمام كبير كأبى حنيفة قال فيه الشافعى : « الناس فى الفقه عيال على أبى حنيفة » أن تبلغ مروياته ١٧ حديثا فحسب ؟ ؟ ولقد وقع ابن خلدون فى ذكره لهذا القول وسكوته عنه فيما وقع فيه غيره من الذين نددد بهم فى قبول المغالط فى الروايات ولم يأخذ نفسه بما وضع من قواعد ، والحق أن الإمام له سبعة عشر مسندا ، وقد طبعت كلها فى الهند ، وها هى ذى بين أيدينا ، وهى أقوى حجة على تزييف هذا القول ، وهل هذا القائل سمع أن له سبعة عشر مسندا (٢) أى كتابا ففهم منه أن المراد حديثا .

---

(١) انظر رسالة « أصول التفسير » لابن تيمية (م ٧٢٨) وتفسير ابن كثير فى كثير من مواضعه (م ٧٧٤) تجدهما نبها على كثير من المغالط التى تقع فى النقل والمرويات والتنصيص على الاسرائيليات .

(٢) يطلق المسند — فى الاصلاح — ويراد به الكتاب المؤلف على حسب الصحابة ، ويطلق ويراد به الحديث الذى له اسناد .

ومهما قيل فى تعليل قلة الرواية عن الإمام أبى حنيفة فلن نصدق ولا المعقلاء يصدقون أن مروياته كانت سبعة عشر حديثا .

أبو رية يطول كتابه فى غير طائل :

فى ص (٣٤٧) قال : لما أنشأت أضع أصول هذا الكتاب لم أكن أظن أنه سيبلغ هذا المدى من الطول فاضطررت من أجل ذلك الى أن احتجن عنه كثيرا مما عثر البحث عنه ، وأن أمسك القلم عن أن يجرى الى أكثر من هذا المدى .

أقول :

وكيف لا يبلغ هذا المدى من الطول وأغلبه نقول وقد يصل النقل الى بضع ورقات ، وليس أدل على هذا من هذه الخاتمة التى أكثر فيها من النقول من غير أن يكون هناك داع اليها مقبول ، وأيضا فأغلب مافى الكتاب معاد مكرور ، وفى مقام يبدىء ويعيد فيما قال ، ولو أحصيت ما نقله عن الأستاذ الإمام محمد عبده ، والسيد محمد رشيد رضا — غفر الله لهما — لبلغ ثلث الكتاب أو يزيد ، ولو أنصف لجعل عنوان الكتاب « نقول ونقول » .

ولسنا نعيب عليه أن ينقل ، ولكنا نعيب عليه الإكثار من النقل من غير حاجة اليه ، وأنه يضع النقل فى غير مواقعه ، ويحرف الكلم عن مواضعه ثم يأتى بعد ذلك فيزعم أنه من بنات أفكاره ونتاج بحثه ويستسمن بما ليس فيه حتى أصبح كلابس ثوبى زور (١) ولو تعرى من كثير مما لبس وتسربل لكان خيرا له وأجمل .

نهاية المطاف :

وقد كانت نهاية المطاف للمؤلف أن ختم الكتاب بجملة من الآيات القرآنية ، وغرضه من سوقها أن لا حاجة لنا الى شىء بعد كتاب الله،

(١) زور ما نقله وزور ادعائه لنفسه .